الأشباه والنظائر في النحو

للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي

المولود ٨٤٩ هـ - ١٤٤٥ م
المتوفي ٩١١ هـ - ١٥٠٥ م

الجزء الثاني

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

يطلب من : دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان
هاتف : ٨٠١٣٣٢ ـ ٨٠٥٦٠٤ ـ ٨٠٠٨٤٢
ص.ب ٩٤٢٤-١١ ـ تلكس : NASHER 41245 Le



الفن الثاني في التدريب

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله.

وبعد: هذا هو الفن الثاني من الأشباه والنظائر، وهو فن القواعد الخاصة والضوابط والاستثناءات والتقسيمات، مرتب على الأبواب وسميته (بالتدريب).

باب الألفاظ

تقسيم

ما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصوت، وإن اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ، وإن أفاد معنى فقول. فإن كان مفرداً فكلمة، أو مركبا من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة، أو أفاد ذلك فكلام، أو من ثلاثة فكلم.

باب الكلمة

تقسيم

الكلمة إما اسم، وإما فعل، وإما حرف، ولا رابع لها. والأدلة على ذلك ثلاثة.

أحدها: الأثر، روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أخرجه أبو القاسم الزجاجي في (أماليه) بسنده إليه.

الثاني: الاستقراء التام من أئمة العربية، كأبي عمرو والخليل وسيبويه ومن بعدهم.

الثالث: الدليل العقلي ولهم في ذلك عبارات.

منها: قول ابن معط: إن المنطوق به إما أن يدل على معنى يصح الإخبار عنه وبه وهو الاسم، وإما أن يصح الإخبار به لا عنه وهو الفعل، وإما أن لا يصح الإخبار عنه ولا به وهو الحرف.

قال ابن أياز: في هذا الاستدلال خلل، وذلك أن قسمته غير حاصرة، إذ يحتمل وجها رابعاً، وهو أن يخبر عنه لا به، وسواء كان هذا القسم واقعاً أو غير واقع، بل سواء كان ممكن الوقوع أم محالا، إذ استحالة أحد الأقسام المحتملة لا تصير بها القسمة عند الإخلال به حاصرة.

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في (شرح اللمحة): هذا أفسد ما قيل في ذلك لأنها غير حاصرة.

ومنها: قول بعضهم: إن العبارات بحسب المعبر، والمعبر عنه من المعاني ثلاث: ذات وحدث عن ذات وواسطة بين الذات والحدث، يدل على إثباته لها أو نفيه عنها، فالذات الاسم والحدث الفعل، والواسطة الحرف.

ومنها: قول بعضهم: إن الكلمة إما أن تستقل بالدلالة على ما وضعت له

أو لا تستقل، وغير المستقل الحرف، والمستقل إما أن تشعر مع دلالتها على معناها بزمنه المحصل أو لا تشعر [فإن لم تشعر] فهي الاسم، وإن أشعرت فهي الفعل.

قال ابن أياز: وهذا الوجه أقوى لأنه يشتمل على التقسم المتردد بين النفي والإثبات.

ومنها: قول بعضهم إن الكلمة إما أن يصح إسنادها إلى غيرها أو لا، إن لم يصح فهي الحرف، وإن صح، فإما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، إن اقترنت فهي الفعل، وإلا فهي الاسم.

قال ابن هشام: وهذه أحسن الطرق، وهي احسن من الطريقة التي في كلام ابن الحاجب، وهي أن الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا، الثاني الحرف، والأول إما أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، الثاني الاسم والأول الفعل، وذلك لسلامة الطريقة التي اخترناها من أمرين مشكلين اشتملت عليهما هذه الطريقة.

أحدهما: دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى في نفس اللفظ، وهذا يقتضي بظاهره قيام المسميات بالألفاظ الدالة عليها وذلك محال، وهذا وإن كان جوابه ممكنا إلا أنه أقل ما فيه الإبهام.

والثاني: دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره، وهذا وإن كان مشهوراً بين النحويين إلا أن الشيخ بهاء الدين ابن النحاس نازعهم في ذلك وزعم أنه دال على معنى في نفسه، وتابعه أبو حيان في (شرح التسهيل).

باب الاسم

ضابط

علامات الاسم: تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة وهي: الجر، وحروفه، والتنوين، والنداء، وأل، والإسناد إليه، وإضافته، والإضافة إليه، والإشارة إلى مسماه، وعود ضمير إليه، وإبدال اسم صريح منه، والإخبار به مع مباشرة الفعل، وموافقة ثابت الإسمية في لفظه ومعناه، هذا ما في كُتب ابن مالك ـ ونعته، وجمعه تصحيحا، وتكسيره، وتصغيره. ذكر هذه الأربعة ابن الحاجب في (وافيته) وتثنيته، وتذكيره، وتأنيثه، ولحوق ياء النسبة له، ذكر هذه الأربعة صاحبا (اللب) و (اللباب) وكونه فاعلا، أو مفعولا. ذكرهما أبو البقاء العكبري في (اللباب). وكونه عبارة عن شخص، ودخول لام الابتداء، وواو الحال، ذكر هذه ابن فلاح في (مغنية)، وذكر ابن القواس في (شرح ألفية ابن معط) لحوق ألف الندبة، وترخيمه، وكونه مضمراً، أو علما، أو مفرداً منكراً، أو تمييزاً، أو منصوبا حالا.

فائدة الإسناد في الأسماء: الأسماء في الإسناد على أربعة أقسام. قسم يسند ويسند إليه وهو الغالب وقسم لا يسند ولا يسند إليه كالظروف، والمصادر التي لا تتصرف، والأسماء الملازمة للنداء. وقسم يسند ولا يسند إليه كأسماء الأفعال. وقسم يسند إليه ولا يسند كالتاء من ضربت، والياء من افعلي، والألف من اضربا، والواو من اضربوا، والنون من اضربن، وايمن، ولعمرك.

فائدة أقوال في المسند والمسند إليه: قال أبو حيان في (شرح التسهيل) في المسند والمسند إليه أقوال أحدها: المسند المحكوم به والمسند إليه المحكوم عليه وهو الأصح.

وثانيها: أن كلاً منهما مسند ومسند إليه.

وثالثها: أن المسند هو الأول مبتدأ كان أو غيره، والمسند إليه الثاني، فقام من قام زيد، وزيد من زيد قائم مسند، والأخير منهما مسند إليه.

رابعها: عكس هذا، فزيد وقام في التركيبين مسند، والأول من التركيبين مسند إليه، ولهذه المسئلة نظائر.

أحدها: المضاف والمضاف إليه فيهما أقوال، أصحها أن الأول هو المضاف والثاني هو المضاف إليه وهو قول سيبويه، والثاني عكسه، والثالث يجوز في كل منهما.

ثانيها: بدل الاشتمال، قال في (البسيط): وفي تسميته بذلك أقوال، أحدها: لاشتمال الأول على الثاني فإن زيداً مشتمل على علمه، والثاني: لاشتمال الثاني على الأول: لأنه دائر بين التعلق بالأول كأعجبني زيد غلامه، والدخول في الأول كأعجبني زيد علمه وحسنه، والثالث: أنه سمي بذلك للقدر المشترك بينهما وهو عموم الملابسة والتعليق، إذ لا ينفك أحدهما عن ذلك.

فائدة الاسناد أعم من الاخبار: قال أبو البقاء العبكري في (اللباب): الإسناد أعم من الإخبار إذا كان يقع على الاسنفهام والأمر وغيرهما، وليس الإخبار كذلك بل هو مخصوص بما صح أن يقابل بالتصديق والتكذيب، فكل إخبار إسناد، وليس كل إسناد إخباراً.

فائدة ما يتعاقب على المفرد: قال ابن الدهان في (الغرة) ثلاثة أشياء نتعاقب على المفرد ولا يوجد فه منها إثنان، وهي التنوين والألف واللام والإضافه.

قاعدة

الاتفاق والاختلاف في كل خاصتي نوع

قال ابن القواس في (شرح الدرة) كل خاصتي نوع إما أن يتفقا أو يختلفا، فإن اتفقا امتنع اجتماعهما كالألف واللام والإضافة في الاسم، والسين وسوف في الفعل، وإن اختلفا فإن تضادا لم يجتمعا كالتنوين والإضافة في الاسم وسوف وتاء التأنيث في الفعل، لأن سوف تقتضي المستقبل والتاء تقتضي الماضي. وإن لم يتضادا جاز اجتماعهما كالألف واللام والتصغير، وقد وتاء التأنيث.

ضابط

الكلمات التي تأتي اسما وفعلا وحرفا

وتتبعتها فوصلت ثماني عشرة كلمة أشهرها (على) فإنها تكون حرف جر، واسما تجر بمن قال الشاعر:

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها

وفعلا ماضيا من العلو، ومنه ﴿إن فرعون علا في الأرض﴾[1].

و (من) تكون حرف جر واسما، قال الزمخشري في قوله تعالى ﴿فأخرج به من الثمرات رزقا لكم﴾[2] إذا كانت من للتبعيض، فهي في موضع المفعول به، ورزقا مفعول لأجله.

قال الطيبي: وإذا قدرت (من) مفعولا كانت اسما كعن في قوله:

---

(١) سورة القصص: آيه ٤.

(٢) سورة البقرة: آية ٢٢.

من عن يميني مرة وأمامي

وتكون فعل أمر من مان يمين.

و (في) تكون حرف جر، واسما بمعنى الفم في حالة الجر، ومنه «حتى ما تجعل في في امرأتك»، وفعل أمر من وفي يفي.

و (الهمزة) تكون حرف استفهام وفعل أمر من وأي، واسما في قول بعضهم إن حروف النداء أسماء أفعال.

و (الهاء المفردة) تكون اسما ضميرا نحو ضربته ومررت به، وحرفا في إياه، وفعل أمر من وهي يهي.

و (لـمَّا) تكون حرف نفي جازم بمعنى لم، وظرفاً نحو لما جاء زيد أكرمته، وفعلا ماضيا متصلا بضمير الغائبين من لم.

و (هل) تكون حرف استفهام، واسم فعل في (حي هل) وفعل أمر من وهل يهل.

و (ها) تكون حرف تنبيه، واسما بمعنى خذ، وزجرا للإبل يمد ويقصر، وفعل أمر من هاء يهاء.

و (حاشا) تكون حرف استثناء، واسما مصدرا بمعنى التنزيه نحو حاشا الله، ولهذا قرىء بتنوينه، وفعلا ماضيا بمعنى استثنى، يقال حاشى يحاشي، وفي الحديث «أحب الناس إليّ أسامة» قال الراوي ما حاشا فاطمة ولا غيرها، وقال النابغة:

ولا أحاشي من الأقوام من أحد

و (رب) بفتح الراء تكون حرف جر لغة في رب بضم الراء، واسما بمعنى السيد والمالك، وفعلا ماضيا يقال ربه، بمعنى رباه وأصلحه.

و (النون) تكون اسما ضميرا نحو قمن، وحرفا وهي نون الوقاية، وفعل أمر من ونى يني.

و (الكاف) تكون حرف جر، واسما كما قال في (الألفية) (واستعمل اسما) وفعل أمر من وكي يكي.

و (عل) تكون حرفا لغة في لعل، وفعلا ماضيا من عله إذا سقاه مرة بعد مرة، واسما للقراد المهزول وللشيخ المسن.

و (بلى) تكون حرف جواب، وفعلا ماضيا يقال بلاه إذا اختبره، واسما لغة في البلاء الممدود.

و (أن) تكون حرف تأكيد، وفعلا ماضيا من الأنين، واسما مصدراً بمعنى الأنين.

و (ألاَ) تكون حرف استفتاح، واسما بمعنى النعمة والجمع آلاء، وفعلا ماضيا بمعنى قصر، وبمعنى استطاع.

و (إلى) تكون حرف جر، واسما بمعنى النعمة، وفعل أمر للاثنين من وأل بمعنى لجأ، أو أمرا للواحد فيه نون التوكيد الخفيفة في الوقف، ذكره ابن الدهان (في الغرة).

و (خلا) تكون حرف استثناء، وفعلا ماضيا ومنه ﴿وإذا خلوا إلى شياطينهم﴾[1] واسما للرطب من الحشيش.

و (لات) تكون حرف نفي بمعنى ليس، وفعلا ماضيا بمعنى صرف، واسما للصنم وقد نظمتُ هده الكلمات فقلت:

وردتْ في النحـو كلمات أتـت تـارة حـرفـا وفعـلا وسمـا
وهـي مِـن والهاء والهمـز وهـل رب والنون وفـي أعنـى فمـا

(١) سورة البقرة: آية ١٤.

علـــى لمـــا وبلـــى حـــاشـــا ألا وعلى والكـــــاف فيمـــا نظمـــا
وخـــلا لات وهـــا فيمـــــا رووا وإلـــى أن فـــــــروّ الكلمـــا

وقال الجمال السرمدي:

إذا طـارح النحـوي أيـة كلمـــة هي اسم وفعل ثم حـرف بلا مـرا
تقل هي ـ إن فكرت في شأنها ـ على وفي ثـم لمـا ظاهـر لمـن اقتـــرى
نمدت من عليه، قد علا قدر خالـد على قدر عمرو بالسماحـة في الورى
وقل قد سمعـت اللفـظ مـن في محمد وفيّ موعدي يا هند لو كان في الكرى
ولما رأى الزيـدان حـالي تحولـت إلى شعـــث لما فلما أخـــف عـــرا
مـواردهـا تنبي بما قـد ذكـرتــه وإن لم أصرح بـالـدليـل محـــرراً

ثم رأيت في (تذكرة ابن مكتوم) قال ذكر الزين أحمد بن قطنة أحد من ينسب إلى النوح بمصر وكنيته ابن حطة أن (حتى) تكون حرفا واسما لامرأة وأنشد:

ماذا ابتغت حتى إلى كـل القـرى أحسبتني جئت مـن وادي القـرى

واسما لموضع بعمان: قال، وقد ذكر ذلك ابن دريد في شعر له حيث قال:

فما لكـم إن لم تحوطـوا ذمـاركم ســـوام ولا دار بحتـــى ورامــــة

وفعلا لاثنين من الحت. انتهى.

باب الفعل

ضابط

علامات الفعل: جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وهي: تاء الفاعل وياؤه، وتاء التأنيث الساكنة، وقد، والسين، وسوف، ولو، والنواصب، والجوازم، وأحرف المضارعة، ونونا التوكيد، واتصاله

بضمير الرفع البارز، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، وتغيير صيَغه لاختلاف الزمان.

تقسيم

أقسام الفعل: قال أبو حيان في (شرح التسهيل) ينقسم الفعل انقسامات بحسب الزمان، والتعدي واللزوم، والتصرف: والجمود، والتام والنقصان، والخاص والمشترك، والمفرد والمركب، وفي علم التصريف: إلى صحيح، ومهموز، ومثال، وأجوف، ولفيف ومنقوص ومضاعف، وغير ذلك.

قال بعضهم: وإلى معلم وساذج، فالأول الماضي إذا كان مصوغا للمؤنثة الغائبة مفرداً أو مثنى، فالعلامة هي التاء في آخره.

فائدة

اقسام الفعل بالنسبة إلى الزمان

قال أبو البقاء العكبري في (اللباب) أقسام الأفعال ثلاثة: ماض، وحاضر، ومستقبل.

أي الأفعال أصل لغيره: واختلفوا في أي أقسام الفعل أصل لغيره منها، فقال الأكثرون هو فعل الحال، لأن الأصل في الفعل أن يكون خبرا والأصل في الخبر أن يكون صدقا، وفعل الحال يمكن الإشارة إليه فيتحقق وجوده فيصدق الخبر عنه، ولأن فعل الحال مشار إليه فله حظ من الوجود، والماضي والمستقبل معدومان. وقال قوم الأصل هو المستقبل، لأنه يخبر به عن المعدوم ثم يخرج الفعل إلى الوجود، فيخبر عنه بعد وجوده. وقال آخرون هو الماضي لأنه لا زيادة فيه، لأنه أكمل وجوده فاستحق أن يسمى أصلا.

ضابط

أقسام الفعل بالنسبة إلى التصرف وعدمه

كل الأفعال متصرفة إلا ستة، نعم وبئس وعسى وليس، وفعل التعجب وحبذا، كذا قال ابن الخباز في (شرح الدرة) وهي أكثر من ذلك، وقال ابن الصائغ في (تذكرته) الأفعال التي لا تتصرف عشرة وزاد: قلما، ويذر، ويدع، وتبارك الله تعالى.

قاعدة

كل خاصتي نوع إن اتفقا لم يجتمعا

قال ابن القواس في (شرح الدرة) كل خاصتي نوع إن اتفقا لم يجتمعا كالألف واللام والإضافة والسين وسوف وإلا، فإن تضادا فكذلك كالتنوين والإضافة والتاء والسين، فإن التاء للمضي والسين للاستقبال، وإلا اجتمعا كأل والتصغير وقد وتاء التأنيث.

باب الحرف

أنواع الحروف

قال أبو القاسم الزجاجي في كتاب (إيضاح علل النحو) الحروف على ثلاثة أضرب، حروف المعجم التي هي أصل مدار الألسن عربيها وعجميها، وحروف الأسماء والأفعال، والحروف التي هي أبعاضها، نحو العين من جعفر والضاد من ضرب وما أشبه ذلك، ونحو النون من لن واللام من لم وما أشبه ذلك، وحروف المعاني التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعان.

حروف المعجم: فأما حد حروف المعجم فهي أصوات غير مؤلفة ولا

مقترنة ولا دالة على معنى من معاني الأسماء والأفعال والحروف إلا أنها أصل تركيبها.

حروف أبعاض الكلم: وأما الحروف التي هي أبعاض الكلم فالبعض حد منسوب إلى ما هو أكثر منه، كما أن الكل منسوب إلى ما هو أصغر منه.

حروف المعاني: وأما حد حروف المعاني وهو الذي يلتمسه النحويون فهو أن يقال الحرف ما دل على معنى في غيره نحو من وإلى وثم، وشرحه أن «من» تدخل في الكلام للتبعيض فهي تدل على تبعيض غيرها لا على تبعيضها نفسها، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية كانت غاية غيرها وكذلك سائر وجوهها. وكذلك «إلى» تدل على المنتهى، فهي تدل على منتهى غيرها لا على منتهى نفسها، وكذلك سائر حروف المعاني. انتهى.

ضابط
عدة الحروف

قال ابن فلاح في (المغني) عدة الحروف سبعون حرفا بطرح المشترك.

ثلاثة عشر أحادية وهي: الهمزة. والألف. والباء، والتاء، والسين، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والياء.

وأربعة وعشرون ثنائية وهي: آ، وأم، وأن، وإن، وأو، وأي، وإي، وبل، وعن، وفي، وقد، وكي، ولا، ولم، ولن، وما، ومذ، ومع (على رأي). ومن، وهل، واو، ووي، ويا، وبقي عليه لو، وأل، على رأي الخليل.

وتسعة عشر ثلاثية وهي: اجل، وإذن، وإلى، وألا، وأمّا، وإنّ، وأن،

وأيا، وبلى، وثم، وجير، وخلا، ورب، وسوف، وعدا، وعلى، وليت، ونعم، وهيا.

وثلاثة عشر رباعية وهي: إلاّ، وألا، وإما، وأما، وحاشا، وحتى، وكأن، وكلا، ولعل، ولما، ولولا، ولوما، وهلا.

وخماسي واحد هو لكن.

ضابط
موقع الحروف

ترجم ابن السراج في (الأصول) مواقع الحروف، ثم قال: الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع، إما أن يدخل على الاسم وحده (كلام) التعريف، أو الفعل وحده كسوف والسين، أو ليربط اسما باسم أو فعلا بفعل كواو العطف نحو جاء زيد وعمرو وقام وقعد، أو فعلا باسم كمررت بزيد، أو على كلام تام نحو أعمرو أخوك وما قام زيد، أو ليربط جملة بجملة نحو إن يقم زيد يقعد عمرو، أو يكون زائدا نحو ﴿فبما رحمة من الله﴾[1].

أقسام الحروف: وقال أبو الحسين ابن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): الحروف تأتي على عشرة أقسام - أحدها: أن يدل على معنى في الفعل وهو السين وسوف. الثاني: أن يدل على معنى في الاسم وهو الألف واللام. الثالث: أن يكون رابطا بين اسمين أو فعلين وهي حروف العطف. الرابع: أن يكون رابطا بين فعل واسم وهي حروف الجر. الخامس: أن يربط بين جملتين وهي الكلم الدالة على الشرط. السادس: أن يدخل على الجملة مغيرا لفظها دون معناها وذلك أن، السابع: أن يدخل على الجملة فيغير معناها دون لفظها، وذلك هل وما أشبهها الثامن: أن يدخل على الجملة غير مغير لفظها

(١) سورة آل عمران: آية ١٥٩.

ومعناها نحو لام الابتداء. التاسع: أن يدخل على الجملة فيغير لفظها ومعناها نحو (ما) الحجازية. العاشر: أن يكون زائداً نحو ﴿فبما رحمة من الله لنت لهم﴾(١). وقال المهلبي أقسام ما جاءت له الحروف:

تفطنْ فإن الحرف يأتي لستة — لنقل وتخصيص وربط وتعدية
وقد زيد في بعض المواضع واغتدي — جوابا كسيت العز والأمن ترديه

وقال في الشرح: النقل من الإيجاب إلى النفي ومن الخبر إلى الاستخبار وإلى التمني والترجي والتشبيه ونحوها، والتخصيص للمضارع بالاستقبال بالسين وسوف، وللاسم بلام التعريف، والربط بحروف الجر وحروف العطف، والتعدية تدخل فيها الواو في المفعول معه وإلا في الاستثناء، والجواب كنعم ولا.

تقسيم الأندلسي للحروف: وقال الأندلسي في شرح (المفصل) اعلم أن للحروف انقسامات كثيرة فتقسم إلى ما يكون على حرف واحد وإلى ما يكون على اثنين فصاعدا إلى خمسة نحو لكن، والزائد على حرف إما أن يكون مفردا أو مركبا نحو من وإلى وإما ولولا. وتنقسم أيضاً إلى عاملة وغير عاملة. وتنقسم إلى مختص بأحد القسمين وغير مختص، وقد قيل إن الحرف إما أن يجيء لمعنى في الاسم خاصة نحو لام التعريف وحرف الإضافة والنداء وغير ذلك، أو في الفعل خاصة نحو قد والسين وسوف والجوازم والنواصب، أو رابطا بين اسمين أو بين فعلين كحروف العطف، أو بين فعل واسم كحروف الجر، أو بين جلتين كحروف الشرط، أو داخلا على جملة تامة قارنا لمعناها نحو إن، أو زائداً للتأكيد نحو الباء في نحو ليس زيد بقائم.

قال: وربما قيل بعبارة أخرى إن الحرف إنما جيء به ليربط اسما باسم أو فعلا بفعل أو جملة بجملة، أو يعين اسما فقط أو فعلا فقط، أو ينفي فعلا

(١) سورة آل عمران: آية ١٥٩.

فقط أو ينفي اسما فقط، أو يؤكد فعلا فقط أو أسما فقط، أو يخرج الكلام من الواجب إلى غير الواجب.

أقسام الحروف بالنسبة لتغيير الاعراب: ولها أقسام بالنسبة إلى تغيير الإعراب: قسم لا يغير الإعراب ولا المعنى نحو ما الزائدة في قوله تعالى ﴿فبما رحمة من الله﴾ وقسم يغير الإعراب والمعنى نحو ليت ولعل، وقسم يغير الإعراب دون المعنى نحو إن، وقسم يغير المعنى دون الإعراب نحو هل.

عدة الحروف العاملة: فأما عدة الحروف العاملة فثمانية وثلاثون حرفا، ستة منها تنصب الاسم وترفع الخبر وهي إن وأخواتها، وأربعة تنصب الفعل بنفسها وهي أن ولن وكي وإذن، وخمسة تنصب نيابة وهي الفاء والواو وأو ولام كي والجحود وحتى، وثمانية عشر تجر الاسم، وخمسة تجزم الفعل.

الحروف غير العاملة: وأما الحروف الغير العاملة فنيف وستون حرفا، منها ستة غير حرف ابتداء، وهي إنما وكأنما وأخواتها، وعشرة للعطف، وأربعة للمضارعة، وأربعة للإعراب، وأربعة تختص بالفعل وثلاثة للاستفهام، وثلاثة للتأنيث، وحرفان للتأكيد، وحرفان للتعريف، وحرف للتنكير، وحرفا النسبة.

حروف تعمل على صفة ولا تعمل على صفة: ومنها حروف تعمل على صفة ولا تعمل هلى صفة وهي ما ولا وحروف النداء - انتهى كلام الأندلسي.

رأي ابن الدهان في تقسيم الحروف بالنسبة إلى عملها: وقال ابن الدهان في (الغرة) الحروف تنقسم في أحوالها إلى ستة أقسام، الأول: ما يعمل في اللفظ والمعنى نحو ليت زيداً قائم. والثاني: ما يعمل في اللفظ ولا يعمل في المعنى نحو ما جاءني من أحد، والثالث: ما يعمل في المعنى ولا يعمل في اللفظ نحو هل زيد قائم، والرابع: ما يعمل في اللفظ والمعنى ولا يعمل في الحكم نحو لا أبا لزيد. والخامس: ما لا يعمل في لفظ ولا معنى، وإنما يعمل

في الحكم نحو علمت لزيد منطلق. والسادس ما لا يعمل في لفظ ولا معنى ولا حكم نحو ﴿فبما رحمة من الله﴾[1] في أحد القولين ـ انتهى.

رأى ابن الزجاج في أنواع الحروف: وفي (تذكرة) ابن الصائغ قال: نقلت من مجموع بخط ابن الزجاج: الحروف على ثلاثة أضرب، ضرب يدخل للائتلاف، وضرب لحدوث معنى لم يكن، وضرب زائد مؤكد، فالأول لو سقط أصل الكلام، والثاني لو سقط تغير المعنى ولم يختل، والثالث لو سقط لم يتغير المعنى، والأول على أربعة أوجه ربط اسم باسم، وربط فعل باسم، وربط فعل بفعل، وربط جملة بجملة. والثاني: على ثلاثة أوجه، تخصيص الاسم كالرجل، والفعل كسيضرب، وينقل الكلام كحروف النفي. والثالث على وجهين، عامل كأن زيداً قائم، وغير عامل نحو لزيد قائم.

تقسيم ابن فلاح للحروف: وقال ابن فلاح في (مغنيه) الحرف يدخل إما للربط، أو للنقل أو للتأكيد أو للتنبيه، أو للزيادة، ويندرج تحت الربط حروف الجر والعطف والشرط والتفسير والجواب والإنكار والمصدر، لأن الربط هو الداخل على الشيء لتعلقه بغيره، ويندرج تحت النقل حروف النفي والاستفهام والتخصيص والتعريف والتنفيس والتأنيث، ويندرج تحت التنبيه حروف النداء والاستفتاح والردع والتذكير والخطاب.

تقسيم ابن الخباز للحروف: قال ابن الخباز في (شرح الدرة) الحروف العاملة أربعة اقسام، قسم يرفع وينصب وهو إن وأخواتها، ولا المشبهة بان، وما ولا المشبهتان بليس، وقسم ينصب فقط وذلك حروف النداء ونواصب الفعل المضارع. قال وأضاف عبد القاهر إلى ذلك إلا في الاستثناء والواو التي بمعنى مع، قال وفيه نظر، وقسم يجر فقط وهي حروف الجر، وقسم يجزم فقط وهي حروف الجزم.

---

(١) سورة آل عمران: آية ١٥٩.

فائدة أشبه الحروف بالأسماء وأشبهها بالأفعال: قال عبد اللطيف في (اللمع الكاملية) أشبه الحروف بالأسماء، نَعم وبلى وجير وقطء وبالأفعال يا وأخواتها وقد في «كأن قد» وأضعفها الزائدة والمتطرفة كالتنوين.

باب الكلام والجملة

قال أبو طلحة بن فرقد الأندلسي في (شرح فصول ابن معط) الذي يتصور من التأليف مع الإفادة وبدونها سبعة، الاسم مع مثله، والفعل مع مثله، والحرف مع مثله أو مع المجموع، أو كل واحد مع خلافه، وذلك الاسم مع الفعل أو مع الحرف، أو الفعل مع الحرف، وأما المجموع فليس بقسم زائد؛ لأن الحرف لا يدخل على غير مفيد فيعتد به، إنما فائدته ربط المفيد - انتهى. نقله ابن مكتوم في (تذكرته).

ضابط
الجمل التي لا محل لها من الاعراب

الجمل التي لا محل لها من الاعراب سبع، قال ابن هشام في (المغني) بدأنا بها لأنها لم تحل محل المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل.

الأولى: الابتدائية، وتسمى أيضاً المستأنفة كالجمل المفتتح بها السور، والجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان - رحمه الله. .

الثانية: المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتحسينا كقوله تعال ﴿فإن لم نفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار﴾[1] وقال ﴿فالحق والحق أقول لأملأن﴾[2] ﴿فلا أقسم بمواقع النحوم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم إنه

(١) سورة البقرة. آية ٢٤

(٢) سورة ص: آيه ٨٤

لقرآن كريم﴾[1] ﴿وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر﴾[2].

الثالثة: التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه نحو ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم﴾[3] فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى ﴿إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون﴾[4] فخلقه وما بعده تفسير لمثل آدم ﴿هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله﴾[5] فجملة تؤمنون تفسير للتجارة.

الرابعة: المجاب بها القسم نحو ﴿يس والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين﴾[6].

الخامسة: الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا نحو جواب لو ولولا ولما وكيف، أو جازم ولم يقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية، نحو إن تقم أقم وإن قمتَ قمتُ، أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها.

السادسة: الواقعة صلة لاسم أو حرف نحو جاء الذي قام أبوه، وأعجبني أن قمت، فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها، ومجموع أن قمت في موضع رفع لا أن وحدها، لأن الحرف لا إعراب له لا لفظا ولا محلا، ولا قمت وحدها.

---

(١) سورة الواقعة. آية ٧٥.
(٢) سورة النحل: آية ١٠١.
(٣) سورة الأنبياء. آية ٣.
(٤) سورة آل عمران: آية ٥٩.
(٥) سورة الصف: آية ١٠.
(٦) سورة يس: آيه ١ - ٣

السابعة: النابعة لما لا محل له نحو قام زيد ولم يقم عمرو، إذا قدرت الواو عاطفة.

الجمل التي لها محل من الاعراب: وأما الجمل التي لها محل من الأعراب فهي أيضاً سبع.

الأولى: الواقعة خبراً، نحو زيد، أبوه قائم.

الثانية: الواقعة حالا نحو ﴿لا تقربوا الصلوة وأنتم سكارى﴾ [1].

الثالثة: المحكية بالقول نحو ﴿قال إني عبد الله﴾ [2] ﴿ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون﴾ [3]

الرابعة: المضاف إليها نحو ﴿يوم ولدت﴾ [4] ﴿يوم لا ينطقون﴾ [5] ﴿يوم هم بارزون﴾ [6].

الخامسة: الواقعة بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم نحو ﴿ومن يضلل الله فلا هادي له﴾ [7] ﴿وإن تـلـلههم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾ [8].

السادسة: التابعة لمفرد نحو ﴿يوم لا بيـع فيـه﴾ [9] ﴿واتقـوا يـومـا

---

(١) سورة النساء: آيه ٤٣.

(٢) سورة مريم: آية ٣٠.

(٣) سورة المطففين: آيه ١٧.

(٤) سورة مريم: آية ٣٣

(٥) سورة المرسلات: آية ٣٥.

(٦) سورة غافر: آية ١٦.

(٧) سورة الأعراف: آية ١٨٦.

(٨) سورة الروم: آية ٣٦.

(٩) سوره البقرة، آيه ٢٥٤.

ترجعون فيه﴾ [1] ﴿ليوم لا ريب فيه﴾ [2].

السابعة: التابعة لجملة لها محل ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة نحو زيد قام أبوه وقعد أخوه ﴿قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزؤن﴾ [3].

قال ابن هشام: والحق أنها تسع، والذي أهملوه الجملة المستثناة نحو ﴿إلا من تولى وكفر فيعذبه الله﴾ [4] والجملة المسند إليها نحو ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ [5] تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، وقال الشيخ بدر الدبن ابن أم قاسم:

جمل أتـــت ولها محل معـــرب	سبــع لأن حلــت محل المفـــرد
خبريـــة حـــاليـــة محكيـــة	وكـــذا المضـــاف لها بغير تـــردد
ومعلـــق عنهـــا وتـــابعـــة لما	هـــو معـــرب أو ذو محل فـــاعـــدد
وجواب شرط جـازم بـالفـاء أو	بـإذا وبعــض قـــال غير مقيـــد
وأتتك سبـع مـالها مـن مـوضـع	صلـة وعـارضـة وجملـة مبتـــدى
وجـواب أقسـام ومـاقـد فسرت	في أشهـــر والخلـــف غير مبعـــد
وبعيـد تخصيـص وبعـــد معلـــق	لا جـازم وجـــواب ذلـــك أورد
وكـذلـك تـابعـة لشيء مـالـــه	من موضـع فـاحفظـه غير مفنـد

وقال أبو حيان أصل الجملة أن لا يكون لها موضع من الإعراب، وإنما كان كذلك لأنها إذا كان لها موضع من الإعراب تقدر بالمفرد، لأن المعرب إنما هو المفرد، والأصل في الجملة أن لا تكون مقدرة بالمفرد. والجمل على قسمين قسم موضع له من الإعراب وقد حصرته في اتني عشر قسما.

---

(١) سورة البقرة: آية ٢٨١.

(٢) سوره آل عمران، آيه ٩، ٢٥.

(٣) سورة البقرة. آيه ١٤

(٤) سوره الغاشيه: آيه ٢٣.

(٥) سوره البقرة آيه ٦.

الأول: أن تقع الجملة ابتداء كلام لفظا ونية او نية لا لفظا، نحو زيد قائم، وقام زيد، وراكبا جاء زيد، فإن وقعت أول كلام لفظا لا نية كان لها محل من الإعراب، نحو أبوه قائم زيد.

الثاني: أن تقع بعد أدوات الابتداء، فيشمل ذلك الحروف المكفوفة نحو إنما زيد قائم، وإذا الفجائية نحو خرجت فإذا زيد قائم، وهل وبل ولكن وإلا وأما وما النافية غير الحجازية وبينما وبينا، نحو هل زيد قائم وما زيد منطلق، وقول الأفوه الأودى:

بينما النـــاس على عليـــائهـــا إذ هـو وافي هـوة فيهـا فغـاروا

وقال:

فبينـا نحن نـرقبـه أتـــانـــا معلـق فضـة وزنـا دراعـــي

الثالث: أن تقع بعد أدوات التحضيض، نحو هلا ضربت زيدا.

الرابع: أن تقع بعد حروف الشرط غير العاملة، نحو لولا زيد لأكرمتك، ولو جاء زيد أكرمتك، ولما جاء زيد أكرمتك على مذهب سيبويه في لما، فإنه يذهب إلى أنها حرف، ومذهب الفارسي أنها اسم ظرف، فتكون الجملة عنده في موضع جر بإضافة الظرف إليه ويقدرها بحين.

الخامس: أن تقع جوابا لهذه الحروف الشرطية التي لا تعمل، نحو المثل السابقة.

السادس: أن تقع جوابا لهذه الحروف الشرطية التي لا تعمل، نحو المثل السابقة.

السادس: أن تقع صلة لحرف أو اسم، نحو قام الذي وجهه حسن، ونحو قول الشاعر:

يسر المرء مـا ذهـــب الليـــالي وكـان ذهـابهن لـه ذهـابـا

السابع: أن تقع اعتراضية، نحو قوله تعالى ﴿وإنه لقسم لو تعلمون عظيم﴾[1].

الثامن: أن تقع تفسيرية، نحو قولك أشرت إليه أن قم، وكتبت إليه أن اضرب زيداً.

التاسع: أن تقع توكيدا لما لا محل له من الإعراب، نحو قام زيد قام زيد.

العاشر: أن تقع جواب قسم، نحو والله ما زيد قائما والله ليخرجن.

الحادي عشر: أن تكون معطوفة على مالا محل له من الإعراب، نحو جاء زيد وخرج عمرو.

الثاني عشر: الجملة الشرطية إذا حذف جوابها وتقدمها ما يدل عليه نحو قول العرب أنت ظالم إن فعلت، التقدير إن فعلت فأنت ظالم، أو تقدمها ما يطلب ما يدل على جوابها، نحو والله إن قام زيد ليقومن عمرو، فالقسم يطلب ليقومن، وليقومن دليل على جواب الشرط، التقدير إن قام زيد يقم عمرو.

وقسم له موضع من الإعراب وينحصر في أنواع الإعراب.

فمنها: ما هو في موضع رفع، وهو ثمانيه أقسام، ستة باتفاق، واثنان باختلاف.

الأول: أن تقع خبراً للمبتدأ نحو زيد أبوه قائم.

الثاني: أن تقع خبراً للا لنفي الجنس نحو لا ربيئة قوم تجيء بخير.

الثالث: أن تقع خبراً بعد إن وأخواتها نحو إن زيدا وجهه حسن.

) سورة الواقعة: آية ٧٦.

الرابع: أن تقع صفه لموصوف مرفوع نحو جاءني رجل يكتب غلامه.

الخامس: أن تقع معطوفة على ما هو مرفوع، نحو جاءني رجل عاقل ويكتب خطا حسنا.

السادس: أن تقع بدلا من مرفوع، نحو أنت تأتينا تلم بنا في ديارنا.

هذه الستة باتفاق، واثنان اللذان فيهما الخلاف.

الأول: أن تكون في موضع الفاعل نحو يعجبني يقوم زيد.

والثاني: أن تكون في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله نحو قوله تعالى ﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض﴾ (1) والصحيح أن الجملة لا تقع موقع الفاعل ولا المفعول الذي لم يسم فاعله إلا أن اقترن بها ما يصيرها وإياه في تقدير المفرد.

ومنها: ما هو في موضع نصب وهو ثلاثة عشر قسما، عشرة باتفاق، وثلاثة باختلاف.

الأول: أن تقع خبرا لكان وأخواتها، نحو كان زيد يخرج أخوه.

الثاني: أن تقع في موضع المفعول الثاني لظننت وأخواتها، نحو ظننت زيداً يقوم أخوه.

الثالث: أن تقع في موضع المفعول النالث لأعلمت وأخواتها. نحو أعلمت زيدا عمرا ينطلق غلامه.

الرابع: أن تقع خبرا بعد ما الحجازية نحو ما زيد أبوه قائم.

الخامس: أن نقع خبر للا أخت ما نحو لا رجل يصدق.

السادس: أن تفع في موضع المفعول للقول الذي يحكي به نحو، قال زيد

---

(١) سورة النقره آيه ١١

عمرو منطلق، فعمرو منطلق في موضع مفعول قال.

السابع: أن تقع في موضع المفعول للفعل المعلق، نحو علمت ما زيد قائم وسألت أيهم أفضل.

الثامن: أن تقع معطوفة على ما هو منصوب أو موضعه نصب، نحو ظننت زيدا قائما ويخرج أبوه، وظننت زيدا يقوم ويخرج.

التاسع: أن تقع في موضع الصفه لمنصوب، نحو قتلت رجلا يشتم زيدا.

العاشر: أن تقع في موضع الحال نحو قوله: ★ وقد اغتدى والطير في وكناتها ★

الحادي عشر: أن تكون في موضع نصب على البدل نحو قولك عرفت زيداً أبو من هو، على خلاف في هذا القسم الأخير، فقولك أبو من هو، في موضع نصب على البدل من زيد على تقدير مضاف أي عرفت قصة زيد أبو من هو.

الثاني عشر: أن تقع مصدرة بمذ أو منذ، نحو قولك ما رأيته مذ خلقه الله، ففي هذه الجملة خلاف. ذهب الجمهور إلى أنها لا موضع لها من الإعراب وذهب السيرافي إلى أنها في موضع نصب على الحال.

الثالث عشر: أن تقع مستثنى بها نحو قام القوم إلا زيداً، وقاموا ليس خالدا، ففيها خلاف.

ومنها: ما هو في موضع جر، وذلك ستة أقسام، ثلاثة باتفاق، وثلاثة باختلاف، فالتي باتفاق.

أحدها: أن تقع مضافا إليها أسماء الزمان نحو جئتك يوم زيد أمير، وقال تعالى ﴿يوم يقوم الناس لرب العالمين﴾ (١).

---

(١) سورة المطففين: آية ٦.

الثاني: أن تقع موضع الصفة، نحو مررت برجل يكتب مصحفا.

الثالث: أن تقع موضع الصفة، نحو مررت برجل يكتب مصحفا.

الثالث: أن تقع معطوفة على مخفوض أو ما موضعه خفض، نحو مررت برجل كاتب ويجيد الشعر، ومررت برجل يكتب ويجيد.

والتي باختلاف:

أحدها: أن تقع بعد ذو، في نحو قول العرب اذهب بذي تسلم. وذهب بعضهم إلى أنها في محل جر، وذهب بعضهم إلى أنها لا محل لها من الإعراب.

الثاني: أن تقع بعد آية بمعنى علامة، نحو قول الشاعر:

بآيــة قــام ينطــق كــل شيء وخـان أمـانـة الديــك الغــراب

ذهب بعضهم إلى أنها في موضع جر بالإضافة، وذهب بعضهم إلى أنها لا موضع لها من الإعراب، بل يقدر معها حرف يكون ذلك الحرف والجملة في موضع جر.

الثالث: أن تقع بعد حتى الابتدائية، نحو قول امرىء القيس:

سريــت بهم حتى تكــل مطيهــم وحتى الجياد مـا يقـدن بـأرسـان

ذهب الجمهور إلى أن هذه الجملة لا محل لها من الإعراب، وذهب الزجاج وابن درستويه إلى أنها في محل جر بحتى.

ومنها: ما هو في موضع جزم، وذلك ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تقع بعد أداة شرط عاملة ولم يظهر لها عمل، نحو إن قام زيد يقم عمرو .فهاتان ال

التاني: أن تقع جواباً للشرط العامل، نحو إن يقم زيد فعمروا قائم، وإن يفم زيد قام عمرو ،فهاتان الجملتان في محل جزم، ولهذا يجوز العطف عليهما

بالجزم، قال تعالى ﴿من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم﴾[1].

الثالث: أن تكون معطوفة على مجزوم أو ما موضعه جزم، نحو إن قام زيد ويخرج عمرو أكرمتها، وقوله تعالى ﴿فلا هادي له ويذرهم﴾ فذلك اثنان وأربعون قسما بالمتفق عليه والمختلف فيه ـ انتهى. وقال الشيخ سراج الدين الدمنهوري في الجمل التي لها محل والتي لا محل لها:

وخذ جملا عشر أو ستا فنصفها ... لها موضع الإعراب جاء مبينا
فوصفية حالية خبرية ... مضاف إليها واحك بالقول معلنا
كذلك في التعليق والشرط والجزا ... إذا عامل يأتي بلا عمل هنا
وفي الشرط قالوا لا محل لها كما ... أتت صلة مبدوءة سرك الهنا
وفي الشرط لم يعمل كذاك جوابه ... جواب يمين مثله فانك العنا
مفسرة أيضاً وحشوا كذا أتت ... كذلك في التخصيص نلت به الغنا

وجمعن في هذين البيتين:

خبرية حالية محكية ... بالقول ذات إضافة ومعلق
وجواب ذى جزم بفا أو إذا ... ولتابع حكم التقدم أطلقوا

فائدة ـ معاني استعمال المفرد: قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في (تعليقه على المقرب) المفرد يستعمل في كلام النحاة بأحد معان خمسة.

أحدها: المفرد الذي هو مقابل للجملة، يذكر في خبر المبتدأ ونواسخه.

والثاني المفرد الذي هو قبالة المركب، نحو بعلبك.

والثالث: المفرد الذي هو مقابل المضاف.

---

(١) سورة الأعراف. آية ١٨٦

والرابع: المفرد الذي هو مقابل المثنى والمجموع.

والخامس: المفرد الذي هو باب النداء وباب لا لنفي الجنس، وهو مقابل للمضاف والمشابه للمضاف.

ضابط

لا توجد جملة في اللفظ كلمة واحدة إلا الظرف

قال السخاوي في (شرح المفصل) ليس لنا جملة في اللفظ كلمة واحدة إلا الظرف نحو مررت بالذي عندك أو خلفك.

باب المعرب والمبنى

قاعدة

الأصل في الاعراب الحركات

أصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعراب بالحروف فرع عليها.

قال ابن يعيش: وإنما كان الإعراب بالحركات هو الأصل لوجهين.

أحدهما: أنا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى لأنها أقل وأخف وبها نصل إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل، ولذلك كثرت في بابها أعغنى الحركات، وقل غيرها مما أعرب به وقدر غيرها بها ولم تقدر هي به.

والثاني: أنا لما افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها وكانت الكلمة من الحروف وجب أن تكون العلامات غير الحروف، لأن العلامة غير المعلم كالطراز في الثوب، فلذلك كانت الحركات هي الأصل، وقد خولف الدليل وأعربوا بعض الكلم بالحروف لأمر اقتضاه - انتهى.

وقال أبو البقاء في (اللباب): الأصل في علامات الإعراب الحركات دون الحروف لثلاثة أوجه.

أحدها:أن الإعراب دال على معنى عارض في الكلمة فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما بينهما من التناسب.

والثاني: أن الحركة أيسر من الحرف وهي كافية في الدلالة على الإعراب، وإذا حصل الغرض بالأخصر لم يصر إلى غيره.

والثالث:أن الحرف من جملة الصيغة الدالة على

والثالث:أن الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها، فلو جعل الحرف دليلا على الإعراب لأدى إلى أن يدل الشيء الواحد على معنيين وفي ذلك اشتراك، والأصل أن يخص كل معنى بدليل.

قاعدة

الأصل في البناء السكون

الأصل في البناء السكون لثلاثة أوجه.

أحدها:أنه أخف من الحركة، فكان أحق بالأصالة لخفته.

الثاني:أن البناء ضد الإعراب، وأصل الإعراب الحركات، فأصل البناء السكون.

الثالث:أن البناء يكسب الكلمة ثقلا فناسب ذلك أصالة البناء على السكون.

أسباب البناء على الحركة:وأما البناء على الحركة فلأحد أربعة أشياء:

إما لأن له أصلا في التمكن كالمنادى، والظروف المقطوعة عن الإضافة، ولا رجل، وخمسة عشر، وهذا أقرب للمبنيات إلى المعرب.

وإما تفضيلا له على غيره كالماضي بني على حركة تفضيلا على فعل الأمر.

وإما للهرب من التقاء الساكنين كأين وكيف وحيث وأمس.

وإما لأن حركته ضرورية وهي الحروف الأحادية كالباء واللام والواو والفاء، لأنه لا يمكن النطق بالساكن أولا، سواء كان في الأول لفظاً أو تقديراً ككاف في نحو رأيتك، لأنها وإن كانت متصلة لفظا فهي منفصلة تقديراً وحكما، لأن ضمير المنصوب في حكم المنفصل، وإذا كانت منفصلة حكما لزم الابتداء بالساكن لو لم يحرك، بخلاف الألف والواو في قاما، وقاموا، لأن ضمير الفاعل ليس في حكم المنفصل، فلا يلزم منه الابتداء بالساكن حكما، ذكر ذلك في (البسيط).

قاعدة

القول في بناء الكلمة التي على حرف واحد

قال ابن النحاس في (التعليقة): كل كلمة على حرف واحد مبنية يجب أن تبنى على حركة تقوية لها، وينبغي أن تكون الحركة فتحة طلبا للتخفيف، فإن سكن منها شيء كالياء في غلامي فطلبا لمزيد التخفيف.

فائدة

الخلاف في علل البناء

قال ابن النحاس في (التعليقة) في علل البناء خلاف، فمذهب ابن السراج وأبي علي ومن تبعه أن علل البناء منحصرة في شبه الحرف أو تضمن معناه، وعد الزمخشري والجزولي وابن معط وابن الحاجب وجماعة آخرون علل

البناء خمسة، هذان ، والوقوع موقع المبنى، ومناسبة المبنى، والإضافة إلى المبنى. وزاد ابن عصفور سادسة وهي الخروج عن النظائر كأي في أيهم أشد، ووجه خروجها عن نظائرها حذف صدر صلتها من غير طول.

قال ابن النحاس: وينبغي على هذا التعداد أن يضاف إليهن سابعة وهي تنزل الكلمة منزلة الصدر من العجز، كبعل في بعلبك، وخمسة في خمسة عشر.

وعلل بعضهم بناء الأفعال بأنها لا تعقد ولا تركب على الأصح، والإعراب إنما يستحق بعد العقد والتركيب، فتكون هذه علة أخرى مضافة إلى ما عددنا من العلل فتكون ثامنة، وقد علل بهذه العلة بناء حروف با. تا. ثا. وأسماء العدد في قولهم واحد، إثنان، ثلاثة، أربعة، وكذا كل ما لم يعقد ولم يركب.

وجعل ابن عصفور علة بناء المنادى وأسماء الأفعال واحدة وهي وقوعها موقع الفعل.

وفرق الزمخشري، فجعل علة بناء أسماء الأفعال هذه وجعل علة المنادى وقوعه موقع ماأشبه ما لا تمكن له، وهو أنه يقول إن المنادى واقع موقع كاف أدعوك، وكاف أدعوك أشبهت كاف ذاك والتجاءك لاشتراكها في الخطاب فتكون تاسعة.

وكذلك جعل ابن عصفور الإضافة إلى مبنى مطلقا علة واحدة، والزمخشري عبر عنها بأن قال أو إضافته إليه يعني الى مالا تمكن له، فناقشه ابن عمرون وقال يرد عليه يومئذ فإنه مضاف إلى ما أشبه ما لا تمكن له، فيحتاج أن يقول الزمخشري إلى ما لا تمكن له كالمضاف إلى الفعل أو إلى ما أشبه ما لا تمكن له كالمضاف إلى إذ، نحو يومئذ وما أشبهه فتكون عاشرة.

ويضاف إليه حادية عشر وهي تركيب المعرب مع الحرف، نحو لا رجل، والفعل المؤكد بالنونين على أحد التعليلين في كل واحد منهما، وهذه العلل كلها موجبة إلا الإضافة إلى المبنى فإنها مجوزة ـ انتهى.

تنبيه

رأي ابن مالك في علة البناء والرد عليه

حصر ابن مالك علة البناء في شبه الحرف، وتعقبه أبو حيان بأن الناس ذكروا للبناء أسباباً غيره.

وأجيب بأنه لم ينفرد به، فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه، ونقله ابن القواس عن أبي علي الفارسي وغيره.

وقال صاحب (البسيط): اختلف النحاة في علة البناء، فذهب أبو الفتح إلى أنها شبه الحرف فقط ـ انتهى.

ورأيته أنا في (الخصائص)لأبي الفتح (ابن جني) وعبارته إنما سبب بناء الاسم مشابهته للحرف لا غير، ورأيته أيضا في (الأصول) لابن السراج وفي (التعليقتين) لأبي البقاء، وفي (الجمل) للزجاجي، وذكر بعض شراحه أنه مذهب الحذاق من النحويين.

ضابط

أقسام المركب من المبنيات

قال ابن الدهان في (الغرة): المركب من المبنيات سبعة أقسام.

الأول: اسم بني مع اسم، نحو خمسة عشر ونحوه.

الثاني: اسم بني مع صوت، نحو سيبويه.

الثالث: فعل بني مع اسم، نحو حبذا.

الرابع: حرف بني مع اسم، نحو لا رجل.

الخامس: حرف بني مع افعل، نحو هلم.

السادس: صوت بني مع صوت، نحو حي هلا.

السابع: حرف بني مع حرف، نحو هلا. ولم يذكره ابن السراج في القسمة وزاد قوم قسما آخر فقالوا: فعل بني مع حرف نحو تضربن ويبن ويضربن، وهذا يستغنى عنه بهلم وقسمه.

ضابط
المبنى الذي يرجع إلى الاعراب

قال الشيخ علم الدين السخاوي في (تنوير الدياجي): ليس في العربية مبنى تدخل عليه اللام إلا رجع إلى الإعراب، كأمس إذا عرف باللام صار معربا، إلا المبنى في حال التنكير فإن اللام إذا دخلته لا تمكنه لأنه قد أصابه البناء في الحال التي توجب التخفيف والتمكن وهي حال التنكير، فإذا دخلته اللام لم تمكنه ولم يعرف نحو خمسة عشر وأخواته فإنه مبنى، فإذا دخلته اللام بقي معها على بنائه.

ضابط
الرأي في بناء بعض الحروف

قال ابن الدهان في (الغرة) ليس في الحروف ما هو مبنى على الضم غير منذ، والأفعال ليس فيها ذلك، وأما ضربوا فالضمة عارضة للواو، والعارض لا اعتداد به، كما نقول في حركة التقاء الساكنين، ولهذا لم يرد

المحذوف في لم يقم الآن، ومثل ذلك مذ فمن ضم، وجماعة يعتدون به بناء منهم الربعي، وقد بنى حرف آخر على الضم وهو رب في لغة قوم وجعل بعضهم من الله من هذا القسم.

قاعدة

النصب اخو الجر

النصب أخو الجر، ولذا حمل عليه في بابي المثنى والجمع دون المرفوع، قال ابن بابشاذ في (شرح المحتسب): وإنما كان أخاه لأنه يوافقه في كناية الإضمار، نحو رأيتك ومررت بك، ورأيته ومررت به، وهما جميعاً من حركات الفضلات، أعني النصب والجر، والرفع من حركات العُمد.

فائدة

معنى: الجمع على حد التثنية

قال السخاوي في (شرح المفصل): معنى قولهم الجمع على حد التثنية، أن هذا الجمع لا يكون إلا لما يجوز تنكير معرفته وتعريف نكرته كالتثنية، فكما أن التثنية لا تكون إلا كذلك، فهذا الجمع على حد المحدود لها، ويسمى جمع السلامة وجمع الصحة لسلامة بناء الواحد فيه وصحته، ويسمى الجمع على هجائين، لأنه مرة بالواو ومرة بالياء.

قال: وقد عد بعض النحاة لهذه الواو ثمانية معان؛ فقال: هي علامة الجمع والسلامة والعقل والعلمية والقلة والرفع وحرف الإعراب والتذكير.

فائدة سبب إعراب الأسماء الستة بالحروف: قال ابن يعيش: ذهب قوم إلى أن الأسماء الستة إنما أعربت بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف، وذلك أنهم لما التزموا إعراب التثنية والجمع بالحروف، جعلوا

بعض المفردة بالحروف حتى لا يستوحش من الإعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف، قال: ونظير التوطئة هنا قول أبي إسحاق أن اللام الأولى في نحو قولهم والله لئن زرتني لأكرمتك إنما دخلت زائدة موطئة مؤذنة باللام الثانية، والثانية هي جواب القسم ومعتمده.

فائدة ـ قال ابن النحاس في (التعليقة): المضمر الذي هو مضاف إليه كلا وكلتا ثلاثة ألفاظ كما، وهما، ونا.

قاعدة

لا يجتمع إعرابان في آخر كلمة

قال في (البسيط) لا يمكن اجتماع إعرابين في آخر كلمة، ولهذا حكيت الجمل المسمى بها ولم تعرب، ولأنها لو أعربت لم تخل، إما أن تعرب الأول أو الثاني أو مجموعها، لا جائز تخصيص الأول بالإعراب لأنه كالجزء من الكلمة، ولادائه إلى وقوع الإعراب وسطا، ولا جائز تخصيص الثاني، لأن الأول يشاركه في التركيب والإعراب قبل النقل، فتخصيصه بعد النقل بالثاني ترجيح بلا مرجح، ولا جائز إعرابها معا لأن الإعراب يقع في الآخر، ولا يمكن اشتراكها في شيء يقع الإعراب عليه كآخر المفردات، فلذلك تعذر إعرابها.

ضابط

ليس في الأسماء المعربة اسم آخره واو قبلها ضمة

قال ابن فلاح في (المغنى) لا يوجد في الأسماء المعربة اسم آخره واو قبلها ضمة، لأنهم أرادوا تخصيص الفعل بشيء لا يوجد في الاسم، كما خصوا الاسم بشيء لا يوجد في الفعل؛ ولأنه لو كان لأدى إلى اجتماع ما

يستثقل في النسبة والإضافة فلذلك رفض، وأما السمندو فاسم أعجمي، وأما هو فمني، وأما الأسماء الستة فالواو فيها بمنزلة الحركة.

فائدة ـ المراد: يلفظ الثقل في حروف العلة: في تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق ابن جنى، المراد بالثقل في حروف العلة الضعف لا ضد الخفة، فلما كانت هذه الحروف ضعيفة استثقلوا تحريكها، ويدل على أن المراد بالثقل هذا لأن الألف أخف الحروف وهي لا تتحرك أبداً.

ضابط

أقسام حذف نون الرفع

قال ابن هشام في تذكرته حذف نون الرفع على ثلاثة أقسام واجب، وذلك بعد الجازم والناصب.

وجائز، وذلك قبل لفظ (ني) أي قبل نون الوقاية، فالحاصل أنها تحذف باطراد بعد الجازم والناصب وقبل (ني)، لكن الأول واجب، وهذا جائز يجوز معه الإثبات وهو الأصل، ولك فيه الفك على الأصل والإدغام تخفيفاً.

ونادر لا يقع إلا في ضرورة أو شذوذ، وذلك في ما عدا هذين نحو ﴿لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا﴾. وقوله:

أبيت أسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي

ومعتمد الأول عندي اقترانه بتدخلوا وتحابوا، فنوسب بينهن مع تشبيه (لا) في اللفظ بالناهية ـ انتهى.

باب المنصرف وغير المنصرف

واصطلاح الكوفيين المجرى وغير المجرى قاله في البسيط.

قال: والعلل المانعة من الصرف تسع، وإنما انحصرت فيها لأن النحاة سبروا الأشياء التي يصير الاسم بها فرعاً فوجدوها تسعاً ويجمعها قوله:

إذا اثنان مع تسع ألـمَّـا بلفظـة — وأشباه فعـل واختصـار ومعـرفـه
وجمع وتـأنيـث وعـدل وعُجمـــة — وأشباه فعـل واختصـار ومعـرفـه

وقال ابن خروف في (شرح الجمل): أنشد الأستاذ أبو بكر بن طاهر في العلل المانعة من الصرف:

موانع صرف الاسم عشر فهاكهـا — ملخصـة إن كنـت في العلم تحرص
فجمع وتعريـف وعـدل وعجمـة — ووصف وتـأنيـث ووزن مخصـص
وما زيد في عدة وعمران فـانتبـه — وعاشرها التركيب هـذا ملخـص

وقال الإمام أبو القاسم الشاطبي صاحب (الشاطبية) رحمه الله:

دعوا صرف جمع ليس بالفرد أشكلا — وفعلان فعلى ثم ذي الوصـف أفعلا
وذو ألف التـأنيـث والعـدل عـدة — والاعجم في التعريف خص مطـولا
وذو العدل والتركيب بالخف والذي — بوزن يخص الفعل أو غـالـب علا
وما ألف مع نون أخـراه زيـدتـا — وذو هـاء وقـف والمؤنـــث اثقلا

وقال بعضهم:

اجمع وزن عـادلا أنّـث بمعـرفـــة — ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

قال آخر.

عدل ووصف وتـأنـث ومعـرفـة — وعجمـــة ثم جمع ثم تـــركيـــب
والنـون زائـدة مـن قبلهـا ألـف — ووزن فعل وهذا القـول تقـريـب

ونقلت من خط الإمام أبي حيان قال أنشدنا شيخنا الإمام بهاء الدين ابن النحاس في موانع الصرف لنفسه:

وزن المركب عجمة تعريفها   عدل ووصف الجمع زد تأنيثاً

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في ذلك:

موانع الصرف وزن الفعل تتبعه   عدل ووصف وتأنيث وتمنعه
نون تلت ألفا زيدا ومعرفة   وعجمة ثم تركيب وتجمعه

أي وجمعه وقال أيضاً:

إذا رمت إحصاء الموانع للصرف   فعدل وتعريف مع الوزن والوصف
وجمع وتركيب وتأنيث صيغة   وزائدتي فعلان والعجمة الصرف

وقال أيضاً:

موانع صرف الاسم تسع فهاكها   منظمة إن كنت في العلم ترغب
هي العدل والتأنيث والوصف عجمة   وزائدتا فعلان جمع مركب
وثامنها التعريف والوزن تاسع   وزاد سواها باحث يتطلب

قاعدة

الأصل في الأسماء الصرف

الأصل في الأسماء الصرف، ولذا لم يمنع السبب الواحد اتفاقاً ما لم يعتضد بآخر يجذبه عن الأصالة إلى الفرعية.

قال في (البسيط): ونظيره في الشرعيات أن الأصل براءة الذمة فلا يقوى الشاهد على شغل الدمة ما لم يعتضد بآخر، ومن فروع ذلك أنه يكفي في عودة إلى الأصل أدنى شبهة لأنه على وفق الدليل، ولذا صرف أربع من

قولك مررت بنسوة أربع، مع أن فيه الوصف والوزن اعتباراً لأصل وضعه وهو العدد.

وقال ابن أياز: أصل الأسماء الصرف لعلتين.

إحداهما: أن أصلها الإعراب، فينبغي أن تستوفي أنواعه.

والثانية: أن امتناع الصرف لا يحصل إلا بسبب زائد والصرف يحصل بغير سبب زائد، وما حصل بغير سبب زائد أصل لما حصل بسبب زائد.

فإن قيل: لم لم تكن العلة الواحدة مانعة من الصرف؟

قيل: لوجوه.

أحدها: أن الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذبه عن الأصل وشبهوا ذلك ببراءة الذمة فإنها لما كانت هي الأصل لم تصر مشتغلة إلا بشهادة عدلين وذلك لأن الأصول تراعى ويُحافظ عليها.

الثاني: أن الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة، ولو راعينا الوجه الواحد وجعلنا له أثراً كان أكثر الأسماء غير منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الأصل.

الثالث: أن الفعل فرع عن الاسم في الإعراب، فلا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حيز الفرع إلا بسبب قوي.

فائدة: قال ابن مكتوم (في تذكرته) انشد ابن خالويه في (كتاب لبس):

فما خليت إلا الثلاثة والثنى ... ولا قيلت إلا قريباً مقالها

وهو حجة، لأنه أدخل تاء التأنيث على ثلاث المعدول وهو غريب.

فائدة: باب فعلان فعلى سماعي: قال في (البسيط)، فعلان فعلى

كسكران وسكري وغضبان وغضبي وعطشان وعطشي إنما يعرف بالسماع دون القياس، وقال ابن مالك رحمه الله:

أجــــز فعلـــى لفعلانـــــا   إذا استثنيـــــت حبلانـــــا
ودخنـــانـــا وسخنـــانـــا   وسيفـــانـــا وصحيـــانـــا
وصـــوحـــانـــا وعلانـــا   وقشـــوانـــا ومصـــانـــا
ومـــوتـــانـــا ونـــدمـــانـــا   واتبعهـــــن نصرانـــــا

ضابط

أنواع العدل

في (شرح المفصل) للأندلسي قال الخوارزمي العدل على أربعة أوجه: عدل في الأعداد نحو أحاد ومثنى وثلاث، وعدل في الأعلام نحو عمر والقياس عامر، وعدل من اللام نحو سحر، وعدل من اللام حكماً نحو أخر، وهذا لأن آخر في الأصل أفعل التفضيل، وهو ضد أول، ورجل آخر معناه تأخراً في الذكر، هذا أصله، ثم أجرى مجرى غيره، ومن شأن أفعل التفضيل أن يتعقب عليه أحد الثلاثة، وهنا لا مدخل لمن، لأن أفعل من متى اقترن به من لم يجز تصريفه وهنا قد صرف، فعلم أنه غير مقترن بمن وأخر لا يضاف، فلا يقال هن أخر النساء، فتعين أن يكون معرفا باللام، وهو غير معرف لفظاً بل منكر لفظاً ومعرف معنى وحكماً منزل منزلة اسم بمن، وإنما التزم حذف (من) لأنه أجرى مجرى غير، وإنما وجب تصريفه لأنه غير مضاف، وإنما حذف اللام لكونه معلوماً.

قاعدة

لا عبرة باتفاق الألفاظ ولا باتفاق الأوزان للمنع من الصرف

قال في (البسيط): لا عبرة باتفاق الألفاظ ولا باتفاق الأوزان.

أما الأول: فإسحاق ويعقوب وموسى أسماء الأنبياء غير منصرفة، وإسحاق مصدر أسحق الضرع إذا ذهب لبنه، ويعقوب لذكر الحجل، وموسى لما يحلق به مصروفة، ومن قال إنما سمي يعقوب لأنه خرج من بطن أمه آخذاً بعقب عيص فهو من موافقة اللفظ وليس بمشتق، لأن الاشتقاق من العربي يوجب الصرف، وكذلك إبليس لا ينصرف للمعرفة والعجمة، ومن زعم أنه مشتق من أبلس إذا يئس فقد غلط، لأن الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وإنما هو من اتفاق الألفاظ.

وأما الثاني: فإن جالوت وطالوت وقارون غير منصرفة، وجاموس وطاووس وراقود مصروفة لكونها نكرات ولا عبرة باتفاق الوزن.

ضابط

ما لا ينصرف ضربان

ما لا ينصرف ضربان. ضرب لا ينصرف في نكرة ولا معرفة، وضرب لا ينصرف في المعرفة فإذا تنكر انصرف، وقد نظم ذلك الشيخ علم الدين السخاوي فقال:

مساجد مع حبلى وحمراء بعدها ... وسكران يتلوه أحاد وأحمر
فذي ستة لم تنصرف كيف ما أتت ... سواء إذا ما عُرِّفت أو تنكر
وعثمان إبراهيم طلحة زينب ... ومع عمر قل حضرموت يسطر
وأحمد فاعدد سبعة جاء صرفها ... إذا نكرت والباب في ذاك يحصر

قاعدة

الألف واللام تلحق الأعجمي بالعربي

الأعجمي إذا دخلته الألف واللام التحق بالعربي، فحموسى رجل يهودي صرف على كل حال إذا قلنا إنه أعجمي ياؤه من نفس الكلمة، وإن قلنا إن ياءه زائدة كيقوم لم ينصرف في المعرفة لأنه على وزن يقوم.

قاعدة

التعريف يثبت التأنيث والعجمة والتركيب

قال ابن جنى في (الخاطريات) التعريف يثبت التأنيث والعجمة والتركيب، والتنكير يسقط حكم ذلك، ومن قوة حكم التعريف في منعه الصرف أنك تعتد معه العجمة والتأنيث والتركيب، ولا تعتد واحداً من ذلك مع عدم التعريف وإن اجتمع فيه سببان أحدهما ما ذكرنا، ألا ترى أنك تصرف أربعاً وإن كان فيه الوزن والتأنيث، وباذنجانا وإن كان فيه التركيب والعجمة، وحضرموت اسم امرأة إذا نكر وإن كان فيه التركيب والتأنيث، ولا تصرف شيئاً من ذلك معرفة، فهذا يدل على قوة الاعتداد بالتعريف وأنه سبب أقوى من التأنيث والعجمة والتركيب.

ضابط

صرف ما لا ينصرف في الشعر

يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف للضرورة، لأنه يرده إلى أصله وهو الصرف، أو يستفيد بذلك زيادة حرف في الوزن.

قال في (البسيط): ويستثنى ما في آخره ألف التأنيث المقصورة نحو حبلى

ودنيا وسكرى، فإنه لا يجوز له صرفه، إذ لا يستفيد به فائدة، لأن التنوين يحذف الألف فيؤدي إلى الإتيان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن، ويستثنى أيضاً أفعل منك عند الكوفيين، فإنهم لا يجيزون صرفه لملازمته (منك) الدالة على المفاضلة فصار لذلك بمنزلة المضاف، ومذهب البصريين جواز صرفه لاستفادة زيادة حرف، ووجود من لا يمنع من تنوينه، كما لم يمنع من تنوين خيراً منه وشراً منه، وهما بوزن أفعل في التقدير.

وقال ابن يعيش: جمع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التنوين وهو من أحسن الضرورات لأنه ردٌّ إلى الأصل، ولا خلاف في ذلك إلا ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة، فإنه لا يجوز للضرورة صرفه، لأنه لا ينتفع بصرفه لأنه لا يسد ثلمة في البيت من الشعر، وذلك أنك إذا نونت مثل حبلى وسكرى حذفت ألف التأنيث لسكونها وسكون التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاع، لأنك زدت التنوين وحذفت الألف فما ربحت إلا كسر قياس ولم تحظ بفائدة.

وقال ابن هشام في (تذكرته): قال ابن عصفور كالمستدرك على النحاة إنه يستثنى من قولنا ما لا ينصرف إذا اضطر إلى تنوينه صرف ـ ما فيه ألف التأنيث المقصورة، وتوجيهه: أنه لا يجوز في الضرورة صرفه بوجه، لأنك لو فعلته لم تعمل أكثر من أن تحذف حرفا وتضع آخر مكانه، ولا ضرورة بك إلى ذلك.

قال ابن هشام: وكنت أقول لا يحتاج النحاة إلى استثناء هذا، لأن ما فيه ألف التأنيث المقصورة لم يضطر إلى تنوينه على ما قال، وكلا منا فيما يضطر إلى تنوينه، ثم حكي لي عن ابن الصائغ أنه رد عليه فيما له على (المقرب) استثناء هذا، وأنه أفسد تعليله وقال: سلمنا أنه لا فائدة في إزالة حرف ووضع حرف لكن ثم أمر آخر، وهو أن هذا الحرف الذي وضعنا موضع الألف حرف صحيح قابل للحركة، فإذا حرك بأن يكسر لالتقاء الساكنين

حصل به ما لم يكن قبل، وهذا أحسن جداً.

(فائدة) في (تذكرة) التاج بن مكتوم قال في (المستوفي): لا تكاد التثنية توجد إلا في اللغة العربية.

باب النكرة والمعرفة

قاعدة

التنكير أصل في الأسماء: الأصل في الأسماء التنكير والتعريف فرع عن التنكير.

قال ابن يعيش في (شرح المفصل): أصل الأسماء أن تكون نكرات، ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وضع لنقلها عن الأصل.

وقال صاحب (البسيط): النكرة سابقة على المعرفة لأربعة أوجه.

أحدها: أن مسمى النكرة أسبق في الذهن من مسمى المعرفة بدليل سريان التعريف على التنكير.

والثاني: أن التعريف يحتاج إلى قرينة من تعريف وضع أو آلة بخلاف النكرة، ولذلك كان التعريف فرعاً على التنكير.

الثالث: أن لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة والنكرة، فاندراج المعرفة تحت عمومها دليل على أصالتها، كأصالة العام بالنسبة إلى الخاص، فإن الإنسان مندرج تحت الحيوان لكونه نوعاً منه، والجنس أصل لأنواعه.

الرابع: أن فائدة التعريف تعيين المسمى عند الإخبار للسامع، والإخبار يتوقف على التركيب فيكون تعيين المسمى عند التركيب. وقبل التركيب لا إخبار فلا تعريف قبل التركيب.

قال: ومع أن النكرة الأصل، فإنها إذا اجتمعت مع معرفة غلبت المعرفة،

كقولك هذا رجل وزيد ضاحكين، فينصب على الحال ولا يرفع على الصفة، لأن الحال قد جاءت من النكرة دون وصف المعرفة بالنكرة. ونظيره تغليب أعرف المعرفتين على الأخرى كقولك أنا وأنت قمنا، وأنت وزيد قمتما.

وقال في باب ما لا ينصرف: التعريف فرع التنكير لأنه مسبوق بالتنكير، ودليل على سبق التنكير من ثلاثة أوجه.

أحدها: أن النكرة أعم والعام قبل الخاص، لأن الخاص يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة.

والثاني: أن لفظة شيء تعم الموجودات، فإذا أريد بعضها خصص الوصف أو ما قام مقامه والموصوف سابق على الوصف.

والثالث: أن التعريف يحتاج إلى علامة لفظية أو وضعية.

وقال ابن هشام في (تذكرته) يدل على أن الأصل في الأسماء التنكير أن التعريف علة منع الصرف، وعلل الباب كلها فرعية، وأنه لا يجوز في رأيت البكر أن ينقل على من قال (علمنا إخواننا بنو عجل) حملا على رأيت بكراً، وإنما يحمل على الأصل.

علامة النكرة: (فائدة) قال في (البسيط) علامات النكرة دخول لام التعريف عليهانحو رجل والرجل، ودخول رب نحو رب رجل. وتختص بالدخول غلى غيرك ومثلك وشبهك من دون اللام، والتنوين في أسماء الأفعال، وفي الأعلام فيما لا ينصرف، نحو صه ومه وإبراهيم، والجواب في كيف كقولك كيف زيد فيقال صالح فإنه إنما عرف تنكيرها بالجواب، كما عرف أن متى ظرف زمان وأين ظرف مكان بالجواب، ودخول (مِن) المفيدة للاستغراق، نحو ما جاءني من رجل وما لزيد من درهم، ودخول كم نحوكم رجل جاءني، ودخول لا التي تعمل وعمل إن التي تعمل عمل ليس عليها اسماً وخبراً، وصلاحية نصبها على الحال أو التمييز.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ضابط

أنواع المعارف ودليل حصرها في هذه الأنواع

قال في (البسيط): المعارف سبعة أنواع، المضمرات، والأعلام، وأسماء الإشارة، والموصولات، وما عرف باللام، وما أضيف إلى واحد من هذه الخمسة، والنكرة المتعرفة بقصد النداء، وزاد قوم أمثلة التأكيد أجمعون وأجمع وجمعاء وجُمع وقالوا إنها صيغ مرتجلة وضعت لتأكيد المعارف لخلوها عن القرائن الدالة على التعريف من خارج وتقدير المعرف الخارجي بعيد، قال ويؤكد هذا القول: أن أجمعين لم يتنكر بجمعه ولو كان جمع أجمع لتنكر كما يتنكر العلم عند الجمع، فدل على أنه صيغة مرتجلة لتأكيد الجمع المعرف.

قال: وعلى هذا القول فتكون أنواع المعارف ثمانية، وإنما انحصرت فيها لأن اللفظ إما أن يدل على التعريف بنفسه أو بقرينة زائدة عليه، والدال بنفسه إما أن يكون بالنظر إلى مسماه وهو العلم، أو بالنظر إلى تبعيته لتقوية المعرفة قبله وهي هذه الألفاظ الدالة على التأكيد، والدال بقرينة زائدة إما أن تكون متقدمة أو متأخرة، والمتقدمة إما أن تكون متصلة أو منفصلة، فالمتصلة لام التعريف، والمنفصلة إما أن تعرف بالقصد وهي حروف النداء، أو بغيره وهي القرائن المعرفة الضمائر، والمتأخرة إما أن تكون متصلة أو منفصلة فالمتصلة الإضافة، والمنفصلة إما أن تكون جنساً وهو صفة، اسم الإشارة، أو جملة وهي صلة الموصولات، فإنها تعرف بها، واللام في الذي والتي لتحسين اللفظ لا للتعريف، بدليل أن بقية الموصولات معارف وهي عارية عن اللام، وإنما تعرف بالصلة لأن الذي توصل به إلى وصف المعارف بالجمل، والصفة لا بد من كونها معلومة للمخاطب قياساً على سائر الصفات.

فائدة ـ تقسيم الاسم إلى مظهر ومضمر ومبهم: قال ابن الدهان في (الغرة): الأسماء تنقسم إلى ثلاثة أقسام: مظهر، ومضمر، ومبهم، والمبهمات هي أسماء الإشارة والموصولات.

وقال قوم: الأسماء تنقسم إلى مظهر ومضمر ولا مظهر ولا مضمر.

باب المضمر

قاعدة

المضمرات على صيغة واحدة

قال ابن يعيش: أصل المضمرات أن تكون على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجر، كما كانت الأسماء الظاهرة على صيغة واحدة والإعراب في آخرها يبين أحوالها، وكما كانت الأسماء المبهمة المبنية على صيغة واحدة وعواملها تدل على إعرابها ومواضعها.

قاعدة

أصل الضمير المنفصل للمرفوع

قال ابن يعيش: أصل الضمير المنفصل للمرفوع لأن أول أحواله الابتداء، وعامل الابتداء ليس بلفظ، فإذا أضمر فلا بد أن يكون ضميره منفصلا، والمنصوب والمجرور عاملها لا يكون إلا لفظاً، فإذا أضمرا اتصلا به فصار المرفوع مختصا بالانفصال.

قاعدة

الضمير المجرور والمنصوب من أصل واحد

قال ابن يعيش: الضمير المجرور والمنصوب من واد واحد فلذا حمل عليه في التأكيد بالمرفوع المنفصل، تقول مررت بك أنت كما تقول رأيتك أنت.

ضابط

المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة

أحدها: أن يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس وبابهما ولا مفسر إلا التمييز نحو نعم رجلا زيد.

الثاني: أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله:

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني

الثالث: أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو «إن هي إلا حياتنا الدنيا» قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به إلا بما يتلوه، وأصله إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها ويبينها. قال ابن مالك: وهذا من جيد كلامه.

الرابع: ضمير الشأن والقصة نحو «قل هو الله أحد» فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا».

الخامس: أن يجر برب ويفسره التمييز نحو ربه رجلا.

السادس: أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا.

السابع: أن يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر، كضرب غلامه زيدا.

قاعدة

متى يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد

لا يجوز أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد في فعل من الأفعال إلا في ظننت وأخواتها وفي فقدت وعدمت. قاله البهاء ابن النحاس في تعليقه على (المقرب).

باب العلم

ضابط

قال في (البسيط) العلم المنقول ينحصر في ثلاثة عشر نوعا، قال ولا دليل على حصره سوى استقراء كلام العرب: المنقول عن المركب كتأبط شرا وشاب قرناها، أو عن الجمع نحو كلاب وأنمار، وعن التثنية نحو ظبيان، وعن مصغر كعمير وسهيل وزهير وحريث، وعن منسوب كربعي وصيفي، وعن اسم عين كثور وأسد لحيوانين، وجعفر لنهر، وعمرو لواحد عمور الأسنان، فإنه نقل من حقيقة عامة إلى حقيقة خاصة، وعن اسم معنى كزيد وإياس مصدري زاد وآسى إياسا أعطى، وليس هو مصدر أيس مقلوب يئس؛ لأن مصدر المقلوب يأتي على الأصل، وعن اسم فاعل كمالك وحارث وحاتم وفاطمة وعائشة، وعن اسم مفعول كمسعود ومظفر، وعن صوت كببه، وعن الفعل الماضي كشمر وبذر وعثر وخضم ولا خامس لها على هذا الوزن، وكعسب، وعن المضارع كيزيد ويشكر ويعمر وتغلب، وعن الأمر وقد جاء عنهم في موضعين.

أحدهما: يسمى بفعل الأمر من غير فاعل في قولهم اصمت لواد بعينه.

والثاني: مع الفاعل في قولهم، اطرقا لموضع معين، قلت: وينبغي أن يزاد المنقول من صفة مشبهة كخديج وخديجة وشيخ وعفيف، ومن أفعل التفضيل، كأحمد فإنه أولى من نقله من المضارع.

قاعدة

الشذوذ يكثر في الأعلام

قال الشلوبين: الأعلام يكثر الشذوذ فيها لكثرة استعمالها والشيء إذا كثر استعماله غيروه.

قاعدة

الأعلام لا تفيد معنى

الأعلام لا تفيد معنى لأنها تقع على الشيء ومخالفه نوعا واحدا، نحو زيد فإنه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض، وعلى القصير كما يقع على الطويل، وليست أسماء الأجناس كذلك، لأنها مفيدة، ألا ترى أن رجلا يفيد صنيعة مخصوصة، ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيدا، وزيد يصلح أن يكون علما على الرجل والمرأة، ولذلك قال النحويون العلم ما يجوز تبديله وتغبيره ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة، فإنه يجوز أن تنقل اسم ولدك أو عبدك من خالد إلى جعفر ومن بكر إلى محمد، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة، وليس كذلك اسم الجنس، فإنك لو سميت الرجل فرسا أو الفرس جملا كان تغيير اللغةُ، ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصل).

وفي (البسيط) يطلق لفظ العلم على الشيء وضده، كإطلاق زيد على الأسود والأبيض، ويجوز نقله من لفظ إلى لفظ كنقل اسم ولدك من جعفر إلى محمد، لكونه لم يوضع لمعنى في المسمى، بدليل تسمية القبيح بحسن والجبان بأسد والأسود بكافور، بخلاف أسماء الاجناس فإنها وضعت لمعنى عامٍ فيلزم من نقلها تغير اللغة كنقل رجل إلى فرس أو جمل بخلاف نقل العلم.

قاعدة

تعليق الأعلام على المعاني أقل من تعليقها على الأعيان

قال ابن جني في (الخصائص) ثم ابن يعيش: تعليق الأعلام على المعاني أقل من تعليقها على الأعيان، وذلك لأن الغرض منها التعريف، والأعيان أقعد في التعريف من المعاني، وذلك لأن الأعيان يتناولها لظهورها له وليس

كذلك المعاني، لأنها تثبت بالنظر والاستدلال، وفرق بين علم الضرورة بالمشاهدة وبين علم الاستدلال.

فائدة وجود العلم جنسا معرفا باللام: في تذكرة ابن (الصائغ) قال: نقلت من مجموع بخط الرماح قد يرد العلم جنسا معرفا باللام لتعريف الجنس وذلك بعد نعم وبئس، فتقول نعم العمر عمر بن الخطاب، وبئس الحجاج حجاج بن يوسف، لأن نعم لا تدخل إلا على جنس معرَّف، وقد يجعل العلم جنسا منكراً وذلك بعد لا نحو (لا هيثم الليلة للمطي) ولا بصرة لكم ولا بصر، ولا أبا حسن لها.

باب الإشارة

قال ابن هشام في (تذكرته): من أسماء الإشارة ما لا يستعمل إلا بها أو بالكاف وهو (تي).

ومنها: ما لا يستعمل بالكاف وهو ذي. قال أحمد بن يحيى: لا يقال ذيك، ولا أعلم منها ما يستعمل بالكاف ويمتنع من ها فهذا قسم ساقط، والباقي يستعمل تارة بهذا وتارة بهذا بحسب ما يرد من المعنى.

باب الموصول

أسماء الصلة

فائدة: قال ابن يعيش: أكثر النحويين سمى صلة الموصول صلة، وسيبويه يسميها حشوا أي أنها ليست أصلا، وإنما هي زيادة يتم بها الاسم وتوضح معناه. وقال الأندلسي: الصلة تقال بالاشتراك عندهم على ثلاثة أشياء: صلة الموصول، وهذا الحرف صلة أي زائد، وحرف الجر صلة بمعنى وصلة. كقولك مررت بزيد، فالباء صلة أي وصلة.

فائدة ـ تعريف الموصولات بالالف واللام: ذهب قوم إلى أن تعريف الموصولات بالألف واللام ظاهرة في الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما، ومنوية في من وما ونحوهما، والصحيح أن تعريف الجميع بالصلة، ونظير ذلك المنادى نحو يا رجل، قيل يعرف بالخطاب وقيل باللام المحذوفة وكأن (يا) أنيبت منابها. قال الأبذي في (شرح الجزولية): وهو الصحيح، ألا ترى أنك تقول أنت رجل قائم ولا يتعرف رجل بالخطاب فكأن يا رجل في الأصل يجتلب (ال) التي للحضور، ثم اختصرت، لذا ألزمت يا ولم تحذف لئلا يتوالى الحذف ولأنها صارت عوضا ـ انتهى.

ضابط
في حذف العائد

قال ابن الصباغ في (شرح الألفية): تلخيص القول في حذف العائد أن يقال إما أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجروراً. إن كان مرفوعا فإما أن يكون مبتدءاً أو غيره، إن كان غير مبتدإ لم يجز الحذف، وإن كان مبتدءاً، فإما أن يعطف عليه أو يعطف على غيره وإما لا، في الأول لا تحذف، والثاني إما أن يصلح ما بعده للصلة أو لا، في الأول لا تحذف، والثاني إما أن يقع صدرا وإما لا، بأن تسبقه لو أو ما، في الثاني لاحذف، والأول إما أن تطول الصلة أو لا، الثاني يجوز في أي لا في غيرها، والأول يجوّز مطلقا.

وإن كان منصوبا فإما بفعل أو وصف وإما بغيرهما، إن كان بغيرهما لم يجز الحذف، وإن كان بهما فإما متصل أو منفصل، المنفصل لا يحذف، والمتصل إما أن يكون في الصلة ضمير غيره أو لا، إن كان ضمير غيره لم يحذف، وإلا فإن كان من باب كان لم يحذف، وإلا حذف.

وإن كان مجروراً فإما باسم أو بحرف، إن كان باسم فإما وصف أو غيره، إن كان غير وصف لم يحذف، وإن كان وصفا فإما عامل أو لا، إن لم

يكن عاملا فلا حذف، وإلا جاز الحذف. وإن كان بحرف فإما أن يكون الموصول مجروراً أو لا ، إن لم يكن فلا حذف، وإن كان، فإما بحرف أو عيره، إن كان بغيره فلا حذف، وإن كان بحرف فإما أن يماثل الضمير لفظا ومعنى وعاملا أو لا ، إن لم يماثله لا يحذف، وإن ماثله في ذلك كله جاز الحذف ـ انتهى وكتب بعض الفضلاء إلى تاج الدين بن متكوم:

أيا تـاج ديـن الله والأوحـد الذي ... تسنـم بجـدا قـدره ذروة العـلا

وجامع أشتات الفضـائـل حـاويـا ... مـدا السبـق حلاّلا لما قـد تشكلا

وبحر علـوم في ريـاض مكـارم ... أبـى حـالـة التسـآل إلا تسلسلا

لعلـك والإحسـان منـك سجيـة ... وأوصافك الأعلام طاولـن يـذبلا

تعدد لي نظما مواضـع حـذف مـا ... يعـود على الموصـول نظما مسهلا

وأكثر من الإيضاح واعـذر مقصرا ... وعش دائم الإقبال ترفـل في الحلا

فأجابه:

ألا أيها المولى المجلي قـريضـه ... إذا راح شعر الناس في البيد فسكلا

وجالى أبكـار المعـالي عـرائسـا ... عليها من التنميق مـا سمـج الحلى

ومستنتج الأفكار تشرق كالضحى ... ومستخرج الألفاظ تجلب كـالطلا

وغارس من غرس المكارم مثمـرا ... وجاني من ثمر الفضـائـل مـا حلا

كتبـت إلي المملـوك نظما بمدحـة ... ووصفك في الآفاق مـا زال أفضلا

وأرسلـت تبغـي نظمـه لمسـائـل ... ومن عجب أن يسأل البحر جـدولا

فلم يسـع المملـوك إلا امتثـالـه ... وتمثيل ما ألوى وإيضـاح مـا جلا

ولم يأل جهدا في اجتلاب شديـدة ... ومن بذلك المجهود جهـدا فما ألا

فقلت وقد أهديت فجرا إلى ضحى ... وسؤلا إلى بحر وسحقـا لـذى ملا

إذا عائد الموصول حاولت حذفـه ... فطالع تجد ما قـد نظمـت مفصلا

فما كان مرفـوعـا ولم يـك مبتـدا ... فأثبت وأما الحذف فاتركه واحظلا

وإن كان مرفـوعـا ومبتـدأ غـدا ... وفي وصل أي صدرا احذف مسهلا

بشرط بناء أي وإما إن اعربت ... فقيل بتجويز لحذف وقيل لا
وإن يك ذا صدر لوصلة غيرها ... وطالت فإن لم يصلح العجز موصلا
فدونك فاحذفه وإن لم تطل فقد ... أجيز على قول ضعيف وأخملا
وشاهد ذا فاقراً تمام على الذي ... وأحسن مرفوعا لذا نقل من تلا
واتبته محصوراً كذا إن نفيت ما ... تميم كجاء اللذ ما هو ذو ولا
وفي حدفه خلف لدى عطف غيره ... عليه ومنع الحذف في عكسه انجلا
وما كان مفعولا لغير ظننت وهْـ ... ـو متصل فاحذفه تظفر بالاعتلا
وبشرط في ذا عوده وحده فإن ... يعد غيره فالحذف ليس مسهلا
وهذا إذا الموصول لم يكن ال فإن ... يكنها فلا تحذف وقد جا مقللا
وما كان خفضا بالإضافة لفظه ... ومعناه نصب كان بالحذف أسهلا
وخافضه إن ناب عن حرف مصدر ... وفعل فلم يحذفه أعني السموءلا
كقولك تتلو فاقض ما أنت قاض أو ... فإن كان مجرورا بحرف قد اعملا
وموصوله أحجى لذلك فاحذفن ... إذا ما استوى الحرفان يا حاوي العلا
وأعني به لفظا ومعنى ولم يكن ... فديتك حرف العائد الحصر قد تلا
ولم يك أيضا قد أقيم مقام ما ... غدا فاعلا فاسمع مقالي ممثلا
ويشرب مما تشربون وإن غدا ... تساويها في اللفظ منفردا حلا

باب المعرف بالأداة

ضابط

أقسام لام التعريف: قال: في (البسيط) تنقسم اللام إلى تسعة أقسام.

أحدها: لتعريف الجنس نحو قولهم: الرجل خير من المرأة، إذا قوبل جنس الرجال بجنس النساء كان جنس الرجال أفضل، وإلا فكم من امرأة خير من رجل.

الثاني: لتعريف عهد وجودي بين المتكلم والمخاطب كقولك قدم الرجل

وأنفقت الدينار لمعهود بينك وبين المخاطب، وفي التنزيل ﴿كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول﴾ [1] وقوله ﴿أن جاءه الأعمى﴾ [2] لأن المراد به عبدالله ابن أم مكتوم.

الثالث: لتعريف عهد ذهني كقولك أكلت الخبز وشربت الماء ودخلت السوق، فإنه لا يمكن حمله على إرادة الجنس ولا على المعهود في الوجود لعدم العهد بين المتكلم والمخاطب، فلم يبق إلا حمله على الإشارة إلى الحقيقة باعتبار قيامها بواحد في الذهن، إلا أن هذا التعريف قريب من النكرة، لأن حقيقة التعريف إنما يكون باعتبار الوجود، وهو باعتبار الوجود نكرة، لأنه لم يقصد مسمى معهوداً في الوجود، ولهذا قال المحققون إن نحو قوله: ولقد أمر على اللئيم يسبني، صفة لكونه لم يقصد مسمى معهوداً في الوجود.

الرابع: لتعريف الحضور، كقولك هذا الرجل وهو يصحب اسم الإشارة، وقياس يا إيها الرجل وما شاكله أن يكون من تعريف الحضور لوجود القصد إليه بالنداء.

الخامس: أن تكون بمعنى الذي، إذا اتصلت باسم فاعل أو اسم مفعول.

السادس: أن تكون عوضا من تعريف الإضافة، نحو مررت بالرجل الحسن الوجه، فالقياس أن لا تجتمع الألف واللام والإضافة، إلا أن الإضافة لما لم تعرف احتيج إلى الألف واللام ليجرى صفة للمعرفة السابقة.

السابع: أن تكون زائدة في الأعلام.

الثامن: أن تكون تحسينية والتعريف بغيرها كلام الذي والتي.

التاسع: أن تكون للمح.

---

(١) سورة المزمل: آية ١٦.

(٢) سورة عبس: آية ٢.

قال: واعلم أن أقوى تعريف اللام للحضور ثم العهد ثم الجنس.

وقال المهلبي:

تعلم فللتعـــريـــف ستـــة أوجـــه إذا لامـه زيـــدت إلى أول الاسم
حضـور وتفخيم وجنس ومعهـــد ومعنـى الذي ثم الزيـــادة في الرسم

فائدة ـ القول في فينة وما يتعاقب عليه تعريفان: فينة اسم من أسماء الزمان معرفة، قال ابن يعيش وهو معرفة علم، فلذلك لا ينصرف، تقول لقيته فينة بعد فينة أي الحين بعد الحين، وحكى أبو زيد الفينة بعد الفينة بالألف واللام، فهذا يكون مما اعتقب عليه، تعريفان أحدهما بالألف واللام والآخر بالوضع والعلمية، وليس كالحسن والعباس، لأنه ليس بصفة في الأصل، ومثله قولهم للشمس إلاهة والإلاهة في اعتقاب تعريفين عليه وأسماء العدد معارف أعلام وقد يدخلها الألف واللام فيقال الثلاثة نصف الستة، فيكون مما اعتقب عليه تعريفان، وذكر وابن جني في (الخصائص) الأول وقال وهو كقولك شعوب والشعوب للمنية وندري والندرى، ذكر المهلبي من ذلك غدوة والغدوة، ونسر والنسر.

باب المبتدأ والخبر

قال ابن يعيش: ذهب سيبويه وابن السراج إلى أن المبتدأ والخبر هما الأصل والأول في استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما، وذلك لأن المبتدأ يكون معرى من العوامل اللفظية وتعرى الاسم منْ غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره.

قال: والذي عليه حذاق أصحابنا اليوم أن الفاعل هو الأصل لأنه يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب للكلام من حيث كان تكلف زيادة الإعراب إنما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس، فالرفع إنما هو الفرق بين

الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا، ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان وتشبيه بالفاعل من يحث كان كل واحد منهما مخبراً عنه، وافتقار المبتدأ إلى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ الخبر.

فائدة ـ المبتدآت التي لا أخبار لها: قال ابن النحاس في (التعليقة) قولنا أقائم الزيدان وما ذاهب أخواك مبتدأ ليس له خبر لا ملفوظ ولا مقدر.

قال: ومن المبتدآت التي لا خبر لها أيضاً قولهم: أقل رجل يقول ذلك، فأقل مبتدأ لا خبر له، لأنه بمعنى الفعل في قولهم قل رجل يقول ذاك، ويقول ذاك صفة لرجل وليس بخبر، بدليل جريه على رجل في تثنيته وجمعه، وكذلك قولهم كل رجل وضيعته، فإنه لا خبر له على الوجهين، وكذلك قولهم حسبك، مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين لكونه في معنى اكتف. وكذلك قول الشاعر:

غيـــر مـأسـوف علـــى زمـن ينقضـــي بـــالهم والحـــزن

ومثله قول الآخر:

غيـــر لاه عـداك فـاطـرح اللهـ ـو لا تغتـــرر بعـارض سلـــم

فغير في البيتين مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين لأنه محمول على ما، كأنه قيل ما يؤسف على زمن، كما في قولهم ما قائم أخواك.

قاعدة

أصل المبتدأ والخبر

أصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة، وذلك لأن الغرض من الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه فإن أفاد جاز.

مسوغات الابتداء بالنكرة: قال الشيخ جمال الدين بن هشام في «المغني»: لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح، أو معدد لأمور متداخلة، قال: والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور.

أحدها: أن تكون موصوفة لفظا نحو ﴿وأجل مسمى عنده﴾[1] ﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾[2] أو تقديراً نحو السمن منوان بدرهم أي منه، أو معنى نحو رجيل جاءني لأنه في معنى رجل صغير.

الثاني: أن تكون عاملة إما رفعا نحو قائم الزيدان عند من أجازه، أو نصبا نحو أمر بمعروف صدقة، أو جرا نحو غلام رجل جاءني.

الثالث: العطف بشرط كون المعطوف والمعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو ﴿طاعة وقول معروف﴾[3] أي أمثل من غيرهما، ونحو ﴿قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى﴾[4].

الرابع: أن يكون خبرها ظرفا أو مجرورا. قال ابن مالك أو جملة نحو

---

(١) سورة الانعام: آية ٢.

(٢) سورة البقرة: آية ٢٢١.

(٣) سورة محمد عليه السلام: آية ٢١.

(٤) سورة البقرة: آية ٢٦٣.

﴿ولدينا مزيد﴾[1] ﴿لكل أجل كتاب﴾[2] قصدك غلامه رجل.

الخامس: أن تكون عامة إما بذاتها كأسماء الشوط والاستفهام أو بغيرها، نحو ما رجل في الدار، وهل رجل في الدار، و «أإله مع الله» وفي (شرح منظومة ابن الحاجب) له، أن استفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم، نحو أرجل في الدار أم امرأة كما مثل في «الكافية» وليس كما قال.

السادس: أن يكون مرادا بها الحقيقة من حيث هي، نحو رجل خير من امرأة، وتمرة خير من جرادة.

السابع: أن تكون معنى الفعل وهو شامل لنحو عجب لزيد، وضبطوه بأن يراد بها التعجب، وهو نحو ﴿سلام على إل يسين﴾[3] و ﴿ويل للمطففين﴾[4] وضبطوه بأن يراد بها الدعاء.

الثامن: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت.

التاسع: أن تقع بعد إذا الفجائية، نحو خرجت فإذا رجل بالباب.

العاشر: أن تقع في أول جملة حالية، نحو «شربنا ونجم قد أضاء». (وكل يوم تراني مدية بيدي) وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم ونظير هذا الموضوع قول ابن عصفور في (شرح الجمل) تكسر إن إذا وقعت بعد واو الحال، وإنما الضابط ان تقع في أول الجملة الحالية بدليل قوله تعالى: «وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام» ـ انتهى.

---

(١) سورة ق: آية ٣٥.
(٢) سورة الرعد: آية ٣٨.
(٣) سورة الصافات: آية ١٣٠.
(٤) سورة المصطففين: آية ١.

وقد ذكر أبو حيان في أرجوزته المسماة (بنهاية الأعراب في علمي التصريف والإعراب) جملة من المسوغات ثم قال:

وكـــل مـــا ذكـــرت في التتميم ... يـنـرجـع للتخصيـص والتعميم

وقال المهلبي في (نظم الفرائد)

وقـع الابتـداء بـالتنكير ... في ثمـان وأربـع للخبيـر
بعـد نفـي أو جـواب لنفـي ... أو لمعنـاه مـوجبا كـالنظيـر
ثم إن كنـت سـائلا أو مجيبـا ... لسـؤال وسـابـق مجـرور
ثم مـوصلـة بمن وإذا مـا ... رفعـت ظـاهـر الذي مستخيـر
ولمعنـى تعجـب أو دعـاء ... أو عمـوم ونعتهـا للبصيـر

وقال أيضاً:

وقد جاء ما أغنى وسد عـن الخبر ... في حـذفـه وزواله في اثني عشر
حال وشرط أو جـواب مسـائـل ... أو حـالـف بـر ومعمـول الخبر
وجـواب لـولا ثم وصـف بعـده ... وحديث معطوف كفانـا مـن غبر

مثل الحال، أكثر شربي السويق ملتوتا، والشرط، سروري بزيد إن أطاعني أي ثابت إذا أطاعني، حذف الخبر فأقيم الشرط مقامه، والجواب لسؤال زيد لمن قال من عندك، وجواب القسم لعمر الله لأفعلن، ومعمول الخبر، ما أنت ألا سيرا أي تسير سيرا، وجواب لولا، لولا زيد لأكرمتك، والوصف، اقل رجل يقول ذلك فيقول في موضع خفض لرجل وقدْ سد مسد الخبر، والفاعل، أقائم الزيدان، ونقض النفي: بلى زيد لمن قال ما عندي أحد، والسؤال في العموم، هل طعام، أي عندكم، وواو مع، كل رجل وضيعته، والعطف:

نحن بما عنـدنـا وأنـت بما ... عنـدك راض [والرأي مختلف]

ضابط

المواضع التي يعطف فيها الخبر على المبتدأ

قال ابن الدهان في (الغرة) المبتدأ لا يعطف عليه خبره بحرف البتة إلا بالفاء في موضعين أحدهما: يلزمه الفاء، والآخر: لا يلزمه الفاء، فأما الذي يلزمه الفاء في موضعين، أحدهما في بعض الخبر وهو أن يكون المبتدأ شرطا جازما بالنيابة وجزاؤه جملة اسمية أو أمرية أو نهيية، نحو من يأتني فله درهم، ومن عاد فينتقم الله منه ﴿ومن يتوكل على الله فهو حسبه﴾[1] والثاني قولهم أما زيد فقائم، فأما الذي يجوز دخول الفاء في خبره ولا يلزم فالموصول والنكرة الموصوفة إذا كانت الصلة أو الصفة فعلا أو ظرفا نحو ﴿وما بكم من نعمة فمن الله﴾[2] والذي يأتيني فله درهم ﴿واللذان يأتيانها منكم فآذوهما﴾[3] وكل رجل يأتين فله درهم.

فائدة الليلة الهلال: قال ابن مكتوم في (تذكرته) قال أبو الخصيب الفارسي نحوي من من أصحاب المبرد في (كتاب النوادر) له، الليلة الهلال ليس في الكلام شخص خبره ظرف من الزمان إلا هذا ومثله (قوله أكل عام نعم تحوونه) - انتهى.

ضابط

روابط الجملة بما هي خبر عنه عشرة.

الأول: الضمير وهو الأصل.

الثاني: الإشارة نحو ﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾[4]

---

(١) سورة الطلاق: آية ٣

(٢) سورة النحل: آية ٥٣.

(٣) سورة النساء: آية ١٦.

(٤) سورة الأعراف: آية ٢٦.

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه نحو ﴿الحاقة ما الحاقة﴾[1].

الرابع: إعادته بمعناه نحو زيد جاءني أبو عبدالله إذا كان كنية له.

الخامس: عموم يشمل المبتدأ نحو ﴿والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين﴾[2].

السادس: أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة حالية منه أو بالعكس نحو ﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة﴾[3].

وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق

السابع: العطف بالواو عند ابن هشام وحده نحو زيد قامت هند وأكرمها.

الثامن: شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو إن قام.

التاسع: أل النائبة عن الضمير في قول طائفة، نحو ﴿فإن الجنة هي المأوى﴾[4] أي مأواه.

العاشر: كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو هجيري أبي بكر، لا إله إلا الله.

---

(١) سورة الحاقة: آية ١.
(٢) سورة الأعراف: آية ١٧.
(٣) سورة الحج: آية ٦٣.
(٤) سورة النازعات: آية ٤١.

قاعدة

متى يمتنع تقديم الخبر والفاعل

إذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر لأنه مما يشكل ويلبس، إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبرا ومخبرا عنه.

قال ابن يعيش: ونظير ذلك الفاعل والمفعول إذا كانا مما لا يظهر فيهما الإعراب، فإنه لا يجوز نحو ضرب موسى عيسى.

قاعدة

ما هو الأولى بالحذف: المبتدأ أو الخبر

قال ابن أياز: إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدءاً خبراً فأيهما أولى؟ قال الواسطي الأولى كون المحذوف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة ومعتمدها، وقال العبدي في (البرهان) الأولى كونه الخبر لأن الحذف اتساع وتصرف، وذلك في الخبر دون المبتدأ إذ الخبر يكون مفرداً جامداً ومشتقا وجملة على تشعب أقسامها، والمبتدأ لا يكون إلا اسماً مفرداً، وقال شيخنا الحذف والأعجاز والأواخر أليق منه بالصدر والأوائل، مثاله ﴿فصبر جميل﴾[1] أي شأني صبر جميل أو صبري جميل أمثل من غيره، ومثله ﴿طاعة وقول معروف﴾[2] أي المطلوب منكم طاعة أو طاعة أمثل لكم، قال ابن هشام في (المغني): ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به كما في نعم الرجل زين، إذ لا بحذف الخبر إلا إذا سد شيء مسده، وجزم كثير من النحويين في نحو عمرك لأفعلن وايمن الله لأفعلن، بأن المحذوف الخبر، وجوز ابن عصفور كونه المبندأ.

---

(١) سورة يوسف: آية ١٨.

(٢) سورة محمد عليه السلام: آية ٢١.

قاعدة

ما هو الأولى بالحذف: الفعل أو الفاعل

قال ابن هشام في (المغني) إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا، وكونه مبتدءاً والباقي خبر، اما فالثاني أولى، لأن المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف فأما الفعل فإنه غير الفاعل اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى كقراءة شعبة ﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال﴾[1] بفتح الباء فإنه يقدر الفعل والموجود فاعل لا مبتدأ لوقوعه فاعلا في قراءة من كسر الباء أو بموضع آخر يشبهه نحو ﴿لئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله﴾[2] فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله، لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع وهو ﴿لئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم﴾[3].

وقال ابن النحاس في (التعليقة) إذا تردد الإضمار بين أن نكون قد أضمرنا خبرا أو أضمرنا فعلا كان إضمار الخبر وحذفه أولى من إضمار الفعل وحذفه، لأن آخر الجملة أولى بالحذف من أولها لأن أولها موضع استجمام وراحة، وآخرها موضع تعب وطلب استراحة.

فائدة تنكير المبتدأ: قال الشيخ بهاء الدين ابـن النحـاس في تعليقـه على (المقرب): اعلم أن تنكير المبتدأ اختلفت فيه عبارات النحاة، فقال ابن السراج: المعتبر في الابتداء بالنكرة حصول الفائدة، فمتى حصلت الفائدة في الكلام جاز الابتداء، وُجد شيء من الشرائط أو لم يوجد.

وقال الجرجاني يجوز الإخبار عن النكرة بكل أمر لا تشترك النفوس في

(١) سورة النور: آية ٣٦.

(٢) سورة الزخرف: آية ٨٧.

(٣) سورة الزحرف: آية ٩.

معرفته نحو رجل من تميم شاعر أو فارس، فالمجوز عنده شيء واحد وهو جهالة بعض النفوس ذلك، وما ذكره لا يحصر المواضع.

وقال شيخنا جمال الدين محمد بن عمرون: الضابط في جواز الابتداء بالنكرة قربها من المعرفة لا غير، وفسر قربها من المعرفة بأحد شيئين إما باختصاصها كالنكرة الموصوفة، أو بكونها في غاية العموم، كقولنا تمر خير من جرادة، فعلى هذه الضوابط لا حاجة لنا بتعداد الأماكن، بل نعتبر كل ما يرد، فإن كان جاريا على ضابط أجزناه وإلا منعناه، وإن سلكنا مسلك تعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة كما فعل جماعة كثيرة فنقول: الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة تنيف على الثلاثين، وإن لم أجد أحداً من النحاة بلغ بها زائدا على أربعة وعشرين فيما علمته.

أحدها: أن تكون موصوفة وهذا تحته نوعان، موصوف بصفة ظاهرة كقوله تعالى ﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾[1] وموصوف بصفة مقدرة كمسألة السمن منوان بدرهم، فإن تقديره منوان منه بدرهم، ومنه في موضع الصفة للمنوين.

الثاني: أن تكون خلفا من موصوف، كقولهم ضعيف عاذ بقرملة، أي إنسان ضعيف أو حيوان التجأ إلى ضعيف.

الثالث: مقاربة المعرفة في عدم قبول الألف واللام كقولك أفضل من زيد صاحبك.

الرابع: أن تكون اسم استفهام، نحو من جاءك.

الخامس: اسم شرط، نحو من يأتني أكرمه.

السادس: كم الخبرية، نحو كم غلام لي!!.

السابع: أن يكون معنى الكلام التعجب، كقولهم عجب لك!!.

الثامن: أن يتقدمها أداة نفي نحو ما رجل قائم.

---

(١) سورة البقرة: آية ٢٢١.

التاسع: أن يتقدمها أداة استفهام، نحو أرجل قائم؟
العاشر: أن يتقدمها خبرها ظرفا، نحو عندي رجل.

الحادي عشر: أن يتقدمها خبرهـا جـاراً ومجروراً نحو في الدار رجـل. وينبغي أن يشترط في هذين القسمين أن يكون مع المجرور أو الظرف معرفة، وإلا فلو قيل في دار رجل لم يجز، وإن كان الخبر مجروراً وقد تقدم، وأجاز الجزولي والواحدي في كتابه في النحو تأخير الخبر في الظرف والمجرور على ضعف، نقله عنهما شيخنا.

الثاني عشر:أن يكون فيها معنى الدعاء، نحو سلام عليكم، وويل له.

الثالث عشر: أن يكون الكلام بها في معنى كلام آخر، كقولهم شيء ما جاء بك، وقولهم شر أهر ذا ناب، لأنه في معنى النفي، أي ما أهر ذا ناب إلا شر.

الرابع عشر: أن تكون النكرة عامة، نحو قول عمر تمرة خير من جرادة ونحو مسألة خير من بطالة.

الخامس عشر: أن تكون في جواب من يسأل بالهمزة وأم، نحو رجل قائم، في جواب من قال: أرجل قائم أم امرأة.

السادس عشر: أن يكون الموضع موضع تفصيل نحو قولنا: الناس رجلان رجل أكرمته ورجل أهنته، وقول امرئ القيس:

فأقبلتُ زحفا على الركبتين فثوب عليَّ وثوب أجر

السابع عشر: أن تكون معتمدة على لام الابتداء نحو لرجل قائم.
الثامن عشر: أن تكون عاملة نحو أمر بمعروف صدقة.
التاسع عشر: أن تكون ما التعجبية نحو ما أحسن زيداً، على رأي سيبويه.

العشرون: أن تكون مضافة إضافة محضة نحو غلام امرأة خارج.

الحادي والعشرون: أن تكون مضافة إضافة غير محضة، نحو مثلك لا يفعل كذا.

الثاني والعشرون: أن تكون في معنى الموصوفة، وهو أن تكون مصغرة، نحو رجيل قائم، فالتصغير وصف في المعنى بالصغر.

الثالث والعشرون: أن تكون النكرة يراد بها واحد مخصوص نحو ما حُكي أنه لما أسلم عمر بن الخطاب قالت قريش صبأ عمر فقال أبو جهل مهْ رجل اختار لنفسه أمرا فما تريدون؟ ذكره الجرجاني في مسائله.

الرابع والعشرون: أن يتقدم خبرها غير ظرف ولا مجرور بل جملة، نحو قام أبوه رجل، بشرط أن تكون فيه معرفة أيضاً.

الخامس والعشرون: ما دخل عليها (إن) في جواب النفي نحو قولك إن رجلا في الدار، في جواب من قال ما رجل في الدار.

السادس والعشرون: أن تكون في معنى الفعل من غير اعتماد، نحو قائم الزيدان على راى الكوفيين والأخفش.

السابع والعشرون: أن تكون معتمدة على واو الحال كقوله تعالى ﴿وطائفة قد أهمتهم أنفسهم﴾ (١).

الثامن والعشرون: أن تكون معطوفة على نكرة قد وجد فيها شيء من شروط الابتداء بالنكرة فصيرت مبتداة كقول الشاعر:

عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي

التاسع والعشرون: أن يعطف عليها نكرة موصوفة كقوله تعالى ﴿طاعة وقول معروف﴾ (٢) على أحد الوجهين.

---

(١) سورة آل عمران: آية ١٥٤.

(٢) سورة محمد عليه السلام: آية ٢١.

الثلاثون: أن تلي لولا كقول الشاعر:

لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة

الحادي والثلاثون: أن تلي فاء الجزاء، نحو قولهم في المثل:

إن مضى عير فعير في الرباط

قال: فهذا ما حصل لي من تعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة، ولا أدعي الإحاطة فلعل غيري يقف على ما لم أقف عليه، ويهتدي إلى ما لم اهتد إليه، فمن كانت عنده زيادة فليضفها إلى ما ذكرته راجياً ثواب الله عز وجل - إن شاء الله تعالى - انتهى كلام ابن النحاس.

ثم رأيت بعد ذلك مؤلفا لبعض المتأخرين قال فيه قد تتبع النحاة مسوغات الابتداء بالنكرة وأنهاها بعض المتأخرين .إلى اثنين وثلاثين قال، وقد أنهيتها بعون الله إلى نيف وأربعين، فذكر الاثنين والتلاثين التي ذكرها ابن النحاس، وزاد: أن تكون معطوفة على معرفة كقولك زيد ورجل قائهان، فرجل نكرة جاز الابتداء بها لعطفها على معرفة، وأن تلي إذا الفجائية، وأن تقع جوابا، كقولك درهم، في جواب ما عندك، أي درهم عندي، وأن تكون محصورة، نحو إنما في الدار رجل، وأن تكون للمفاجأة، قاله ابن الطراوة، ومثّله بقولهم: شيء ما جاء بك، وجعل منه المثل: ليس عبد بأخ لك وهذه زيادة غريبة، وأن يؤتى بها للمناقضة كقولك رجل قام لمن زعم أن امرأة قامت، وأن يقصد بها الأمر كقوله تعالى ﴿وصية لأزواجهم﴾ [1] على قراءة الرفع، وأن يفيد خبرها، نحو ديناران أخذا، من المأخوذ منه درهمان، وإنسان صبر على الجوع عشرين يوما ثم سار أربعة برد في يومه، وأن يتقدم معمول خبرها، نحو في دراهمك ألف بيض، على أن يكون بيض خبرا، وان تكون النكرة لا تراد لعينها، كقول امرىء القيس

---

(١) سورة البقرة: آية ٢٤٠.

(مرسعة بين أرساعه) لأنه لا يريد مرسعة دون مرسعة، وهذا عموم الشمول ـ انتهى.

وقال الشيخ تاج الدين ابن مكتوم ـ رحمه الله تعالى:

إذا ما جعلت الاسم مبتدءاً فقل ... بتعريفه إلا مواضع نكرا
بها وهي إن عدت ثلاثون بعدها ... ثلاثتها فاحفظ لكي تتمهرا
ومرجعها لاثنين منها فقل هما ... خصوص وتعميم أفاد وأثرا
فأولها الموصوف والوصف والذي ... عن النفي واستفهامه قد تأخرا
كذاك اسم الاستفهام والشرط والذي ... أضيف وما قد عم أوجا منكرا
كقولك دينار لديّ لقائل ... أعندك دينار فكن متبصرا
كذا كم لإخبار وما ليس قابلا ... لأل وكذا ما كان في الحصر قد جرا
وماجا دعاء أو غد عاملا وما ... له سوغ التفصيل أن يتنكرا
وما بعد واو الحال جاء وفا الجزا ... ولولا وما كالفعل أو جا مصغرا
وما إن يتلو في جواب الذي نفي ... وما كان معطوفا على ما تنكرا
وساغ ومخصوصا غدا وجواب ذي ... سؤال بأم والهمز فاخبر لتخبرا
وما قدمت أخباره وهي جملة ... وما نحو ما أسخاه في القر بالقرا
كذا ما ولى لام ابتداء وما غدا ... عن الظرف والمجرور أيضا مؤخرا
وما كان في معنى التعجب أو تلا ... إذا لفجأة فاحوها تحو جوهرا

فائدة ـ في قولهم راكب الناقة طليحان: في (تذكرة) التاج ابن مكتوم قالوا: راكب الناقة طليحان وفيه ثلاثة أقوال، قيل تقديره أحد طليحين، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقام المحذوف، وقيل التقدير راكب الناقة والناقة طليحان، وقيل التقدير راكب الناقة طليح وهما طليحان، وفيه حذف خبر وحذف مبتدأ ـ انتهى.

باب كان وأخواتها

قال ابن بابشاذ (كان) أم الأفعال لأن كل شيء داخل تحت الكون لا ينفك شيء من معناها ومن ثم صرفوها تصرفا ليس لغيرها، وأصبح وأمسى أختان. لأنها طرفا الزمان، وظل وأضحى أختان لأنهما لصدر النهار، وبات وصار أختان، لاعتلال عينها، وزال وفتيء، وانفك وبرح ودام أخوات، للزوم أولها ما، ولس منفردة لأنها لا تتصرف.

قال ابن هشام في (تذكرته): الصواب أن يقال إن ما قبل دام أخوات لأنهن لا يعملن إلا في النفي وشبهه، وليس وما دام أختان لعدم تصرفهما، وإلا فما غير لازمة في الأربعة إنما يلزم قبلها نفي أو شبه أعم من أن يكون النفي بما أو غيرها، فإن اعتبر أنها قد تنفي بما فليعد كان وأمسى ونحو ذلك، ثم إن ما الداخلة على دام غير ما الداخلة عليهن. قال فالذي قاله خطأ والذي قلناه هو الصواب.

قال أبو البقاء في (اللباب): إنما كانت كان أم هذه الأفعال لخمسة أوجه.

أحدها: سعة أقسامها.

الثاني: إن كان التامة دالة على الكون. وكل شيء داخل الكون.

الثالث: إن كان دالة على مطلق الزمان الماضي، ويكون دالة على مطلق الزمان المستقبل بخلاف غيرها فإنها تدل على زمان مخصوص كالصباح والمساء.

الرابع: إنها أكثر في كلامهم، ولهذا حذفوا منها النون في قولهم لم يك.

الخامس: إن بقية أخواتها تصلح أن تقع أخباراً لها، كقولك كان زيد أصبح منطلقاً ولا يحسن أصبح زيد كان منطلقا.

(مسألة) قال الزجاجي في (أماليه) قال أبو بكر أحمد بن الحسين النحوي المعروف بابن شقير كان زيد آكلا طعامك جائز من كل قول، كان طعامك آكلا زيد، جائز من قول الكوفيين، وخطأ من قول البصريين، طعامك آكلا كان زيد، جائز من قول البصريين والكسائي وخطأ من قول الفراء، طعامك كان زيد آكلا، جائز من كل قول، كان طعامك زيد آكلا جائز من قول الكوفبين وخطأ من قول البصريين، آكلا كان زيد طعامك جائز من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين، إلا على كلامين من قول الكسائي، آكلا كان طعامك زيد من خطأ من كل قول، طعامك كان آكلا زيد جائز من كل قول، كان آكلا زيد طعامك جائز من كل قول، وفي هاتين قبح من قول الكوفبين، وإذا قدمت زيدا فقلت زيد كان آكلا طعامك وزيد آكلا طعامك كان، وآكلا طعامك زيد كان، وزيد طعامك كان آكلا. فهذه كلها جاز من قول البصريين والكسائي وكانتا خطأ من قول الفراء، لأنه لا يقدم مفعول خبر كان عليه إذا كان خبر كان مقدما، من قبل أنه لو أراد رده إلى فعل ويفعل لم يجز عنده، والكسائي يجيز تقديمه، كما يجيز تقديم الحال، فإذا قلت طعامك زيد كان آكلا جازت من كل قول، وإن قلت زيد طعامك كان آكلا جازت من كل قول، وقولك آكلا زيد طعامك جائزة من قول البصريين، وخطأ من قول الكوفيين إلا الكسائي على كلامين، فإن قلت طعامك زيد آكلا كان جازت من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين إلا الكسائي على كلامين. انتهى.

ضابط

القول في تقديم أخبار كان وأخواتها عليها

قال أبو الحسين ابن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): كان وأخواتها في تقديم أخبارها عليها على أربعة أقسام.

قسم لا يتقدم خبرها عليها باتفاق، وهو ما دام.

وقسم يتقدم عند الجمهور إلا المبرد، وذلك ليس.

وقسم لا يتقدم خبرها عليها عند الجمهور إلا ابن كيسان، وهي ما زال وما انفك وما فتىء وما برح.

وقسم يتقدم الخبر عليه باتفاق ما لم يعرض عارض، وهي كان وبقية أفعال الباب.

باب (ما) وأخواتها

قاعدة

قال أبو البقاء في (التبيين) (ما)هي الأصل في النفي، وهي أم بابه، والنفى فيها. أكيد.

فائدة ـ (ما) في القرآن: قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته لم تقع ما في القرآن إلا على لغة الحجاز ما خلا حرفا واحداً وهو« وما أنت بهادي العمى عن ضلالتهم »[1] على قراءة حمزة فإنها هنا على لغة تميم، وزعم الأصمعي أن (ما) لم تقع في الشعر إلا على لغة تميم، قال بعض النحويين فتصفحت ذلك فوجدته كما ذكر ما خلا ثلاثة أبيات، منها اثنان فيهما خلاف، قول الفرزدق « وإذا ما مثلهم بشر » والآخر قوله:

رؤبة والحجاج أورثاني   نجرين ما مثلهما نجران

كذا روى بنصب مثلهما، وهو مثل قول الفرزدق، والثالث:

وأنا النذير بحره مسودة   يصل الأعم إليكم أقوادها
أبناؤها متكنفون أباهم   حنقوا الصدور وماهم أولادها

(١) النمل آيه ٨١

قاعدة

التصرف في لا وما النافيتين: التصرف في لا النافية أكثر من التصرف في ما النافيه، ومن ثم جاز حذف لا في جواب القسم نحو﴿تالله تفتؤ﴾[1] أي لا تفتأ، ولم يجز حذف ما، كذا نقله ابن الخباز عن شيخه معترضا به على ابن معط إذ قال في ألفيته:

وإن أتـــى الجـــواب منفيـــا بلا أو ما كقولي والسمـــاء مـــا فعلا
فـــإنـــه يجوز حـــذف الحرف إذا أمنوا الإلبـــاس حـــال الحذف

قال ابن الخباز وما رأيت في كتب النحو إلا حذف لا.

فائدة ـ زيادة الباء في الخبر: قال ابن هشام في (تذكرته) زيارة الباء في الخبر على ثلاثة أقسام كثير وقليل وأقل، فالكثير في ثلاثة مواضع وذلك بعد ليس وما نحو ﴿أليس الله بكاف عبده﴾[2] ﴿وما ربك بغافل﴾[3] وبعد أو لم ﴿أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر﴾[4] وذلك لأنه في معنى أو ليس الله بقادر فهو راجع إلى المسألة الأولى في المعنى، والقليل في ثلاثة مواضع بعد كان وأخواتها منفية كقول:

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القـوم أعجـل

وبعد ظن وأخواتها منفيه كقوله:

دعـاني أخـي والخيـل بيني وبينـه فلما دعـــاني لم يجـــدني بقعـــدد

وبعد لا العاملة عمل ليس كقوله:

---

(١) سورة يوسف آية ٨٥
(٢) سوره الزمر آيه ٣٦
(٣) سوره الأنعام آيه ١٣٢
(٤) سورة الاحماف آيه ٣٣

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة　　بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

والأقل في ثلاثة مواضع بعد أن ولكن وهل، فالأول كقوله:

فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها　　فإنك مما أحدثت بالمجرب

والثاني كقوله: «ولكن أجراً لو علمت بهين» والثالث كقوله:

★ ألا أخو عيش لذيذ بدائم ★

فائدة ـ نظرت بليس: قال ابن هشام في تذكرته نظر سيبويه لات بليس ولا يكون في الاستثناء من حيث إنه لا يستعمل معهما إلا أحد الاسمين والآخر مضمر دائما.

باب إن واخواتها

ضابط

قال في (المفصل) جميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أوصافه وأحواله وشرائطه قائم في خبر إن ما خلا جواز تقديمه، إلا إذا وقع ظرفا كقولك، إن في الدار زيدا.

وقال ابن يعيش في الشرح: كل ما جاز في المبتدأ والخبر جاز مع إن وأخواتها لا فرق بينهما، ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا تقديم الخبر فيها على الاسم، ويجوز ذلك في المبتدأ، وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعا على الأفعال في العمل فانحطت عن درجة الأفعال، فجاز التقديم في الأفعال نحو قائما كان زيد، وكان قائما زيد، ولم يجز ذلك في هذه الحروف اللهم إلا أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا، وذلك أنهم توسعوا في الظروف وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال.

قاعدة

(إنْ) أصل الباب

قال أبو البقاء في (التبيين) أصل الباب إن.

ضابط

مواضع كسر إن

قال ابن هشام في (شرح الشذور) تكسر إن في تسعة مواضع.

أحدها: في ابتداء الكلام نحو ﴿إنا أنزلناه﴾[1].

الثاني: أن تقع في أول الصلة نحو ﴿وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء﴾[2].

الثالث: في أول الصفة كمررت برجل إنه فاضل.

الرابع: في أول الجملة الحالية نحو ﴿كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون﴾[3].

الخامس: في أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجمل وهو إذ وإذا وحيث، نحو جلست حيث إن زيدا جالس.

السادس: أن تقع قبل اللام المعلقة نحو ﴿الله يعلم إنك لرسول والله يشهد إن المنافقين لكاذبون﴾[4].

---

(١) سورة القدر. آية ١

(٢) سورة القصص آية ٧٦

(٣) سورة الأنفال. آية ٥

(٤) سوره المنافقون. آيه ١

السابع: أن تقع محكية بالقول نحو ﴿قال إني عبد الله﴾[1].

الثامن: أن تقع جوابا للقسم نحو (حم والكتاب المبين إنا أنزلناه).

مواضع فتح (إن):وتفتح في ثمانية مواضع.

أحدها: أن تقع فاعلا نحو ﴿أو لم يكفهم أنا أنزلنا﴾[2].

الثاني: أن تقع نائبا عن الفاعل نحو ﴿أوحى إلى أنه استمع﴾[3].

الثالث: أن تقع مفعولا لغير القول نحو ﴿ولا تخافون أنكم أشركتم﴾[4].

الرابع: أن تقع في موضع رفع بالابتداء نحو ﴿ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة﴾[5].

الخامس: أن تقع في موضع خبر اسم معنى، نحو اعتقادي أنك فاضل.

السادس: أن تقع مجرورة بالحرف نحو، ﴿ذلك بأن الله هو الحق﴾[6].

السابع: أن تقع مجرورة بالإضافة نحو، ﴿مثل ما أنكم تنطقون﴾[7].

الثامن: أن تقع تابعة لشيء مما ذكر نحو ﴿اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم﴾[8] ﴿وإذا يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم﴾[9].

---

(١) سورة مريم. آيه ٣٠

(٢) سورة العنكبوت. آية ٥٠

(٣) سورة الجن. آية ١

(٤) سورة الأنعام. آية ٨١

(٥) سورة فصلت. آية ٣٩

(٦) سورة الحج. آية ٦٢

(٧) سورة الذاريات. آية ٢٣

(٨) سورة البقرة. آية ٤٧

(٩) سورة الأنفال آية ٧

ويجوز الكسر والفتح في ثلاثة مواضع.

أحدها: بعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا إن (أن) زيدا بالباب.

الثاني: بعد الفاء الجزائية نحو ﴿من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم﴾[1].

الثالث: إذا وقعت خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد نحو أول قولي أني (إني) أحمد الله.

ضابط

إن المخففة

قال أبو حيان: حال إن المخففة إذا عملت كحالها وهي مشددة في جميع الأحكام إلا في شيء واحد، وهو أنها لا تعمل في الضمير إلا ضرورة بخلاف المشددة، تقول إنّك قائم ولا يجوز إنْك قائم.

فائدة - إن واللام أيها أشد تأكيدا: قال السخاوي في (شرح المفصل) اختلفت النحاة في إن واللام أيها أشد تأكيداً فقال بعضهم: (إن) لتأثيرها في المعول وتغييرها لفظ الابتداء أشد تأكيداً وأقعد من اللام، وقال آخرون: اللام أشد تأكيداً لأنه يتمحض دخوله لذلك، ولا يكون له شبه بالفعل.

باب لا

(فائدة) قال ابن يعيش نظير لا في اختصاصها بالنكرة رب وكم، لأن رب للتقليل، وكم للتكثير، وهذه معاني الإبهام أولى بها.

---

(١) سورة الأنعام. آية ٥٤

فائدة ـ ما يشابه ما الكافة: في تعاليق ابن هشام نظير ما في كفها إن وأخواتها عن العمل، اللام في لا أنا لزيد، ولا غلامي لعمرو، في أنها هيأت لا للعمل في المعارف ولولا وجودها لم تكن أن تعمل فأما قوله:

أبالموت الذي لا بد أنني ملاق ـ لا أباك ـ تخوفيني

فإنه على نيتها كما أن قوله (إني رأيت ملاك الشيمة الأدب) على نية اللام المعلقة حذفت وأبقى حكمها.

ضابط

ما تعمل فيه رب تعمل فيه لا

قال سيبويه كل شيء حسن أن تعمل فيه رب حسن أن تعمل فيه لا.

باب ظن وأخواتها

ضابط

قال ابن عصفور لم يعلق من الأفعال إلا أفعال القلوب، وهي: ظننت وعلمت ونحوهما، ولم يعلق من غير أفعال القلوب إلا انظر واسأل، قالوا انظر مَن أبو زيد واسأل من أبو عمرو، وكأن الذي سوغ ذلك فيهما كونهما سببين للعلم، والعلم من أفعال القلوب، فأجرى السبب مجرى المسبب.

فائدة ـ الخواص التي لظن وأخواتها: قال ابن القواس في (شرح الدرة) لهذه الأفعال خواص لا يشاركها فيها غيرها من الأفعال المتقدمة.

منها: أن مفعوليها مبتدأ وخبر في الأصل.

ومنها: أنه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليها غالباً، كما جاز في باب أعطيت.

ومنها: الإلغاء، ومنها التعليق.

ومنها: جواز كون ضميري الفاعل والمفعول لمسمى واحد، نحو ظننتني قائماً وعلمتني منطلقاً.

والمخاطب: ظننتك منطلقاً أي نفسك.

والغائب: زيد رآه عالماً أي نفسه، وفي التنزيل «أن رآه استغنى» أي رأى نفسه. وإنما جاز ذلك فيها دون غيرها لأمرين.

أحدها: أنه لما كان المقصود هو الثاني لتعلق العلم او الظن به لأنه محلهما بقي الأول كأنه غير موجود، بخلاف ضربتني وضربتك، فإن المفعول محل الفعل، فلا يتوهم عدمه، ونشأ منها أن علم الإنسان وظنه بأمور نفسه أكثر من علمه بأمور غيره، فلما كثر فيها وقل في غيرها جمع بينهما حملا على الأكثر، فإذا قصد الجمع بين المفعولين في غيرها من الأفعال أبدل المفعول بالنفس نحو ضربت نفس وضربت نفسك، وقد حملوا عدمت وفقدت في ذلك على أفعال القلوب، فقالوا عدمتني وفقدتني لأنه لما كان دعاء على نفسه كان الفعل في المعنى لغيره فكأنه قال عدمني غيري - انتهى.

• باب الفاعل

(فائدة) قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): الإسناد والبناء والتفريع والشغل ألفاظ مترادفة لمعنى واحد يدلك على ذلك أن سيبويه قال «الفاعل شغل به الفعل»، وقال في موضع «فرع له»، وفي موضع «بني له»، وفي موضع «أسند له»، لأنها كلها معنى واحد.

قاعدة

الفاعل كجزء من الفعل

الفاعل كجزء من أجزاء الفعل قال أبو البقاء في (اللباب) والدليل على ذلك اثنا عشر وجهاً.

أحدها: أن آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل لئلا يتوالى أربع متحركات كضربت وضربنا، ولم يسكنوه مع ضمير المفعول نحو ضربنا زيد لأنه في حكم المنفصل.

الثاني: أنهم جعلوا النون في الأمثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ولولا أنه كجزء من الفعل لم يكن كذلك.

الثالث: أنهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد، لجريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به.

الرابع: أنهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل دلالة على تأنيث الفاعل فكان كالجزء منه.

الخامس: أنهم قالوا ألقيا وقفا مكان الق الق، ولولا أن ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أنيبت منابه.

السادس: أنهم نسبوا إلى كنت فقالوا كنتيّ، ولولا جعلتم التاء كجزء من الفعل لم تبق مع النسب.

السابع: أنهم ألغوا ظننت إذا توسطت أو تأخرت، ولا وجه إلى ذلك إلا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له ومثل ذلك لا يعمل.

الثامن: امتناعهم من تقدم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقدم بعض حروفه.

التاسع: أنهم جعلوا حبذا بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع أنه فعل وفاعل.

العاشر: أن من النحويين من جعل حبذا في موضع رفع بالابتداء وأخبر عنه، والجملة لا يصح فيها ذلك إلا إذا سمي بها.

الحادي عشر: أنهم جعلوا إذا في حبذا بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث، كما يفعل ذلك في الحرف الواحد.

الثاني عشر: أنهم قالوا في تصغير حبذا ما أحيبذه، فصغروا الفعل وحذفوا منه إحدى البائين ومن العرب من يقول لا تحبذه فاشتق منها - انتهى. وهذه الأوجه مأخوذة من (سر الصناعة) لابن جنى.

قاعدة
الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول

الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول، قال ابن النحاس وإنما كان الأصل في الفاعل التقديم لأنه يتنزل من الفعل منزلة الجزء ولا كذلك المفعول. وقال ابن عصفور في (المقرب): ينقسم الفاعل بالنظر إلى تقديم المفعول عليه وحده وتأخير عنه ثلاثة أقسام.

قسم لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وحده، وهو أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً، أو لا يكون في الكلام شيء معين، أو يكون الفاعل مضافاً إليه المصدر المقدر بأن والفعل، أو بأن التي خبرها فعل، أو اسم مشتق منه.

وقسم يلزم فيه تقديم عليه، وهو أن يكون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل ظاهراً أو يكون متصلاً بالفاعل ضمير يعود على المفعول، أو على ما اتصل بالمفعول، أو يكون الفاعل ضميراً عائداً على ما اتصل بالمفعول أو يكون المفعول مضافاً إليه اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال أو المصدر المقدر

بأن والفعل أو بأن خبرها فعل، أو يكون الفاعل مقرونا بإلا أو في معنى المقرون بها.

وقسم يجوز فيه التقديم والتأخير، وهو ما عدا ذلك.

ضابط
حذف الفاعل

قال ابن النحاس في (التعليقة) اعلم أن الفاعل يحذف في ثلاثة مواضع.

أحدها: إذا بني الفعل للمفعول، نحو ضرب زيد، فههنا يحذف الفاعل وهو غير مراد.

الثاني: في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهراً يكون محذوفاً ولا يكون مضمراً، لأن المصدر غير مشتق عند البصريين فلا يتحمل ضميراً، بل يكون الفاعل محذوفاً مراداً إليه، نحو يعجبني ضرب زيدا، ويعجبني شرب الماء.

والثالث: إذا لاقى الفاعل ساكناً من كلمة أخرى، كقولك للجماعة اضربوا القوم، وللمخاطبة اضربي القوم، ومنه نونا التوكيد نحو، هل الزيدون يقومن، وهل تضربن يا هند.

ضابط
أقسام المضمر والمظهر من جهة التقديم

قال ابن النحاس في (التعليقة) المضمر والمظهر من جهة التقديم والتأخير على أربعة أقسام.

أحدها: أن يكون الظاهر مقدماً على المضمر لفظاً ورتبة، نحو ضرب زيد غلامه.

والثاني: أن يكون الظاهر مقدماً على المضمر لفظاً دون رتبة، نحو ضرب زيدا غلامه.

والثالث: أن يكون الظاهر مقدماً على المضمر رتبة دون لفظ، نحو ضرب غلامه زيد، فهذه الثلاثة تجوز بالإجماع.

والرابع: أن يكون الظاهر مؤخراً لفظاً ورتبة، نحو ضرب غلامه زيدا، فهذا أكثر النحاة لا يجيزه لمخالفته باب المضمر، ومنهم من أجازه.

باب النائب عن الفاعل

ضابط

الأفعال التي تبني للمفعول

قال ابن عصفور في (المقرب) الأفعال ثلاثة أقسام.

قسم: لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق وهو الأفعال التي لا تتصرف، نحو نعم وبئس.

وقسم: فيه خلاف وهو كان وأخواتها المتصرفة.

وقسم: لا خلاف في جواز بنائه للمفعول هو ما بقي من الأفعال المتصرفة.

ضابط

حروف الجر التي يجوز بناء الفعل لها

قال ابن الخباز في (شرح الجزولية) حروف الجر يجوز بناء الفعل لها إلا ما استثنيته لك، ولم يتعرض أحد لهذا، فمن ذلك لام التعليل لا يقال اكرم لزيد، وكذلك الياء، ومن، إذا أفادتا ذلك، ورب لأن لها صدر الكلام، ومذ، ومنذ لأنها ضعيفتا التصرف، وزاد ابن أياز، الباء الحالية، نحو خرج زيد بثيابه فإنها لا تقوم مقام الفاعل، وكذلك خلا، وعدا، وحاشا، إذا جررن، والمميز إذا كان معه نحو طبت من نفس، لا يقوم شيء من ذلك مقام الفاعل.

لغز لغوي: قال ابن معط في ألفيته:

مسئلـــة بها امتحـــان النشـــأه اعطـــي بالمعطي بـه ألـف مـائـة
وكســي المكســو فــروا جبــه ونقــص المــوزون ألفــا حبــه

قال ابن القواس هذه المسئلة تذكر في هذا الباب لامتحان النشأة بها ولإفادة الرياضة والتدرب ولها أربع صور.

الأولى: أن يشتغل الفعل واسم المفعول بالباء، نحو اعطي بالمعطي به ألف مائة، فأعطي - فعل ما لم يسم فاعله ويتعدى في الأصل إلى مفعولين، والمعطي اسم المفعول وهو بمنزلة فعل ما لم يسم فاعله، ويتعدى أيضاً إلى اثنين فلا بد لها من أربعة مفاعيل اثنين لأعطي، واثنين للمعطي، أما أعطى فمفعوله الأول مائة والثاني بالمعطى، ويتعين رفع المائة بأعطى لوجوب قيامها مقام الفاعل، وامتناع قيام الحال والمجـرور مقـامـه مـع وجـود المفعـول بـه الصريح، فالمعطى في محل النصب على ما كان أولاً، وأما المعطى فمفعوله الأول ألف ويتعين رفعه لقامه مقام الفاعل، والثاني في محل النصب وهو الضمير المجرور بالباء الذي هو به لامتناع قيامه مقام الفاعل.

فإن قيل: فهلا جعلت المائة مرتفعة بالمعطى والألف بأعطى؟

أجيب: بأن الألف واللام لما كانت في المعطى اسماً موصولاً بمعنى الذي وما بعدها من اسم المفعول وما عمل فيه الصلة امتنع رفع المائة لامتناع الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي وهو الألف والضمير في وبه، يعود على الألف واللام في المعطى، لأن التقدير أعطيت بالثوب المعطى به زيد ألفا مائة، فلما حذف الفاعل منهما وبنيا للمفعول، أقيم المائة والألف مقامه.

الثانية: أن يجرد من حرف الجر، نحو كسى المكسو فروا جبه، فالمكسو مرفوع بالفعل الذي هو كسى، وجبة منصوبة لأنها مفعوله الثاني، وفي المكسو ضمير يعود على الألف واللام وهو قائم مقام فاعله و (فروا) منصوب لأنها المفعول الثاني للمكسو، ولا يجوز أن يكون الفرو منصوباً بكسى لامتناع الفصل بين الصلة والموصول، ويجوز أن يرفع الفرو والجبة، لقيامها مقام الفاعل، وينصب المكسو والضمير الذي كان في اسم الفاعل فيعود منفصلاً منصوباً فيقال، كسى المكسو إياه فرو جبة، لعدم اللبس، كما يجوز أعطى زيدا درهم.

الثالثة: أن يشتغل الفعل بالباء ويجرد اسم المفعول، فيقال أعطى بالمعطى ألفا مائة، فيتعين رفع المائة لقيامها مقام فاعل أعطى لاشتغال الفعل عن المعطى بالباء، وأما الألف فالأولى نصبه لقيام الضمير المستكن مقام الفاعل، ويجوز رفع الألف وجعل الضمير منصوباً على العكس.

الرابعة: أن يجرد الفعل ويشتغل اسم المفعول بالباء فيقال أعطى المعطى به ألف مائة، فيقام المعطى مقام الفاعل لعدم اشتغاله بحرف وينصب المائة، ويجوز أن يقام المائة مقام الفاعل وينصب المعطى على العكس، وأما الألف فيتعين رفعه بالمعطى لقيامة مقام الفاعل وامتناع قيام الجار والمجرور مقامه.

وأما (ونقص الموزون ألفا حبه) فالأولى أن يحمل نقص على ضده وهو

زاد، ووزن على نظيره وهو نقد، وإلا لم يتصور فيهما ما ذكر لكونهما لا يتعديان إلى مفعولين ـ انتهى.

باب المفعول به

ضابط

ما يعرف به الفاعل من المفعول

فيما يعرف به الفاعل من المفعول، قال ابن هشام في (المغنى) وأكثر ما يشبه ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً والآخر اسماً تاماً، وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب، وتبدل من الناقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه، فإن صحت المسئلة بعد ذلك فهي صحيحة وإلا فهي فاسدة، فلا يجوز أعجب زيد ماكره عمرو، إن أوقعت « ما » على ما لا يعقل، لأنه لا يجوز أعجبت الثوب، ويجور النصب لأنه يجوز أعجبني الثوب، فإن أوقعت (ما) على أنواع من يعقل جاز لأنه يجوز أعجبت النساء، وإن كان الاسم الناقص (من) أو (الذي) جاز الوجهان أيضاً. تقول أمكن المسافر السفر بنصب المسافر، لأنك تقول أمكنني السفر، ولا تقول أمكنت السفر، وتقول ما دعا زيدا إلى الخروج وما كره زيد من الخروج، تنصب زيدا في الأولى مفعولاً والفاعل ضمير ما مستتراً، وترفعه في الثانية فاعلاً، والمفعول ضمير ما محذوفا، لأنك تقول ما دعاني إلى الخروج، وما كرهت منه، ويمتنع العكس، لأنه لا يجوز دعوت التوب إلى الخروج، وكره من الخروج.

ضابط

إذا أطلق لفظ مفعول فهو المفعول به

قال ابن هشام: جرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل مفعول وأطلق لم يرد إلا المفعول به، لما كان أكثر المفاعيل دوراً في الكلام خففوا اسمه، وإن كان حق ذلك أن لا يصدق إلا على المفعول المطلق. ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول بقيد إلا مقيداً بقيد الإطلاق، وقال السخاوي: قال النحويون أقوى تعدي الفعل إلى المصدر، لأن الفعل صيغ منه فلذلك كان أحق باسم المفعول.

ضابط

أقسام المفعول بالنسبة إلى تقديمه وتأخيره

نقلت من خط الشيخ شمس الدين بن الصائغ في (تذكرته) مما لخصه من (شرح الإيضاح) للخفاف ـ المفعول ينقسم بالنظر إلى تقديمه على الفعل والفاعل وتأخيره عنهما وتوسيطه بينهما سبعة أقسام.

أحدها: أن يكون جائزاً فيه الثلاثة كضرب زيد عمرا.

الثاني: أن يلزم واحداً، التقدم نحو من ضربت، أو التوسط نحو أعجبني أن ضرب زيدا أخوه، أو التأخر نحو ما ضرب زيد إلا عمرا، لا يجوز تقديمه على الفاعل ولا على الفعل، لأنك أوجبت له بالا ما نفيت عن الفاعل، فذكر الفاعل من تمام النفي، فكما أن الإيجاب لا يتقدم على النفي فكذا لا يتقدم على ما هو من تمامه، وإنما ضرب زيد عمرا مثله، وكذا نحو ضرب موسى عيسى وأعجبني ضرب زيد عمرا يلزم تأخير المفعول فيهما، وقد اشتمل هذا القسم الثاني على ثلاثة أقسام من السبعة.

الثالث: أن يجوز فيه وجهاً من الثلاثة: إما التقديم والتأخير فقط نحو ضربت زيداً، وإما التقديم والتوسط، نحو ضرب زيدا علامه، وإما التأخر والتوسط، نحو أعجبني أن ضرب زيد عمرا، وقد اشتمل هذا القسم الثالث على ثلاثة أقسام أيضاً وكملت السبعة.

باب التعدي واللزوم

ضابط

قال ابن عصفور في (شرح الجمل): الأفعال بالنظر إلى التعدي وعدم التعدي تنقسم ثمانية أقسام.

فعل لا يتعدى التعدي الاصطلاحي، والمتعدي ينقسم سبعة أقسام.

قسم يتعدى إلى واحد بنفسه وهو كل فعل يطلب مفعولاً به واحداً لا على معنى حرف من حروف الجر، نحو ضرب وأكرم.

وقسم يتعدى إلى واحد بحرف جر، نحو مر وسار.

وقسم يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر وهي أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها نحو، نصح وشكر وكال ووزن، تقول نصحت زيدا ولزيد وشكرت زيدا ولزيد.

وقسم يتعدى إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بحرف جر، نحو اختار واستغفر وأمر وسمى وكنى ودعا.

وقسم يتعدى إلى مفعولين بنفسه وليس أصلهما المبتدأ والخبر، وهو كل فعل يطلب مفعولين يكون الأول منهما فاعلاً في المعنى، نحو أعطى وكسا.

وقسم يتعدى إلى مفعولين وأصلهما المبتدأ والخبر وهو ظننت وأخواتها.

وقسم يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وهو أعلم وأرى وأخواتها.

ضابط

معديات الفعل اللازم

قال ابن هشام في (المغنى) معديات الفعل اللازم سبعة.

أحدها: همزة أفعل كذهب زيد وأذهبت زيدا.

الثاني: ألف المفاعلة كجلس زيد وجالسته.

الثالث: صوغه على فعلت بالفتح أفعل بالضم لإفادة الغلبة، نحو كرمت زيدا أي غلبته بالكرم.

الرابع: صوغه على استفعل للطلب والنسبة للشيء كاستخرجت المال واستبحت الظلم.

الخامس: تضعيف العين كفرح زيد وفرحته.

السادس: التضمين.

السابع: حذف الجار توسعاً.

وزاد الكوفيون ثامناً وهو تحويل حركة العين نحو شترت عينه بالكسر، وشترها الله بالفتح، وقال المهلبي:

خصال تعدي الفعل بعد لزومه ... إلى كل مفعول وعدتها عشر
مفاعلة والسين والتاء بعدها ... وواو لمع والحرف معمولة الجر
وتضعيف عين ثم لام وهمزة ... وحمل على المعنى وإلا لمن تعرو
وتوسعة في الظرف كالبوم سرته ... ففكر فلم يجعل لما قلته ستر

فزادوا ومع في المفعول معه إلا في الاستثناء وتضعيف اللام نحو صوعر خده وصعرته أنا.

ضابط
الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً

قال ابن هشام: الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً عشرون: كونه على فعُل بالضم كظرف وشرف، وسمع رحبتكم الطاعة، وإن نسراً طلع اليمن ولا ثالث لهما، لأنهما ضمنا معنى وسع وبلغ، أو على فعل بالفتح، أو فعل بالكسر ووصفهما على فعيل، نحو ذل وقوي، أو على أفعل بمعنى صار ذا كذا نحو أغد البعير وأحصد الزرع إذا صارا ذوي غدة وحصاداً، وعلى افعلل كاقشعر، أو على أفوعل كأكوهد الفرخ إذا ارتعد، أو على افعنلل بأصالة اللامين كاحر نجم، أو على افعنلل بزيادة إحداهما كاقعنسس، أو على افعنلي كاحرنبي الديك إذا انتفش، أو على استفعل وهو دال على التحول كاستحجر الطين، أو على انفعل كانطلق، أو مطاوعاً لمتعد إلى واحد نحو كسرته فانكسر وعلمته فتعلم وضاعفت الحساب فتضاعف أو رباعياً مزيداً فيه نحو تدحرج واقشعر، أو يتضمن معنى قاصراً ويدل على سجية كلؤم وجبن، أو عرض كفرح وكسل، أو نظافة كطهر، أو دنس كنجس، أو لون كاحمر وأخضر واسود، أو حلية كدعج وسمن [أو عيب] كهزل.

باب الاشتغال

قال ابن النحاس في (التعليقة): ضابط لمسائل باب الاشتغال: يجوز تعدي فعل المضمر المنفصل والسببي إلى ضميره في جميع الأبواب، ويجوز تعدي الفعل المذكور إلى الظاهر مطلقاً سواء ظاهره وغيره في جميع الأبواب، ويجوز تعدي فعل الظاهر إلى مضمره المتصل في باب ظننت وفي عدمت وفقدت، ولا يجوز في غير ذلك، ويجوز تعدي فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل في باب ظننت وفي عدمت وفقدت، ولا يجوز في غير ذلك، ولا يجوز تعدي فعل المضمر إلى ظاهره في باب من الأبواب إلا لفظ

النفس، ولا يجوز تعدي فعل الظاهر إلى ظاهره في باب من الأبواب إلا لفظ النفس - انتهى.

باب المصدر

قاعدة

قال ابنْ فلاح في (المغنى) لا ينصب الفعل مصدرين ولا ظرفي زمان ولا ظرفي مكان لعدم اقتضائه ذلك، لأن الفعل لا يكون مشتقاً من مصدرين ولا فعلان مشتقان من مصدر واحد، ولا يكون الفعل الواحد في زمانين أو مكانين في حالة واحدة.

باب المفعول له

ما لا ينصبه الفعل

قال الأندلسي في (شرح المفصل) قال الخوارزمي: المفاعيل في الحقيقة ثلاثة، فأما المنصوب بمعنى اللام وبمعنى مع فليسا مفعولين.

باب المفعول فيه

قال أبو الحسين ابن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): كان أبو علي الشلوبين يقول: إن الأصل في الظروف التصرف، وأصل الأسماء أن لا تقتصر على باب دون باب، فمتى وجد الاسم لا يستعمل إلا في باب واحد علمت أنه قد خرج عن أصله، ولا يوجد هذا إلا في الظروف والمصادر، وإلا في باب النداء لأنها أبواب وضعت على التغيير، وقال أبو إسحاق ابن ملكون الأصل في الظروف أن لا، تتصرف وتصرفها خروج عن القياس،

قال ابن أبي الربيع: وهذا القول خروج عن النظر لأنه مخالف الاسم في غير هذه الأبواب الثلاثة، فالحق ما ذهب إليه الشلوبين.

ضابط
أقسام ظرف الزمان

قال ابن مالك في (شرح العمدة) ظرف الزمان على أربعة أقسام ثابت التصرف والانصراف، ومنفيها، وثابت التصرف منفي الانصراف، وثابت الانصراف منفي التصرف أي لازم الظرفية.

فالأول كثير كيوم وليلة وحين ومدة.

والثاني مثالان: أحدهما مشهور والآخر غير مشهور، فالمشهور سحر إذا قصد به التعيين مجردا من الألف واللام والإضافة والتصغير نحو رأيت زيدا أمس سحر، فلا ينون لعدم انصرافه ولا يفارق الظرفية لعدم تصرفه، والموافق له في عدم الانصراف والتصرف عشية إذا قصد بها التعيين مجردة عن الألف واللام والإضافة، عزا ذلك سيبويه إلى بعض العرب، وأكثر العرب يجعلونها عند ذلك متصرفة منصرفة.

والقسم الثالث: وهو الثابت التصرف المنفي الانصراف مثالان غدوة وبكرة إذا جعلا علمين فإنهما لا ينصرفان للعلمية والتأنيث، ويتصرفان فيقال في الظرفية، لقيت زيدا أمس غدوة، ولقيت عمرا أول من أمس بكرة، ويقال في عدم الظرفية، سهرت البارحة إلى غدوة، وإلى بكرة، فلو لم يقصد بعلمية تصرفا وانصرافا كقولك، ما من بكرة أفضل من بكرة يوم الجمعة، وكل غدوة يستحب فيها الاستغفار.

الرابع: وهو الثابت الانصراف المنفي التصرف ما عين من ضحى وسحر وبكر ونهار وليل وعتمة وعشاء ومساء وعشية في الأشهر، فهذه إذا قصد بها

التعيين بقيت على انصرافها والزمت الظرفية فلم تنصرف، والاعتماد في هذا على النقل.

(فائدة) قال بعضهم: مأخذ التصرف والانصراف في الظروف هو السماع، حكاه الشلوبين في (شرح الجزولية).

ضابط
المتمكن يطلق على نوعين من الاسم

قال ابن الخباز في (شرح الدرة) المتمكن يطلقه النحويون على نوعين على الاسم المعرب، وعلى الظرف الذي يعتقب عليه العوامل كيوم وليلة.

(فائدة) قال ابن يعيش كما أن الفعل اللازم لا يتعدى إلى مفعول به إلا بحرف جر، كذلك لا يتعدى إلى ظرف من الأمكنة مخصوص إلا بحرف جر نحو - وقفت في الدار، وقمت في المسجد.

ضابط
التصرف في الأسماء والأفعال

قال أبو حيان في (شرح التسهيل): التصرف في الأسماء أن تستعمل بوجوه الإعراب فيكون مبتدأ ومفعولا ويضاف إليه، ويقابله أن يقتصر فيه على بعض الإعراب كاقتصار «ايمن» على الابتداء و «سبحان» على المصدرية و «عندك» على الظرف، ونحو ذلك. والتصرف في الأفعال أن يختلف أبنية الفعل لاختلاف زمانه نحو ضرب يضرب اضرب. وقال الشلوبين في (شرح الجزولية) والأعلم في (شرح الجمل): التصرف وعدمه في عبارات النحويين يقال على ثلاثة معان، فمرة يقال متصرف وغير متصرف

ويراد به اختلاف الأبنية لاختلاف الأزمنة وهو المختص بالأفعال، ومرة يقال متصرف وغير متصرف ويراد به الظرف الذي يستعمل مفعولا فيه وغيره، وإذا أرادوا الظرف الذي لا يستعمل إلا منصوبا على أنه مفعول فيه خاصة أو مخفوضا مع ذلك بمن خاصة قالوا فيه غير متصرف، ومرة يقال متصرف وغير متصرف ويراد به أنه ما يتصرف ذاته ومادته على أبنية مختلفة، كضارب وقائم وما لا يكون كذلك كاسم الإشارة.

ضابط

المذكر والمؤنث من الظروف

قال ابن عصفور في (شرح الجمل): الظروف كلها مذكرة إلا قدام ووراء وهما شاذان.

قاعدة

نسبة الظرف من المفعول كنسبة المفعول من الفاعل

قال الفارسي في (التذكرة): نزلت عند بابه على زيد، جائز لأن نسبة الظرف من المفعول كنسبة المفعول من الفاعل فكما يصح ضرب غلامه زيد، كذلك يصح ما ذكرناه.

(فائدة) قال أبو الحسن علي بن المبارك البغدادي المعروف بابن الزاهدة رحمه الله تعالى:

إذا اسم بمعنى الوقت يبنى لأنه ... تضمن معنى الشرط موضعه النصب
ويعمل فيه النصب معنى جوابه ... وما بعده في موضع الجر يا ندب

ضابط

ظروف لا يدخل علمها من حروف الجر سوى من

قال الأندلسي الظروف التي لا تدخل عليها من حروف الجر سوى من خمسة، عند ومع وقبل وبعد ولدى: انتهى - قلت وقد نظمتها فقلت:

من الظروف خمسة قد خصصت　　بمن ولم يجرها سواها
عند ومع وقبل بعد ولدى　　شرح الإمام اللورقي حواها

الأندلسي شارح (المفصل) المشهور هو الإمام علم الدين اللورقي له ترجمة جيدة في سير النبلاء للذهبي.

ضابط

أنواع الظروف المبنية

قال ابن الشجري في (أماليه): الظروف المبنية ثلاثة أضرب، ضرب زماني، وضرب مكاني، وضرب تجاذبه الزمان والمكان، فالزماني أمس والآن ومتى وإيان وقط المشددة وإذ وإذا المقتضية جوابا، والمكان لدن وحيث وأين وهنا وثم وإذا المستعملة بمعنى ثم، والثالث قبل وبعد.

ضابط

أقسام اسم المكان

قال السخاوي في (شرح المفصل): اسم المكان ينقسم على ثلاثة أقسام. قسم لا يستعمل ظرفا. وقسم لا يستعمل إلا ظرفا. وقسم، لا يلزم الظرفية.

فالأول: ما كان محدوداً نحو البيت والدار والبلد والحجاز والشام والعراق واليمن.

والثاني: نحو عند وسوى وسواء ولدن ودون.

والثالث: كالجهات الست فوق وتحت وخلف ووراء وأمام وقدام ويمين وشمال وحذاء وذات اليمين.

باب الاستثناء

قاعدة

إلا أم الباب

قال ابن يعيش أصل الاستثناء أن يكون إلا وإنما كانت هي الأصل لأنها حرف وأنها تنقل الكلام من حال إلى حال كالحروف، كما أن (ما) تنقل من الإيجاب إلى النفي، والهمزة تنقل من الخبر إلى الاستخبار، واللام تنقل من النكرة إلى المعرفة فعلى هذا تكون (إلا) هي الأصل لأنها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص، ويكتفي بها من ذكر المستثنى منه إذا قلت ما قام إلا زيد، وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها ومحمول عليها لمشابهة بينهما.
وقال ابن أياز (إلاّ) اصل الأدوات في هذا الباب لوجهين.

أحدهما: أنها حرف والموضوع لإفادة المعاني الحروف كالنفي والاستفهام والنداء.

والثاني: أنها تقع في أبواب الاستثناء فقط وغيرها في أمكنة مخصوصة بها وتستعمل في أبواب آخر.

قاعدة

الأصل في إلا وغير

قال أبو البقاء في (التبيين): الأصل في ـ إلا ـ الاستثناء وقد استعملت وصفا، والأصل في غير أن تكون صفة، وقد استعملت في الاستثناء، والأصل في سواء وسوى الظرفية، وقد استعملت بمعنى غير.

فائدة ـ أنواع الاستثناء: قال ابن الدهان في (الغرة)، الاستثناء على ثلاثة أضرب، استثناء بعد استثناء، واستثناء من استثناء، واستثناء مطلق من استثناء.

فالاستثناء بعد الاستثناء تكون (إلا) فيه بمعنى الواو كقوله تعالى ﴿وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين﴾ [1] فكأنه قال إلا يعلمها وهي في كتاب مبين.

والاستثناء من الاستثناء كقوله تعالى ﴿إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين إلا آل لوط إنا لمنجوهم أجمعين إلا امرأته قدرنا إنها لمن الغابرين﴾ [2] فتقديره ـ إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين لئلا نبقى منهم أحدا بالإهلاك إلا آل لوط إنا لمنجوهم أجمعين ثم استثنى من الموجب فقال «إلا امرأته قدرنا إنها لمن العابرين» فالأصل في هذا إن الذي يقع بعد معنى النفي يكون بإلا موجبا وبعد معنى الموجب يكون منفيا.

وأما الاستثناء المطلق من الاستثناء فعليه أكثر الكلام كقولك سار القوم إلا زيدا.

---

(١) سورة الأنعام: آية ٥٩.

(٢) سورة الحجر: آية ٥٨ ـ ٦٠.

قاعدة

ما يجب توفره ليعمل ما قبل إلا فيما بعدها

لا يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى، نحو ما قام إلا زيداً أو مستثنى منه نحو ما قام إلا زيداً أحد، أو تابعة له نحو ما قام أحد إلا زيد فاضل.

ضابط

ليس في المبدلات ما يخالف البدل حكم المبدل منه إلا في الاستثناء

قال ابن الدهان في (الغرة): ليس في المبدلات ما يخالف البدل حكم المبدل منه إلا في الإستثناء وحده، وذلك أنك إذا قلت ما قام أحد إلا زيد، فقد نفيت القيام عن أحد وأثبت القيام لزيد وهو بدل منه.

ضابط

الذي ينصب بعد إلا

قال ابن الدهان في (الغرة): الذي ينصب بعد إلا ينصب في ستة مواضع.

الأول: الاستثناء من الموجب لفظاً ومعنى نحو ما قام القوم إلا زيداً.

الثاني: أن يكون موجبا في المعنى دون اللفظ نحو ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً، لأن التقدير يؤدي إلى الإيجاب، فكأنه ال كل الناس أكلوا الخبز إلا زيداً.

الثالث: أن يكون للمستثنى منه حال موجبة، نحو ما جاءني أحد إلا راكبا إلا زيداً، لأنه يؤدي أيضا إلى الإيجاب فيكون تقديره كل الناس جاءوني راكبين إلا زيدا.

الرابع: أن تكرر إلا مع اسمين مستثنيين فلا بد من نصب أحدهما، نحو ما جاءني أحد إلا زيد إلا عمرا وإلا زيدا إلا عمرو.

الخامس: أن يقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو ما جاءني إلا زيدا أحد.

السادس: الاستثناء من غير الجنس، نحو ما في الدار إلا حماراً.

فائدة ـ قال ابن يعيش خلا فعل لازم في أصله لا يتعدى إلا في الاستثناء خاصة.

(فائدة) ـ القول في تقدم المستثنى على المستثنى منه: قال ابن يعيش: إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في الإيجاب تعين نصبه، وامتنع البدل الذي كان مختارا قبل التقدم نحو، ما جاءني إلا زيدا أحد، لأن البدل لا يتقدم المبدل من حيث كان من التوابع كالنعت والتوكيد وليس قبله ما يكون بدلا منه فتعين النصب الذي هو مرجوح للضرورة، ومن النحويين من يسميه أحسن القبيحين، ونظير هذه المسئلة صفة النكرة إذا تقدمت، نحو فيها قائما رجل، لا يجوز في (قائم) إلا النصب، وكان قبل التقديم فيه وجهان الرفع على النعت نحو فيها رجل قائم، والنصب على الحال إلا أنه ضعيف، لأن نعت النكرة أجود من الحال منها فإذا قدم بطل النعت وتعين النصب على الحال ضرورة، فصار ما كان مرجوحا مختارا ـ انتهى.

(فائدة) قال ابن يعيش: الاستثناء من الجنس تخصيص ومن غيره استدراك.

قاعدة

لا ينسق على حروف الاستثناء

قال ابن السراج في الأصول: لا ينسق على حروف الاستثناء لا تقول قام القوم ليس زيدا ولا عمرا، ولا قام القوم غير زيد ولا عمرو، قال: والنفي في جميع العربية ينسق عليه بلا إلا في الاستثناء.

فائدة ـ الا والواو التي بمعنى مع نظيرتان: قال ابن أياز إلا والواو التي بمعنى مع نظيرتان، لأن كل واحدة منهما تعدى الفعل الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها مع ظهور النصب فيه، ألا ترى أنك لو أسقطت (إلا) لكان الفعل غير مقتض للاسم.

فائدة ـ الاستثناء المقطع شبه بالعطف: قال عبد القاهر: الاستثناء المنقطع مشبه بالعطف، ولك عطف الشيء على ما هو من غير جنسه، كقولك جاءني رجل لا حمار، فشبهت إلا بلا، لأن الاستثناء والنفي متقاربان، فقيل ما مررت بأحد إلا حمارا، كما قيل مررت برجل لا حمار.

قاعدة

ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها

قال ابن أياز: لا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها فلا يجوز ما قومه زيدا إلا ضاربون؛ لأن تقديم الاسم الواقع بعد إلا عليها غير جائز فكذا معموله، لأن من أصولهم أن المعمول يقع حيث يقع العامل إذا كان تابعا وفرعا عليه، فإن جاء شيء يوهم خلاف ذلك أضمر له فعل ينصبه من جنس المذكور، وقيل إنما امتنع ذلك في إلا حملا لها على (واو) مع، ولا يتقدم ما بعد الواو عليها فكذلك إلا.

ضابط

المنفي عند العرب في جمل الاستثناء

قال أبو الحسن الأبذي في (شرح الجزولية) المنفي عندهم هو ما دخلت عليه أداة النفي، نحو ما قام القوم إلا زيدا، وما كان خبرا لما دخلت عليه أداة النفي، نحو ما أحد يقوم إلا زيدا، وما كان في موضع المفعول الثاني من باب ظننت نحو ما ظننت أحداً يقوم إلا زيدا، وكذلك ما دخلت عليه أداة الاستفهام وأريد بها معنى النفي، وكذلك ما كان من الأفعال بعد قل أو ما يقرب منها نحو: قل رجل يقول ذاك إلا زيد، وأقل رجل يقول ذاك إلا زيد، وقلما يقوم إلا عمرو، لأن العرب تستعمل قل بمعنى النفي، فإذا قلت قل رجل يقول ذاك إلا زيد، وأقل رجل يقول ذاك إلا زيد، فالبدل فيهما محمول على المعنى دون اللفظ؛ لأن المعنى ما رجل يقول ذاك إلا زيد، ولا يجوز أن يكون إلا زيد بدلا من أقل المرفوع، لأنه لا يحل محله، لأن (إلا) لا يبتدأ بها، ولا من الضمير، لأنه لا يقال يقول إلا زيد، وكذلك لا يكون بدلا من رجل في قل رجل، لأنه لا يقال قل إلا زيد، ولأن قل لا تعمل إلا في نكرة ولا يقع بعدها إلا زيد، ولا من الضمير لأن الفعل في موضع الصفة ولا تنتفي الصفة، وأيضا فلا يقال، يقول ذاك إلا زيد، ولا يجوز أقل رجل يقول ذاك إلا زيد بالخفض، لأن أقل لا يدخل على المعارف، فهي كرُب، وإنما هو بدل من رجل على الموضع لأنه في معنى ما رجل يقول ذاك إلا زيد.

قاعدة

لا يجوز أن يستثنى بالا اسمين

قال الأبذي: ومن أصل هذا الباب أنه لا يجوز أن يستتنى بإلا اسمين، كما لا يعطف بلا إسمين ولا تعمل واو المفعول معه في إسمين، فإذا قلت أعطيت الناس المال إلا عمرا الدينار، لم يجز، وكذلك النفي لا يجوز ما أعطيت الناس المال إلا عمرا الدينار، إذا أردت الاستثناء، وإن أردت البدل جاز في النفي إبدال الاسمين وصار المعنى ـ إلا عمراً الدينار، ومن هنا منع الفارسي أن يقال: ما ضرب القوم إلا بضعهم بعضا، لأنه لم يتقدم اسمان فتبدل منهما اسمين، وتصحيح المسئلة عنده ما ضرب القوم أحدا إلا بعضهم بعضا، وتصحيحها عند الأخفش أن يقدم بعضهم، وأجاز غيرهما المسئلة من غير تغيير للفظ، على أن يكون البعض المتأخر منصوبا بضرب انتصاب المفعول به لا بدل ولا مستثنى، وإنما هو بمنزلة ـ ما ضرب بعضا إلا بعض القوم.

باب الحال

تقسيم

الحال تنقسم باعتبارات، فتنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين ـ منتقلة، وهو الغالب، وملازمة، وذلك واجب في ثلاث، الجامدة غير المؤولة بالمشتق نحو هذا مالك ذهبا، والمؤكدة، نحو ﴿ولى مدبـراً﴾[1]، والتي دل عاملها على تجدد صاحبها، نحو ﴿وخلق الإنسان ضعيفا﴾[2].

(١) سورة النمل: آية ١٠.

(٢) سورة النساء. آية ٢٨٠.

وتنقسم بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين، مقصودة، وهو الغالب، وموطئة، وهي الجامدة الموصوفة نحو ﴿فتمثل لها بشرا سويا﴾[1] فإنما ذكر ـ بشرا ـ توطئة لذكر ـ سويا.

وتنقسم بحسب الزمان إلى ثلاثة. مقارنة، وهو الغالب، ومقدرة، وهي المستقبلة نحو ﴿ادخلوها خالدين﴾ ومحكية ـ وهي الماضي نحو جاء زيد أمس راكبا.

وتنقسم بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين، مبينة، وهو الغالب وتسمى مؤسسة أيضاً، ومؤكدة، وهي التي يستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة مؤكدة لعاملها نحو «ولى مدبرا» ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا، ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد أبوك عطوفا، ومما يشكل قولهم: جاء زيد والشمس طالعة، فإن الجملة الإسمية حال مع أنها لا تحل إلى مفرد يبين هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي مؤكدة، فقال ابن جني تأويلها ـ جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه، يعني فهي كالحال والنعت السببيين، كمررت بالدار قائما سكانها، وبرجل قائم غلمانه، وقال ابن عمرون: هي مؤولة بمبكراً ونحوه.

قاعدة

ما يجوز أن يأتي حالا يجيء صلة للنكرة

قال ابن يعيش: كل ما جاز أن يكون حالا يجوز أن يكون صفة للنكرة، وليس كل ما يجوز أن يكون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالا، ألا ترى أن الفعل المستقبل يكون صفة للنكرة نحو هذا رجل سيكتب، ولا يجوز أن يقع حالا.

---

(١) سورة مريم: آية ١٧.

ضابط
ما يعمل في الحال

جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال، إلا كان وأخواتها، وعسى على الأصح فيهما.

قاعدة
الحال شبيهة بالظرف

الحال شبيهة بالظرف، قال ابن كيسان ولذا أغنت عن الخبر في ضربي زيداً قائماً.

باب التمييز

قال ابن الطراوة الإبهام الذي يفسره التمييز إما في الجنس نحو عشرون رجلا، أو البعض نحو أحسن الناس وجها، أو الحال نحو أحسنهم أدبا، أو السبب نحو أحسنهم عبدا.

قال ابن هشام في تذكرته فهو كالبدل في أقسامه الثلاثة، والقسمان الأخيران نظيرهما بدل الاشتمال، ويوضح الأول أن الإفراد في موضع الجمع، فرجل في موضع رجال، فالعشرون نفس الرجال.

ضابط

المواضع التي يأتي فيها التمييز المنتصب عن تمام الكلام

قال ابن الصائغ في (تذكرته): التمييز المنتصب عن تمام الكلام يجوز أن يأتي بعد كل كلام ينطوي على شيء مبهم إلا في موضعين.

أحدهما: أن يؤدي إلى تدافع الكلام نحو ضرب زيد رجلا، إذا جعلت - رجلا - تمييزاً لما انطوى عليه الكلام المتقدم من إبهام الفاعل، وذلك أن الكلام مبني على حذف العامل فذكره تفسيراً آخره متدافع لأن ما حذف لا يذكر، وقد ذهب إلى إجازته بعض النحويين، وقد يتخرج عليه قول الراجز:

يبسط للأضياف وجهاً رحباً   بسط ذراعين لعظم كلبا

فيكون قد نوى بالمصدر بناؤه للمفعول، والتقدير بسطا مثل ما بسط ذراعان، ويحتمل هذا البيت غير هذا، وهو أن يكون من باب القلب وهو كثير في كلامهم.

والموضع الثاني أن يؤدي إلى إخراج اللفظ عن أصل وضعه نحو قولك ادهنت زيتا لا يجوز انتصاب زيت على التمييز، إذ الأصل - ادهنت بزيت - فلو نصب على التمييز لأدى إلى حذف حرف الجر والتزام التنكير في الاسم ونصبه بعد إن لم يكن كذلك، وكل ذلك إخراج اللفظ عن أصل وضعه، ويوقف فيما ورد من ذلك على السماع، والذي ورد منه قولهم امتلأ الإناء ماء، وتفقأ زيد شحماً، والدليل على أن ذلك نصب على التمييز التزام التنكير ووجوب التأخير بإجماع - انتهى.

باب حروف الجر

تقسيم

قال ابن الخباز حروف الجر ثلاثة أقسام.

قسم يلزم الحرفية وهو: من، وفي، وإلى، وحتى، ورب، واللام، والواو، والتاء، والباء.

وقسم يكون اسماً وحرفاً وهي: على، وعن، والكاف، ومذ.

وقسم يكون فعلاً وحرفاً وهو: حاشا، وعدا، وخلا. قال: ولولا، وكي في القسم الأول، ومع، من القسم الثاني، وحكي عن أبي الحسن أنه قال بلى إذا جرت حرف جر - انتهى.

وقال ابن عصفورا في (شرح الجمل) حروف الجر تنقسم أربعة أقسام:

قسم لا يستعمل إلا حرفاً.

وقسم يستعمل حرفاً واسماً وهو مذ ومنذ وعن وكاف التشبيه.

وقسم يستعمل حرفاً وفعلاً وهو حاشا وخلا.

وقسم يستعمل حرفاً واسماً وفعلاً وهو على.

قاعدة

الأصل في الجر

الأصل في الجر حروف الجر لأن المضاف مردود في التأويل إليه، ذكره ابن الخباز في (شرح الدرة).

ضابط

تقسيم حروف الجر بالنسبة إلى عملها

قال ابن هشام في (تعليقه): حروف الجر عشرون حرفاً ثلاثة لا تجر إلا في الاستثناء وهي: حاشا، وخلا، وعدا: وثلاثة لا تجر إلا شذوذاً وهي لعل، وكي، ومتى. وسبعة تجر الظاهر والمضمر وهي، من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، والباء، واللام. والسبعة الباقية لا تجر إلا الظاهر وهي تنقسم إلى أربعة أقسام.

قسم لا يجر إلا الزمان وهو مذ، ومنذ.

وقسم لا يجر إلا النكرات وهو، رب.

وقسم لا يجر إلا لفظي الجلالة ورب وهو التاء.

وقسم يجر كل ظاهر وهو الباقي.

(فائدة) الجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين، ذكره ابن الخباز وغيره.

(فائدة) قال ابن الدهان في الغرة: (من) أقوى حروف الجر، ولهذا المعنى اختصت بالدخول على عند.

قاعدة

الأصل في حروف القسم

قال: أصل حروف القسم الباء، ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو أقسم بالله لتفعلن، ودخولها على الضمير نحو بك لأفعلن، واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو بالله هل قام زيد.

فائدة ـ تعلق حروف الجر بالفعل: قال ابن فلاح في المغنى تعلق حروف الجر بالفعل يأتي لسبعة معان، تعلق المفعول به، وتعلق المفعول له كجئتك للسمن واللبن، وتعلق الظرف كأقمت بمكة، وتعلق الحال كخرج بعشيرته، وتعلق المفعول معه نحو ما زلت بزيد حتى ذهب، وتعلق التشبيه بالمفعول به نحو قام القوم حاشا زيد وخلا زيد، لأنها نائبة عن إلا والاسم بعدها ينتصب على التشبيه بالمفعول به، فكذا المجرور بعد هذه على التشبيه بالمفعول به، وتعلق التمييز نحو (يا سيداً ما أنت من سيد).

فائدة ـ القول في ربما: في (تذكرة) ابن الصائغ قال: نقلت من مجموع بخط ابن الرماح (ربما) على ثلاثة أوجه: أحدها أن ما كافة كما قال:

فإن يمسَ مهجور الفناء فربما ... أقام به بعد الوفود وفود

وغير كافة:

ماوى يا ربتما غارة ... شعواء كاللذعة بالميسم

ونكرة موصوفة (ربما تكره النفوس من الأمر)، ويحتمل الثلاثة قوله:

لقد رزئت كعب بن عوف وربما ... فتى لم يكن يرضى بشيء يضيمها

فتى مرفوع بما يفسره يضيمها؛ لأن ربما صارت مختصة بالفعل كإذا وإن، تقديره لم يرض فتى لم يكن يرضى، أو لم يكن فتى قرضى، أو مفعول بإضمار فعل تقديره وربما رزئت فتى لم يكن يرضى، أو مفعول برزئت المذكور، وفي هذه الأوجه كافة، أو تجعل زائدة وفتى محله جر، أو نكرة موصوفة، أي رب شيء فتى لم يكن يرضى.

باب الإضافة

قاعدة

قال في (البسيط) ما لا يمكن تنكيره من المعارف كالمضمرات وأسماء الإشارة لا تجوز إضافته لملازمة القرينة الدالة على تعريفه وضعاً، وأما الأعلام فالقياس عدم إضافتها وعدم دخول اللام عليها لاستغنائها بالتعريف الوضعي عن التعريف بالقرينة الزائدة، والاشتراك الاتفاقي فيها لا يلحقها باشتراك النكرات الذي هو مقصود الواضع، وليس الاشتراك في الأعلام مقصوداً للواضع، فإن النكرات تشترك في حقيقة واحدة، والأعلام تشترك في اللفظ على النكرات، ولذلك كان الزيدان يدل على الاشتراك في الاسم دون الحقيقة، والرجلان يدل على الاشتراك في الاسم والحقيقة، وقد جاء إدخال اللام عليها وإضافتها إلحاقاً للاشتراك الاتفاقي بالاشتراك الوضعي، وكأنه تخيل في تنكيرها اشتراكها في مسمى هذا اللفظ، فإذا اتفق جماعة اسم كل واحد منهم زيد فكل واحد منهم فرد من يسمى بزيد، فلهذا القدر من التنكير صح تعريفه باللام وإضافته في قوله (باعد أم العمر من أسيرها) وقوله (علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم) واجتمع اللام والإضافة في قوله:

وقد كان منهم حاجب وابن مامة　　　أبو جندل والزيد زيد المعارك

قال والإضافة في الأعلام أكثر من تعريف اللام، وإنما كثرت ولم يكن استقباحها كاستقباح دخول اللام لوجهين.

أحدهما: التأنيس بكثرة الأعلام المسماة بالمضاف والمضاف إليه كعبد الله وعبدالرحمن، والكنى، فلم تكن الإضافة والعلم متنافيين.

والثاني: أنه قد عهد من الإضافة عدم التعريف بها في المنفصلة فلم تستنكر كاستنكار دخول اللام التي لا يكون ما تدخل عليه نكرة وإن وجد، كأرسلها العراك، وأدخلوا الأول فالأول فهو قليل بالنسبة إلى الإضافة اللفظية التي لا تفيد التعريف.

قاعدة

إضافة العلم

قال ابن يعيش: إذا أضفت العلم سلبته تعريف العلمية وكسوته بعد تعريفاً إضافياً، وجرى مجرى أخيك وغلامك في تعريفها بالإضافة كقوله (علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم) قال وإذا أضيف العلم إلى اللقب صار كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف العلمية، كما إذا أضيف إلى غير اللقب وصار التعريف بالإضافة.

قاعدة

إضافة الأسماء إلى الأفعال

قال ابن السراج في (الأصول): الأصل والقياس وأن لا يضاف اسم إلى فعل ولا فعل إلى اسم، ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك فخصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال لأن الزمان مضارع للفعل، لأن الفعل له بني، وصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره لما فيه من الدلالة عليها.

ضابط

أقسام الأسماء في الاضافة

الأسماء في الإضافة أقسام.

الأول: ما يلزم الإضافة فلا يكاد يستعمل مفرداً، وذلك ظروف وغير ظروف، فمن الظروف الجهات الست، وهي فوق وتحت وأمام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحدة وعند ولدن ولداً وبين ووسط وسوى ومع ودون وإذ وإذا وحيث. ومن غير الظروف: مثل وشبه وغير وبيد وقيد وقدا

وقاب وقيس وأي وبعض وكل وكلا وكلتا وذوو مؤنثة ومثناة ومجموعة، وأولو وأولات وقد وقط وحسب، ذكر لك كله في (المفصل).

والثاني: ما لا يضاف أصلاً كمذ ومنذ إذا وليهما مرفوع أو فعل، والمضمرات وأسماء الإشارة والموصولات سوى أي، وأسماء الأفعال، وكم وكأين.

الثالث: ما يضاف ويفرد وهو غالب الأسماء.

قاعدة

تصح الاضافة لأدنى ملابسة

الإضافة تصح بأدنى ملابسة نحو قولك لقيته في طريقي، أضفت الطريق إليك بمجرد مرورك فيه، ومثله قول أحد حاملي الخشبة خذ طرفك، أضاف الطرف إليه بملابسته إياه في حال الحمل، وقول الشاعر:

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل أذاعت غزلها في القرائب

أضاف الكوكب إليها لجدها في عملها عند طلوعه، ذكر ذلك في (المفصل) وشروحه.

ضابط

ما يضاف إلى الجملة من ظروف المكان

قال ابن النحاس في (التعليقة) ليس في ظروف المكان ما يضاف إلى الجملة غير حيث لما أبهمت لوقوعها على كل جهة احتاجت في زوال إبهامها إلى إضافتها لجملة كإذ وإذا في الزمان.

ضابط
ما يكتسبه الاسم بالاضافة

قال ابن هشام في (المغنى): الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة.

أحدها: التعريف كغلام زيد.

الثاني: التخصيص كغلام رجل.

الثالث: التخفيف كضارب زيد.

الرابع: إزالة القبح أو التجوز كمررت بالرجل الحسن الوجه، فإن الوجه إن رفع قبح الكلام لخلو الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف، وإن نصب حصل التجوز بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي.

الخامس: تذكير المؤنث نحو ﴿إن رحمة الله قريب﴾[1].

السادس: تأنيث المذكر نحو قطعت بعض أصابعه.

السابع: الظرفية نحو ﴿تؤتي أكلها كل حين﴾[2].

الثامن: المصدرية نحو ﴿أي منقلب ينقلبون﴾[3].

التاسع: وجوب الصدر نحو غلام من عندك، وصبيحة أي يوم سفرك.

العاشر: البناء في المبهم، نحو غير ومثل ودون، والزمن المبهم المضاف إلى إذ أو فعل مبني. وهذا الفصل أخذه ابن هشام من كتاب (نظم الفرائد وحصر الشرائد) للمهلبي، وقال المهلبي في نظم ذلك:

خصال في الإضافة يكتسبها الـ ـمضاف من المضاف إليه عشر

(١) سورة الأعراف: آية ٥٦.

(٢) سورة إبراهيم: آية ٢٥.

(٣) سورة الشعراء: آية ٢٢٧.

بنـــاء م تـــــذكير وظـــرف ومعنـى الجنس والتـأنيـث تقـرو
وتعـريـــف وتنكيـــر وشـــرط والاستفهـــام والحـــدث المقــر

وذكر في الشرح أنه أراد بالاستفهام مسألة غلام من عندك؟ وبالحدث المصدرية، وبالجنس قولك أي رجل يأتيني فله درهم، وبالشرط غلام من تضرب اضرب، وبالتنكير قولك هذا زيد رجل وهذا زيد الفقيه لا زيد الأمير، لأنك لم تضفه حتى سلبته التعريف في النية للاشتراك العارض في التسمية، وهذه الثلاثة لم يذكـرهـا ابـن هشـام، وذكـر بـدلها التخصيـص والتخفيف وإزالة القبح والتجوز، ولم يدكر المهلبي هذه الثلاثة، ومسألة اكتساب التنكير من الإضافة في غاية الحسن وهي سلب تعريف العلمية وقد تقدم تحقيق ذلك في أول الباب. وقلت أنا:

ويكتسب المضـاف فخـذ أمـوراً أحلتهـا الإضـافـــة فـــوق عشر
فتعـــريـــف وتخصيـــص بنـــاء وتخفيـف كضـارب عبـد عمـرو
وتـرك القبـح والتجـويـــز شرط والاستفهـام فـــانتسبـــا لصـــدر
وتـــذكير وتـــأنيـــث وظـــرف وسلـب للمعـــارف شبـــه نكـــر
ومعنـــى الجنس والحدث المعـــر فخـــذ نظماً يحاكـــي عقـــد در

وقال ابن هشام في (تذكرته): في اكتساب التأنيث قد بسط الناس فقد فقالوا إنه منحصر في أربعة أقسام.

قسم المضاف بعض المؤنث وهو مؤنث في المعنى وتلفظ بالثاني وأنت تريده نحو قطعت بعض أصابعه و (إذا بعض السنين تعوقتنا) و ﴿يلتقطه بعض السيارة﴾[1].

وقسم هو بعض المؤنث وتلفظ بالثاني وأنت تريده، إلا أنه ليس مؤنثاً،

---

(١) سورة يوسف: آية ١٠.

وذلك نحو شرق صدر القناة، وقلنا إنه غير مؤنث لأن صدر القناة ليس قناة بخلاف بعض الأصابع فإنه يكون أصابع.

وقسم تلفظ بالثاني وأنت تريده، إلا أنه لا بعض ولا مؤنث، نحو اجتمعت أهل اليمامة.

والقسم الرابع، زاده الفارسي: وهو أن يكون المضاف كلا للمؤنث كقوله:

وهت عليه كل معصفة هو جاء ليس للبهازين

فأنث كلا لأنه المعصفات.

فائدة: قال بعضهم:

ثلاثة تسقط هاءاتها مضافة عند جميع النحاة
منها إذا قيل أبو عذرها وليت شعري وإقام الصلاة

باب المصدر

قال ابن هشام في (تذكرته): المصدر الصريح يقع في موضع الفاعل نحو ﴿ماءكم غورا﴾(١) والمفعول به نحو ﴿هذا خلق الله﴾ والمصدر المؤول كذلك في موضع الفاعل، نحو عسى زيد أن يقوم، والمفعول نحو ﴿وما كان هذا القرآن أن يفتري﴾(٢).

(فائدة) قال ابن هشام في (تذكرته): قال الجرجاني أقوى إعمال المصدر منونا لأنه نكرة كالفعل، ثم مضافاً لأن إضافته في نية الانفصال فهو نكرة أيضاً، ودونهما ما في أل.

---

(١) سورة الملك: آية ٣٠.

(٢) سورة يونس: آية ٣٧.

باب اسم الفاعل

قاعدة

قال ابن السراج (في الأصول): كل ما كان يجمع بغير الواو والنون نحو حسن وحسان فإن الأجود فيه أن تقول مررت برجل حسان قومه، من قبل أن هذا الجمع المكسر هو اسم واحد صيغ للجمع، ألا ترى أنه يعرب كإعراب الواحد المفرد، وما كان يجمع بالواو والنون نحو منطلقين فإن الأجود فيه أن تجعله بمنزلة الفعل المقدم، فتقول مررت برجل منطلق قومه.

باب التعجب

قول البصريين في أحسن بزيد يلزم منه شذوذ من أوجه:

أحدها: استعمال أفعل للصيرورة قياساً وليس بقياس، وإنما قلنا ذلك لأن عندهم أن أفعل أصله أفعل بمعنى صار كذا.

الثاني: وقوع الظاهر فاعلا لصيغة الأمر بغير لام.

الثالث: جعلهم الأمر بمعنى الخبر.

الرابع: حذف الفاعل في «أسمع بهم وأبصر» نقله من تعاليق ابن هشام.

باب أفعل التفضيل

قاعدة

ما صح فيه ما أفعله صح فيه أفعل به

قال ابن السراج في (الأصول) كل ما قلت فيه ما أفعله قلت فيه أفعل به، وهذا أفعل من هذا، وما لم تقل فيه ما أفعله لم تقل فيه هذا أفعل من هذا ولا أفعل به.

ضابط

استعمال أفعل التفضيل

قال ابن هشام في (تذكرته) قولهم إن أفعل التفضيل يستعمل مضافاً وبأل وبمن، يستثنى من استعماله بأل خير وشر فإني لم أرهما استعملا بأل للتفضيل.

باب أسماء الأفعال

قال ابن هشام في (تذكرته): اعلم أن ها وما وهاؤم نادر في العربية لا نظير له، ألا ترى أن غيره من صه ومه لا يظهر فيه الضمير البتة، وهو مع ندوره غير شاذ في الاستعمال ففي التنزيل ﴿هاؤم اقرءوا كتابيه﴾[1].

باب النعت

ضابط

جملة ما يوصف به

قال في (البسيط): جملة ما يوصف به ثمانية أشياء: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وهذه الثلاثة هي الأصل في الصفات لأنها التي تدخل في حد الصفة لأنها تدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود، وذلك لأن الغرض من الصفة الفرق بين المشتركين في الاسم، وإنما يحصل الفرق بالمعاني القائمة بالذوات والمعاني هي المصادر، وهذه الثلاثة هي المشتقة من المصادر، فهي التي توجد المعاني فيها.

والرابع: المنسوب كمكي وكوفي وهو في معنى اسم المفعول.

---

(١) سورة الحاقة: آية ١٩.

والخامس: الوصف بذي التي بمعنى صاحب.

والسادس: الوصف بالمصدر كرجل عدل، وهو سماعي.

والسابع: ما ورد من المسموع غيره كمررت برجل أيّ رجل

والثامن: الوصف بالجملة.

ضابط
أقسام الأسماء بالنسبة إلى الوصف

قال في (البسيط): الأسماء في الوصف على أربعة أقسام: ما يوصف ويوصف به، وهو اسم الإشارة، والمعرف بأل، والمضاف إلى واحد من المعارف إذا كان متصفاً بالحدث وما لا يوصف ولا يوصف به وهو ثواني الكنى، واللهم عند سيبويه، وما أوغل من الاسم في شبه الحرف، كأين وكم وكيف، والمضمرات، وما أحسن قول الشاعر:

أضمرت في القلب هوي شادن مشتغل بالنحو لا ينصف
وصفت ما أضمرت يوماً له فقال لي المضمر لا يوصف

وما يوصف ولا يوصف به، وهو الأعلام، وما يوصف به ولا يوصف وهو الجمل.

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل): الأسماء تنقسم أربعة أقسام.

قسم لا ينعت ولا ينعت به، وهو اسم الشرط واسم الاستفهام والمضمر وكل اسم متوغل في البناء وهو ما ليس بمعرب في الأصل ما عدا الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة.

وقسم ينعت به ولا ينعت، وهو ما لا يستعمل من الأسماء تابعاً، نحو بسن

وليطان ونائع من قولهم حسن بسن وشيطان ليطان وجائع نائع، وهي محفوظة لا يقاس عليها.

وقسم ينعت ولا ينعت به وهو العلم وما كان من الأسماء ليس بمشتق ولا في حكمه نحو ثوب وحائط، وما أشبه ذلك.

وقسم ينعت وينعت به وهو ما بقي من الأسماء.

وقال ابن هشام في (تذكرته) المعارف أقسام.

قسم لا ينعت بشيء وهو المضمر.

وقسم ينعت بشيء واحد وهو اسم الإشارة خاصة ينعت بما فيه أل خاصة.

وقسم ينعت بشيئين وهو ما فيه أل ينعت بما فيه أل أو بمضاف إلى ما فيه أل.

وقسم ينعت بثلاثة أشياء وهو شيئان أحدهما العلم ينعت بما فيه أل وبمضاف وبالإشارة، والثاني المضاف ينعت بمضاف مثله وبما فيه أل وبالإشارة.

تقسيم
تبعية الصفة لموصوفها في الاعراب

قال في (البسيط) تبعية الصفة لموصوفها في الإعراب ثلاثة أقسام، ما يتبع الموصوف على لفظه لا غير، وهو كل معرب ليس له موضع من الإعراب يخالف لفظه، وما يتبع الموصوف على محله لا غير، وهو جميع المبنيات التي أوغلت في شبه الحرف كالإشارة وأمس والمركب من الأعداد وما لا ينصرف في الجر، وما يجوز أن يتبعه على لفظه وعلى محله وهو أربعة أنواع اسم لا والمنادى وما أضيف إليه المصدر واسم الفاعل.

باب التوكيد

تأكيد الضمير بضمير

قال ابن النحاس في (التعليقة) قاعدة: الضمير إذا أكد بضمير كان الضمير الثاني المؤكد من ضمائر الرفع لا غير، سواء كان الضمير الأول المؤكد مرفوعاً أو منصوباً أومجروراً، نحو قمت أنا ورأيتك أنت ومررت به هو.

فائدة ـ موطن لا يجوز فيه التوكيد اللفظي: قال ابن هشام في (تذكرته) لنا موطن لا يجوز فيه التوكيد اللفظي، وذلك قولك احذر الأسد، لا يجوز لك في هذا الكلام أن تكرر الاسم المحذر منه، لئلا يجتمع البدل والمبدل منه، لأنهم جعلوا التكرار نائباً من الفعل.

فائدة ـ التأكيد اللفظي أوسع من المعنوي: قال الأندلسي: التأكيد اللفظي أوسع مجالا من التأكيد المعنوي لأنه يدخل في المفردات الثلاث وفي الجمل ولا يتقيد بمظهراً أو مضمر معرفة أو نكرة، بل يجوز مطلقاً، إلا أن السماع في بعضها أكثر، فلا يكاد يسمع أو ينقل إن إن زيداً قائم وإنما أكثر ما يأتي في تكرير الاسم أو الجملة.

ضابط

أقسام الاسم بالنسبة إلى التوكيد

قال ابن الدهان في (الغرة): الاسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام.

قسم يوصف ويؤكد كزيد والرجل.

وقسم يوصف ولا يؤكد كرجل.

وقسم يؤكد ولا يوصف كالمضمر.

قاعدة
اجتماع ألفاظ التوكيد

قال ابن هشام في (تذكرته): إذا اجتمعت ألفاظ التوكيد بدأت بالنفس فالعين فكل فأجمع فأكتع فأبصع فأبتع، وأنت مخير بين أبتع وأبصع فأيهما شئت قدمته، فإن حذفت النفس أتيت بما بعدها مرتباً، أو العين فكذلك، أو كلا فكذلك، أو أجمع لم تأت بأكتع وما بعده، لأن ذلك تأكيد لأجمع فلا يؤتى به دونها، ذكره ابن عصفور في (شرح الجمل).

باب العطف
أقسام العطف

أحدها: العطف على اللفظ وهو الأصل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد بالخفض، وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاءني من امرأة ولا زيدُ إلا الرفع عطفاً على الموضع، لأن من الزائدة لا تعمل في المعارف، وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعاً، نحو ما زيد قائماً (لكن) أو (بل) قاعد، لأن في العطف على اللفظ إعمال ما في الموجب، وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ، والصواب الرفع على إضمار مبتدأ.

الثاني: العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب، وله ثلاثة شروط.

أحدها: إمكان ظهور ذلك المحل في الفصيح، فلا يجوز مررت بزيد وعمراً لأنه لا يجوز مررت عمراً.

الثاني: أن يكون الموضع بحق الأصالة، فلا يجوز هذا الضارب زيد

وأخيه، لأن الوصف المستوفي لشروط العمل، الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل.

الثالث: وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل، فلا يجوز أن زيداً وعمرو قائمان، لأن الطالت لرفع عمرو هو الابتداء، والابتداء هو التجرد، والتجرد قد زال بدخول أن.

الثالث: العطف على التوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك.

قاعدة

انفراد الواو عن أخواتها باحكام

الواو أصل حروف العطف ولهذا انفردت عن سائر حروف العطف بأحكام.

أحدها: احتمال معطوفها للمعية والتقدم والتأخر.

الثاني: اقترانها بإما نحو ﴿إما شاكرا وإما كفوراً﴾[٢].

الثالث: اقترانها بلا إن سبقت ينفي ولم يقصد المعية، نحو ما قام زيد ولا عمرو، ليفيد أن الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق، وإذا فقد أحد الشرطين امتنع دخولها، فلا يجوز قام زيد ولا عمرو، ولا ما اختصم زيد ولا عمرو.

الرابع: اقترانها بلكن نحو ﴿ولكن رسول الله﴾[٢].

---

(١) سورة الأحزاب آية ٤.

(٢) سورة الإنسان: آية ٣.

الخامس: عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط كمرت برجل قام زيد وأخوه.

السادس: عطف العقد على النيف نحو أحد وعشرون.

السابع: عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها نحو (على ربعين مسلوب وبال لي).

الثامن: عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو (فقدان مثل محمد ومحمد).

التاسع: عطف مالا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو، وجلست بين زيد وعمرو.

العاشر والحادي عشر: عطف العام على الخاص وبالعكس نحو ﴿رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات﴾ (١) ﴿وملائكته وجبريل وميكال﴾ (٢) ويشاركها في هذا الحكم الأخير (حتى) كمات الناس حتى الأنبياء، فإنها عاطفة خاصا على عام.

الثاني عشر: عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل آخر يجمعهما معنى واحد نحو (وزججن الحواجب والعيونا) أي وكحلن العيون والجامع بينهما التحسين.

الثالث عشر: عطف الشيء على مرادفه نحو (وألفى قولها كذبا ومينا).

الرابع عشر: عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله (عليك ورحمة الله السلام).

الخامس عشر: عطف المخفوض على الجوار نحو ﴿وامسحوا برءوسكم وأرجلكم﴾ (٣).

---

(١) سورة نوح: آية ٢٨.

(٢) سورة البقرة: آية ٩٨.

(٣) سورة المائدة: آية ٦.

السادس عشر: ذكر أبو علي الفارسي أن عطف الجملة الإسمية على الفعلية وبالعكس يجوز بالواو فقط دون سائر الحروف، نقله عنه ابن جني في (سر الصناعة)، وفي (تذكرة) ابن الصائغ عن (شرح الجمل) للأعلم: أصل حروف العطف الواو ولا تدل على أكثر من الجمع والاشتراك، وأما غيرها فيدل على الاشتراك وعلى معنى زائد كالترتيب والمهلة والشك والإضراب والاسندراك والنفي، فصارت الواو بمنزلة الشيء المفرد وباقي الحروف بمنزلة المركب، والمفرد أصل المركب.

ضابط
حروف تعطف بشروط

قال ابن هشام في (تذكرته) من حروف العطف ما لا يعطف إلا بعد شيء خاص وهو (أم) بعد همزة الاستفهام.

ومنها مالا يعطف إلا بعد شيئين وهو (لكن) بعد النفي والنهي خاصة.

ومنها مالا يعطف إلا بعد ثلاث وهو (لا) بعد النداء والأمر والإيجاب.

ومنها مالا يعطف إلا بعد أربعة وهو (بل) بعد النفي والنهي والإثبات والأمر.

ضابط
اقسام حروف العطف

قال ابن الخباز حروف العطف أربعة أقسام.

قسم يشرك بين الأول والثاني في الإعراب والحكم وهو الواو والفاء وثم وحتى.

وقسم يجعل الحكم للأول فقط وهو «لا».

وقسم يجعل الحكم للثاني فقط وهو بل ولكن.
وقسم يجعل الحكم لأحدهما لا بعينه وهو إما، واو، وأم.

ضابط
ما يتقدم على متبوعه في التوابع

قال ابن هشام في (تذكرته): ليس في التوابع ما يتقدم على متبوعه إلا المعطوف بالواو لأنها لا ترتب.

فائدة - متى يجوز الضمير المنفصل على الظاهر: قال الأبذي في (شرح الجزولية): لا يجوز عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو ويجوز فيما عدا ذلك. قال ابن الصائغ في (تذكرته): وأورد شيخنا شهاب الدين عبد اللطيف على قوله تعالى ﴿ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم﴾ [1] وقوله تعالى ﴿يخرجون الرسول وإياكم﴾ [2] قال ابن الصائغ وعندي أنه ينبغي أن ينظر في علة منع ذلك حتى يتخلص هل هذا داخل تحت منعه فلا يلتفت إليه، أوْ ليس بداخل فيدور الحكم مع العلة، والذي يظهر من التعليل أن الواو لما كانت لمطلق الجمع فكان المعطوف مباشراً بالعمل، ولا يجوز العمل في الضمير وهو منفصل مع إمكان اتصاله، أما في غير الواو فليس الأمر معها كذلك كقولك زيد قام عمرو ثم هو، وقوله تعالى ﴿وإنا أو إياكم لعلى هدى﴾ [3] فتجيء إلى الآيتين فنجد المكانين مكاني، ثم لأن المقصود وكذلك الآية الثانية المقصود ترتيب المتعاطفين من جهة شرفهما والبداءة بما هو أشفع في الرد على فاعل ذلك، وإذا تلخص

---

(١) سورة النساء: آية ١٣١.
(٢) سورة الممتحنة: آية ١.
(٣) سورة سبأ: آية ٢٤.

ذلك، لم يكن فيها رد على الأبذي ويحمل المنع على ما إذا لم يقصد بتقديم احد المتعاطفين معنى ما، وهذا تأويل حسن لكلامه موافق للصناعة وقواعدها ـ انتهى.

فائدة ـ في اقسام الواوات: قال بعضهم:

وممتحن يوما ليهضمني هضما عن الواو كم قسم نظمت له نظما
فقسمتها عشرون ضربا تتابعت فدونكها إني لأرسمها رسما
فأصل وإضمار وجمع وزائد وعطف وواو الرفع في الستة الاسما
ورب ومع قد نابت الواو عنهما وواوك في الأيمان فاستمع العلما
وواوك للإطلاق والواو ألحقت وواو بمعنى أو فدونك والحزما
وواو أتت بعد الضمير لغائب وواوك في الجمع الذي يورث السقما
وواو الهجا والحال واسم لما له وساسان من دون الجهال به يسمى
وواوك في تكسير دار وواو إذ وواو ابتداء ثم عدى بها ثما

باب عطف البيان

قال الأعلم (في شرح الجمل): هذا الباب يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيون.

قاعدة
عطف البيان لا يكون إلا بعد مشترك

قال الأعلم عطف البيان لا يكون إلا بعد مشترك.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

باب البدل

قال في (البسيط): تنحصر مسائل البدل في اثنين وثلاثين مسئلة، وذلك لأن البدل أربعة، وكل واحد منها ينقسم باعتبار التعريف والتنكير أربعة، وباعتبار الإظهار والإضمار أربعة، وثمانية في أربعة باثنين وثلاثين وأمثلتها مجملة جاءني زيد أخوك، ضربت زيدا رأسه، أعجبني زيد علمه، رأيت زيدا الحمار، جاءني رجل غلام لك، ضربت رجلا يدا له، أعجبني رجل علم له ضربت رجلا حمارا. كرهت زيدا غلاما لك. ضربت زيدا يدا له، أعجبني زيد علم له، رأيت زيداً حماراً: جاءني رجل أخوك، ضربت رجلا رأسه، أعجبني رجل علمه، رأيت رجلا الحمار، قام زيد أخوك، زيد ضربته إياه، ضربت زيدا إياه، ضربته زيدا. أعجبني يدز رأسه، يد زيد قطعته إياها، الرغيف أكلته ثلثه، ثلث الرغيف اكلت الرغيف إياه. أعجبني زيد علمه، جهل الزيدين كرهتها إياه، زيد كرهته جهله، جهل زيد كرهت زيدا إياه، أعجبني زيد الحمار، زيد الحمار كرهته إياه، كرهت زيدا إياه، زيد كرهته حماره، ثلث الرغيف أكلت الرغيف إياه، جهل زيد كرهت زيدا إياه، الحمار كرهت زيدا إياه.

فائدة - البدل على نية تكرار العامل: قال الأعلم في (شرح الجمل) الدليل على أن البدل على نية تكرار العامل ثلاثة أدلة، شرعي، ولغوي وقياسي، فالشرعي قوله تعالى ﴿اتبعوا المرسلين اتبعوا﴾[1] الآية «وقال الملاء الذين استكبروا اللذين استضعفوا لمن آمن منهم» واللغوي قول الشاعر:

إذا ما مات ميت من تميم ... فسرك أن يعيش فجيء بزاد
بخبز أو بتمر أو بسمن ... أو الشيء الملفف في البجاد

والقياس يا أخانا زيد، لو كان في غير نية النداء، لقال يا أخانا زيدا.

---

(١) سورة يس: آية ٢٠.

(فائدة) قال ابن الصائغ في (تذكرته) نقلت من خط ابن الرماح: لا يخلو البدل أن يكون توكيدا أو بيانا أو استدراكاً، فالبعض والاشتمال يكونان توكيدا وبياناً والغلط والبداء والنسيان لا يكون إلا استدراكاً، فالتوكيد ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾[1] ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع﴾[2] والبيان أعجبتني الجارية وجهها أو عقلها.

باب النداء

قاعدة

قال في (المفصل) لا ينادي ما فيه الألف واللام إلا الله وحده، لأنهما لا يفارقانه.

قاعدة

يا أصل حروف النداء

أصل حروف النداء (يا) ولهذا كانت أكثر أحرفه استعمالا، ولا يقدر عند الحذف سواها، ولا ينادى اسم الله عز وجل واسم المستغاث وأيها وأيتها إلا بها، ولا المندوب إلا بها أو بوا، وفي (شرح الفصول) لابن أياز: قال النحاة (يا) أم الباب ولها خمسة أوجه من التصرف.

أولها: نداء القريب والبعيد بها.

وثانيها: وقوعها في باب الاستغاثة دون غيرها.

وثالثها: وقوعها في باب الندبة.

---

(١) سورة التوبة: آية ٢١٧.

(٢) سورة آل عمران: آية ٩٧.

ورابعها: دخولها على أي.

وخامسها: أن القرآن المجيد مع كثرة النداء فيه لم يأت فيه غيرها.

(فائدة) قال الجزولي: إذا رفعت الأول من نحو يا زيد عمرو فتنصب الثاني من أربعة أوجه، وزاد بعضهم خامسا، وهي البدل وعطف البيان والنعت على تأويل الاشتقاق والنداء المستأنف وإضمار أعني، وأضعفها النعت وهو الذي أسقطه لأن العلم لا ينعت به، فإذا نصبت الأول فتنصبه من وجه واحد على أنه منادى مضاف على تأويلين، إما إلى محذوف دل عليه ما أضيف إليه الثاني وتنصب الثاني على ما كنت تنصبه مع الرفع من الأوجه الخمسة، والتأويل الثاني أن يكون مضافا إلى ما بعد الثاني ويكون توكيد الأول مقحما بينه وبين ما أضيف إليه.

ضابط
أقسام الأسماء بالنسبة إلى ندائها

قال ابن الدهان في (الغرة): الأسماء على ضربين، ضرب ينادى، وضرب لا ينادي. فالذي ينادي على ثلاثة مراتب، مرتبة لا بد من وجود (يا) معها نحو النكرة وأسماء الإشارة عندنا، ومرتبة لا بد من حذف (يا) معها وهو اللهم (وأي) في قولك اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، وضرب يجوز فيه الأمران.

(فائدة) قال ابن هشام في (تذكرته) لا يجوز عندي نداء اسم الله إلا (بيا).

ضابط

تابع المنادى المبني

في (تذكرة) ابن هشام ـ تابع المنادى المبني على خمسة أقسام.

قسم يجب نصبه على الموضع وهو المضاف الذي ليس بأل.

وقسم يجب اتباعه على اللفظ وهو أي.

وقسم على تقديرين يجوز اتباعه على اللفظ واتباعه على المحل، وهو اسم الإشارة.

وقسم يجوز اتباعه على اللفظ واتباعه على المحل مطلقا وهو النعت والتوكيد، وعطف البيان المفردة مطلقا، والنسق المفرد الذي بأل.

وقسم يحكم له بحكم المنادى المستقل، وهو البدل والنسق الذي بغير أل.

ضابط

حذف حرف النداء

قال ابن فلاح في (المغني): يجوز حذف حرف النداء مع كل منادى إلا في خمسة مواضع النكرة المقصودة والنكرة المبهمة واسم الإشارة عند البصريين والمستغاث والمندوب، انتهى. وزاد ابن مالك المضمر.

وفي (تذكرة) ابن الصائغ: حذف حرف النداء من الاسم الأعظم نص على منعه ابن معط في (درته) وعلل منع ذلك في (الدرة) أيضاً بالاشتباه وقرره ابن الخباز بأنه بعد حذف حرف النداء يشتبه المنادى بغير المنادى، واعترض عليه بأنك تقول الله اغفر لي فلا يقع فيه اشتباه ولبس.

قال ابن الصائغ: ولابن معط أن يقول لما وقع اللبس في بعض المواضع طرد الباب لئلا يخلف الحكم ـ انتهى.

قال: والعلة في ذلك أنهم لما حذفو (يا) عوضوا الميم فكرهوا أن يقولوا لله بالحذف لما فيه من حذف العوض والمعوض.

قال ابن الصائغ: يعني تعويضهم من حرف النداء دلنا على أنهم قصدوا أن لا يحذفوا الحرف بالكلية، وقد قال ابن النحاس في (صناعة الكتاب) ما نصه جواز ذلك، فإنه قال في قولك سبحان الله العظيم، أنه لا يجوز الجر على البدل من الكاف ويجوز النصب على القطع والرفع على تقدير يا الله ـ انتهى.

قاعدة

الأصل في حذف حرف النداء

قال ابن النحاس في (التعليقة) أصل حذف حرف النداء في نداء الأعلام ثم كل ما أشبه العلم في كونه لا يجوز أن يكون وصفا لأي وليس مستغاثا به ولا مندوبا يجوز حذف حرف النداء معه.

باب الندبة

قال ابن يعيش الندبة نوع من النداء فكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوبا، إذ ليس كل ما ينادى يجوز ندبته، لأنه يجوز أن ينادى المنكور والمبهم، ولا يجوز ذلك في الندبة.

وقال الأبذي في (شرح الجزولية): المندوب يشرك المنادى في أحكام وينفرد بإلحاق الف الندبة.

باب الترخيم

قال المهلبي:

إن اسمـــاء تـــوالت عشـرة	لم تـرخـم عنـد أهـل الخبرة
مبهـم تمت نعـت بعـده	والمضـافـان معـا والنكـرة
ثم شبـه المضـاف خـالـص	والثلاثـي ومنـدوب التـرة
بحتـذيـه مستغـاث راحـم	وإذا كـانـت جميعـاً مضمـره

فائدة ـ أكثر الأسماء ترخيما: قال ابن فلاح في (المغني) قالوا أكثر ما رخمت العرب ثلاثة أشياء وهي حارث ومالك وعامر.

باب الاختصاص

قال ابن يعيش: قد أجرت العرب أشياء اختصوها على طريقة النداء لاشتراكهما في الاختصاص فاستعير لفظ أحدهما للآخر من حيث شاركه في الاختصاص، كما أجروا التسوية مجرى الاستفهام إذ كانت التسوية موجودة في ظل الاستفهام، وذلك قولك أزيد عندك أم عمرو، وأزيد أفضل أم خالد فالشيئان اللذان تسأل عنهما قد استوى علمك فيهما، ثم تقول ما أبالي أقمت أم قعدت، وسواء علي أقمت أم قعدت، فأنت غير مستفهم وإن كان بلفظ الاستفهام لتشاركهما في التسوية، لأن معنى قولك لا أبالي أفعلت أم لم تفعل، أي هما مستويان في علمي، فكما جاءت التسوية بلفظ الاستفهام لاشتراكهما في معنى التسوية، كذلك جاء الاختصاص بلفظ النداء لاشتراكهما في معنى الاختصاص وإن لم يكن منادى ـ انتهى.

قاعدة

ما نصبته العرب في الاختصاص

قال ابن فلاح في (المغنى) قال أبو عمرو: إن العرب إنما نصبت في الاختصاص أربعة أشياء، وهي معشر وآل وأهل وبنو. ولا شك أن العرب قد نصبت في (الاختصاص) غيرها وعبارة ابن النحاس في (التعليقة) أكثر الأسماء دخولا في هذا الباب هذه الأربعة.

باب العدد

قال في (البسيط): إدخال التاء في عدد المذكر وتركها في عدد المؤنث للفرق وعدم الإلباس، قال وهذا من غريب لغتهم، لأن التاء علامة التأنيث وقد جعلت هنا علما للتذكير، قال وهذا الذي قصد الحريري بقوله: الموطن الذي يلبس فيه الذكران براقع النسوان، وتبرز ربات الحجال بعمائم الرجال. قال: ونظيره أنهم خصوا جمع فعال في المؤنث بأفعل كذراع وأذرع، وفي المذكر بأفعلة كعماد وأغمدة، كإلحاقهم علامة التأنيث في عدد المذكر وحذفها من عدد المؤنث. ومما وجهوا به مسئلة العدد قبل تعليقه على معدود مؤنث بالتاء لأنه جماعة والمعدود نوعان مذكر ومؤنث، فسبق المذكر لأنه الأصل إلى العلامة فأخذها ثم جاء المؤنث فكان ترك العلامة له علامة، ومسئلة الجمع أنهم قصدوا أن يصير مع المذكر تأنيث لفظي ومع جمع المؤنث تأنيث معنوي فيعتدلان لمقابلة الجمع بالجمع والتأنيث بالتأنيث.

فائدة ـ هجر جانب الاثنين: قال ابن الخباز الاثنان هجر جانبه في موضعين.

الأول أن كسور الأعداد من الثلاثة إلى العشرة بنوا منها صيغ الجمع من ثلاثين إلى تسعين ولم يقولوا من الاثنين ثنيين.

والثاني أن من الثلاثة إلى العشرة اشتقت من ألفاظها الكسور فقيل ثلث وربع إلى العشر، ولم يقل في الاثنين ثني بل نصف، نقله ابن هشام في (تذكرته).

(فائدة) في (تذكرة ابن الصائغ) (اثنا عشر) كلمتان من وجه، ولذلك وقع الإعراب حشوا وكلمة من وجه أي مجموعها دال على شيء واحد وهو هذه الكمية.

(فائدة) وفيها أيضا العدد معلوم المقدار مجهول الصورة ولذلك جرى مجرى المبهم.

ضابط
(ال) في العدد

قال ابن هشام في (تذكرته) «ال» في العدد على ثلاثة أقسام، تارة تدخل على الأول ولا يجوز غير ذلك، وهو العدد المركب نحو الثالث عشر، وتارة على الثاني ولا يجوز غير ذلك وهو المضاف نحو خمسمائة الألف، وتارة عليهما وهو العدد المعطوف نحو (إذا الخمس والخمسين جاوزت فارتقب).

باب الإخبار بالذي والألف واللام
ضابط

قال أبو حيان ـ من النحويين من عد ما لا يصح أن يخبر عنه.

ومنهم من شرط في ما يصح الإخبار عنه شروطا، فالذي عد قال الذي لا يصح الإخبار عنه الفعل، والحرف، والجملة، والحال والتمييز والظرف غير المتمكن، والعامل دون معموله، والمضاف دون المضاف إليه، والموصوف

دون صفته، والموصول دون صلته، واسم الشرط دون شرطه، والصفة والبدل وعطف البيان والتأكيد، وضمير الشأن والعائد إذا لم يكن غيره، والمسند إليه الفعل غير الخبري ومفعوله، والمضاف إلى المائة، والمجرور بربّ وبله، وأيما رجل، وكيف وكم وأين، والمصدر الواقع موقع الحال، وفاعل نعم وبئس، وفاعل فعل التعجب، وما للتعجب، والمجرور بكاف التشبيه وبحتى وبمذ ومنذ، واسم الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر اللواتي تعمل عمل الفعل، والمجرور بكل المضاف إلى مفرد، وأقل رجل وشبهه، واسم لا وخبرها، والاسم الذي ليس تحته معنى، والمصدر والظرف اللازمان للنصب، والاسم الذي إظهاره ثان عن إضماره، والاسم الذي لا فائدة في الإخبار عنه، والاسم المختص بالنفي، والمجرور في نحو كل شاة وسلختها ولا المعطوف في باب رب على مجرورها ولو كان مضافا للضمير نحو رب أخيه.

والذي شرط شروطا ـ قال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع هي اثنا عشر شرطاً، أن لا يكون تضمن حرف صدر، وأن يكون اسما متصرفا لا من المستعمل في النفي العام، وأن يكون مما يصح تعريفه لا مما دخل عليه ما لا يدخل على المضمرات، وأن يكون في جملة خبرية، ولا يكون صفة. ولا بدلا، ولا عطف بيان، وأن لا يضمر على أن يفسر ما بعده. وأن لا يكون ضميراً رابطا، ولا مضافا إلى اسم رابط، وأن لا يكون من ضمير الجملة، ولا مصدراً خبره محذوف قد سدت الحال مسده ـ انتهى.

قال: وفيه تداخل وينحصر في شرطين أحدهما أن يكون الاسم يصح مكانه مضمر، والثاني أن يكون يصح جعله خبراً للموصول.

ضابط
ما يجوز الاخبار عنه

قال أبو حيان حصر بعضهم ما يجوز الإخبار عنه فقال يجوز في فاعل الفعل اللازم الخبري، وفي متعلق المتعدي بجميع ضروبه من متعد إلى اثنين وثلاثة، والمفعول الذي لم يسم فاعله، وفي باب كان وإن وما والمصدر والظرف المتمكنين، والمضاف إليه، وفي البدل والعطف، والمبتدأ والخبر، والمضمر، وحادي عشر وبابه، وفي باب الإعمال، والمصدر النائب، والعامل والمعمول من الأسماء، وأشياء مركبة من المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل والاستفهام.

ضابط
الفرق بين أل والذي في الاخبار

زعم أبو علي وغيره: أن كل ما يخبر عنه بأل يخبر عنه بالذي، وقال أبو حيان (الذي) أعم في باب الإخبار لأنها تدخل على الجملة الإسمية والفعلية، وأل لا تدخل إلا على الجملة المصدرة بفعل متصرف مثبت، قال وذكر الأخفش موضعا يصلح لأل ولا يصلح للذي قال تقول ـ مررت بالقائم أبواه لا القاعدين، ولو قلت مررت بالتي قعد أبواها لا التي قاما، لم يصح، فإذا أخبرت عن زيد في قولك قامت جارتا زيد لا قعدتا، قلت القائم جارتا لا القاعدتان زيد، ولو قلت الذي قامت جارتاه لا التي قعدتا زيد، لم يجز لأنه لا ضمير يعود على الذي من الجملة المعطوفة، فقد صار لكل من الذي ومن أل عموم تصرف ودخول ما لم يدخل في الآخر لكن ما اختصت به الذي أكثر. وذكر الأخفش أيضاً أنه قد يخبر بأل لا بالذي في قولك المضروب الوجه زيد، ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد، وقال ابن السراج

في المسئلة الأولى: مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين، إنه شاذ خارج عن القياس.

قال: وهو قول المازني وكل من يرتضي قوله، وقد كان ينبغي أن لا يجوز قولك المضروب الوجه زيد، قال ولكنه حكى عن العرب وكثر كلامهم حتى صار قياسا فيما هو مثله، فلهذا لا يقاس عليه الفعل، قال الأستاذ أبو الحسن ابن الصائغ: فهذا شيء يحدث مع أل ولم يكن كلام قبل أل فيه اسم يجوز الإخبار عنه بأل، ولا يجوز بالذي قال، فلا يرد هذا على أبي علي وغيره ممن زعم أن كل ما يخبر عنه بأل تخبر عنه بالذي، ولكن إذا نظرت لما وقعت فيه أل ولا يقع في موضعها الذي كان كذلك ـ انتهى.

باب التنوين

قال ابن الخباز في (شرح الدرة): التنوين حرف ذو مخرج وهو نون ساكنة، وجماعة من الجهال بالعربية لا يعدونه حرف معنى ولا مبنى لأنهم لا يجدون له صورة في الخط، وإنما سمي تنوينا لأنه حادث بفعل المتكلم والتفعيل من أبنية الأحداث. وفي (البسيط) التنوين زيادة على الكلمة كما أن النفل زيادة على الفرض.

ضابط
ما يراد به التنوين اذا أطلق

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): متى أطلق التنوين فإنما يراد به تنوين الصرف، وإذا أريد غيره من التنوينات قيد فقيل تنوين التنكير، تنوين المقابلة، تنوين العوض، وكذلك الألف واللام متى أطلقتا إنما يراد التي للتعريف وإذا أريد غيرها قيد بالموصولة أو الزائدة.

ضابط

أقسام التنوين

قال ابن الخباز في (شرح الجزولية) أقسام التنوين عشرة، تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض، وتنوين الترنم، والتنوين الغالي، وتنوين المنادي عند الاضطرار، وتنوين ما لا ينصرف عند الاضطرار، والتنوين الشاذ كقول بعضهم «هؤلاء قومك» حكاه أبو زيد، وفائدته تكثير اللفظ، كما قيل في ألف قبعثري، وتنوين الحكاية، مثل أن تسمى رجلا بعاقلة لبيبة فإنك تحكي اللفظ المسمى به، وقال بعضهم نظما:

أقسام تنوينهم عشر عليك بها ... فإن تحصيلها من خير ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمنكر زد ... ورنم أو احك اضطرر غال وما همزا

ضابط

مواضع حذف التنوين

قال ابن هشام وغيره: يلزم حذف التنوين في مواضع لدخول أل، وللإضافة ولمانع الصرف وللوقف في غير النصب وللاتصال بالضمير نحو ضاربك، ممن قال إنه غير مضاف، ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به ابن أو ابنة مضافا إلى علم، ولدخول لا، وللنداء وقال المهلبي:

ثمانية تنوينها - دمت - تحذف ... مع اللام تعريفا وما ليس يصرف
وما قد بنى منه المنادي واسم لا ... وفي الوقف رفعا ثم خفضا يخفف
ومن كل موصوف بابن مجاورا ... فريدا به التذكير والكبر يعرف
قد اكتنفته كنيتان أو اغتدى ... متى علمين أو بالألقاب يكنف
قد ائتلفا فبه أو اختلفا معا ... وثامنها نون المضافات توصف

باب نوني التوكيد

ضابط

ما لا تدخله النون الخفيفة

قال الزجاجي في (الجمل) كل موضع دخلت النون الثقيلة دخلت النون الخفيفة إلا في الاثنين المذكرين، والمؤنثين، وجماعة النساء، فإن الخفيفة لا تدخلها.

ضابط

الحركة التي تكون قبل نوني التوكيد

قال ابن عصفور يستثنى من قولنا لا يكون من قبل نوني التوكيد إلا مفتوحا أربعة مواضع. إذا اتصل بالفعل ضمير الجمع المذكر فإن ما قبلها يكون مضموما، أو ضمير الواحدة المخاطبة، فإن ما قبلها يكون مكسورا، أو ضمير الاثنين، أو ضمير جمع المؤنث، فإن ما قبلها في الصورتين لا يكون إلا ألفا.

(فائدة) قال ابن الدهان في (الغرة): دخول نون التوكيد في اسم الفاعل نحو (أقائلن احضروا الشهودا) نظير دخول نون الوقاية عليه في قوله (أمسلمني إلى قومي شراحي)

باب نواصب الفعل المضارع

قاعدة

ما تتميز به أن عن أخواتها

(أن) أصل النواصب للفعل وأم الباب بالاتفاق كما نقله أبو حيان في (شرح التسهيل) ومن ثم اختصت بأحكام.

منها: إعمالها ظاهرة ومضمرة، وغيرها لا ينصب إلا مظهرا.

ومنها أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف والمجرور اختيارا قياسا على أن المشددة بجامع اشتراكهما في المصدرية والعمل، نحو أريد أن عندي نقعد، وأن في الدار تقعد، ولم يجوِّز أحد ذلك في سائر الأدوات إلا اضطرارا.

ضابط

أحوال اذن

قال الأندلسي في (شرح المفصل): (إذن) لها ثلاثة أحوال.

حال تنصب فيها البتة، وهي عند توفر الشرائط الخمس، أن تكون جوابا، وأن لا يكون معها حرف عطف، وأن يعتمد الفعل عليها، وأن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير الهمز، وأن يكون الفعل مستقبلاً.

وحال لا تعمل فيه البتة، وهي عند اختلال أحد الشرائط.

وحال يجوز فيها الأمران وهو عند دخول حرف العطف عليها.

ثم لها ثلاثة أحوال أخرى أن تتقدم وأن تتوسط وأن تتأخر، فإن تقدمت وتوفرت بقية الشروط أعملت وإن توسطت أو تأخرت لم تعمل وضاهت في

هذه الأحوال ظننت وأخواتها التي تعمل في رتبتها وهو التقدم، ويجوز الإلغاء إذا فارقته، فكذلك إذا ابتدىء بها واعمد الفعل عليها في الجواب أعملت لوقوعها في رتبتها، وتلغى إذا فارقته، إلا أن للفعل فضلاً عليها بأنه يجوز فيه الإعمال والإلغاء و « إذن » لا يجوز فيها إذا فارقت الأول إلا الإلغاء لكون عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، خصوصاً إذا كانت عوامل الأسماء أفعالاً وعامل الفعل لا يكون إلا حرفاً.

وقال الشلوبين في (شرح الجزولية): اتسعت العرب في « إذن » اتساعاً لم تتسعه في غيرها من النواصب فأجازت دخولها على الأسماء نحو إذن عبدالله يقول ذلك. وعلى الأفعال وأجازوا دخولها على الحال وعلى المستقبل، وأجازوا أن تتأخر عن الفعل نحو أكرمك إذن، فهذه اتساعات في ـ إذن ـ انفردت بها دون غيرها من نواصب الأفعال، وأجازوا أيضاً فيها فصلها من الفعل بالقسم ولا يجوز ذلك في سائر نواصب الفعل، فلما اتسعوا في إذن هذه الاتساعات قويت بذلك عندهم فشبهوها بعوامل الأسماء الناصبة لقوتها بهذا التصرف الذي تصرفته، ولكن لا بكل عوامل الأسماء بل بظننت وأخواتها فقط فأجازوا فيها الإعمال والإلغاء، إلا أن (ظننت) إذا توسطت يجوز فيها الإعمال والإلغاء و (إذن) إذا توسطت يجب فيها الإلغاء لأن المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به فحطت عنها بأن ألغيت ليس إلا.

فائدة: يتصور في بعض الأفعال الداخلة عليه « إذن » أن تنصب وترفع وتجزم، وذلك نحو إن تأتني أكرمك وإذن أحسن إليك، يحتمل أن يكون إنشاء فيجوز النصب والرفع لأجل الواو ويحتمل التأكيد فتجزم ويحتمل الحال فترفع أيضاً.

ضابط
همزة أخرى لأن

قال عبداللطيف البغدادي في (اللمع الكاملية): ليس في الحروف الناصبة للفعل ما ينصب مضمراً إلا «أن» خاصة، كما أنه ليس فيها ما يجزم مضمراً سوى «أن» وليس في نواصب الفعل ما يلغى سوى إذن.

قال ذو اللسانين الحسين بن إبراهيم النظيري:

جـواب مـا استفهمـوا بفـاء   يكـون نصبـاً بلا امتـراء
كـالأمـر والنهـي والتمنـي   والعـرض والجحـد والدعـاء

ضابط
الأسباب المانعة من الرفع بعد حتى

قال أبو محمد ابن السيد: الأسباب المانعة من الرفع بعد حتى ستة، أربعة متفق عليها، واثنان مختلف فيها، فالأربعة المتفق عليها نفي الفعل الموجب للدخول نحو ما سرت حتى أدخلها، ودخول الاستفهام عليه نحو أسرت حتى تدخلها؟ والتقليل الذي يراد به النفي نحو قلما سرت حتى أدخلها، وأن تقع حتى موقعاً تكون فيه خبراً نحو كان سيري حتى أدخلها، والاثنان المختلف فيها الامتناع من جواز التقديم والتأخير، وأن يلحق الكلام عوارض الشك.

باب الجوازم

قاعدة

إن أم الباب وما تتميز به

(إن) أصل أدوات الشرط وأم الباب، قال ابن يعيش لأنها تدخل في مواضع الجزاء كلها وسائر حروف الجزاء لها مواضع مخصوصة، فـ (مَن) شرط فيمن يعقل، ومتى شرط في الزمان وليست إن كذلك بل تأتي شرطا في الأشياء كلها ـ انتهى.

وقال ابن القواس في (شرح الدرة): إنما كانت «إن» أصل أدوات الشرط لأنها حرف وأصل العاني للحروف، ولأن الشرط بها يعم ما كان عيناً أو زماناً أو مكاناً، ومن ثم اختصت بأمور.

منها جواز حذف الفعلين بعدها.

قال أبو بكر بن الأنباري: إنما صارت «إن» أم الجزاء لأنها بغلبتها عليها تنفرد وتؤدي عن الفعلين، يقول الرجل: لا أقصد فلاناً لأنه لا يعرف حق من يقصده فيقال له زره، وإن يراد وإن كان كذلك فزره، فتكفي إن من الشيئين ولا يعرف ذلك في غيرها من حروف الشرط ـ انتهى.

قال أبو حيان: وظاهر كلامه وكلام غيره أنه ليس مخصوصاً بالضرورة، لكن صرح الرضى بأنه خاص بالشعر.

ومنها: قال أبو حيان لا أحفظ أنه جاء فعل الشرط محذوفاً والجواب محذوفاً أيضاً بعد غير إن.

ومنها: جوز بعضهم حذف «إن» لكن الجمهور على منعه، ولا يجوز حذف غيرها من أدوات الشرط إجماعاً، كما لا يجوز حذف سائر الجوازم ولا حذف حرف الجر.

ومنها يجوز إيلاؤها الاسم على إضمار فعل يفسره ما بعده نحو ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾[1] ولا يجوز ذلك في غيرها من الأدوات إلا في الضرورة كما جزم به في (التسهيل).

قال ابن يعيش وأبو حيان: وخصت «إن» بالجواز لكونها في الشرط أصلاً.

ضابط

أدوات الشرط بالنسبة إلى ما

قال أبو حيان ادوات الشرط بالنسبة إلى ما على ثلاثة أقسام.

قسم لا تلحقه ما وهو من وما ومهما وأني.

وقسم تكون ما شرطا في عمله الجزم وذلك إذ وحيث.

وقسم يكون لحاق ما له على جهة الجواز وهو إن ومتى وأين وأي وأيان.

فائدة - ربط الفاء شبه الجواب بشبة الشرط: قال ابن هشام كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط، وذلك في نحو الذي يأتيني فله درهم، وبدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الإتيان، ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره، وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو «لئن أخرجوا لا يخرجون معهم» في إيذانها بما أراده المتكلم من معنى القسم.

فائدة - بعض الجمل لا تصح كونها شرطاً: قال ابن هشام في (تذكرته) بعض الجمل لا تصح أن تقع شرطاً، وذلك يقتضي عدم ارتباط طبيعي بينها وبين أداة الشرط، فاستعين على إيقاعها جواباً له برابط وهو الفاء، أو ما يخلفها، وهذا كمعنى التعدية.

---

(١) سورة التوبة: آية ٦

قاعدة

الجازم أضعف من الجار

الجازم أضعف من الجار، قاله ابن الخباز، وفرع عليه أنه لا يضمر البتة ولهذا أفسد قول الكوفيين أن فعل الأمر مجزوم بلام الأمر المضمرة، وذكره أبو حيان في (شرح التسهيل) وفرع عليه أنه لا يجوز الفصل بين لام الأمر والفعل لا بمعمول الفعل ولا بغيره، وإن روى عنهم الفصل بين الجار والمجرور بالقسم نحو قولهم اشتريته بوالله ألف درهم، فإن ذلك لا يجوز في اللام لأن عامل الجزم أضعف من عامل الجر. وفرع عليه الأخفش واختاره الشلوبين وابن مالك أن جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط لا بالأداة ـ وقال لأن الجار إذا كان لا يعمل عملين وهو أقوى من الجازم فالجازم أولى أن لا يعملها. وقال ابن النحاس في (التعليقة): الجازم في الأفعال نظير الجار في الأسماء وأضعف منه لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، وإذا كان حذف حرف الجر وإبقاء عمله ضعيفاً فإن يضعف حذف الجازم وإبقاء عمله أولى وأحرى.

قاعدة

اتصال المجزوم بجازمه أقوى من اتصال المجرور بجاره

قال ابن جنى في (كتاب التعاقب): اتصال المجزوم بجازمه أشد من اتصال المجرور بجاره، وذلك أن عوامل الاسم أقوى من عوامل الفعل، فلما قويت حاجة المجرور إلى جاره كانت حاجة المجزوم إلى جازمه أقوى، قال: وجواب الشرط أشد اتصالاً بالشرط من جواب القسم، وذلك أن جواب القسم ليس بمعمول للقسم، كما كان جواب الشرط معمولاً للشرط، فقولك لا أقوم من قولك أقسمت لا أقوم ليس اتصاله بأقسمت كاتصال الجواب

بالشرط، وإذا كان كذلك ولم يجز تقديم جواب القسم عليه مع كون القسم ليس عاملاً في جوابه، كان امتناع تقديم جواب الشرط عليه لكونه جواباً وكونه مجزوماً بالشرط أجدر.

باب الأدوات

قاعدة

الهمزة أصل أدوات الاستفهام

قال ابن هشام في (المغنى) الألف أصل أدوات الاستفهام ولهذا خصت بأحكام.

أحدها: جواز حذفها.

الثاني: أنها ترد لطلب التصور نحو أزيد قائم أم عمرو؟ ولطلب التصديق نحو أزيد قائم؟ وهل مختصة بطلب التصور نحو من جاءك؟ وما صنعت؟ وكم مالك؟ وأين بيتك؟ ومتى سفرك.

الثالث: أنها تدخل على الإثبات وعلى النفي ذكره بعضهم وهو منتقض بأم فإنها تشاركها في ذلك، نحو أقام زيد أم لم يقم.

الرابع: تمام التصدير بدليل أنها لا تذكر بعد أم التي للإضراب، كما يذكر غيرها. لا تقول قام زيد أم قعد، وتقول أم هل قعد؟ وأنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قدمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير نحو «أو لم ينظروا» «أفلم ينظروا» «أفلم يسيروا» «أثم إذا ما وقع»، وأخواتها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة نحو «وكيف تكفرون» «فأين تذهبون» «فهل يهلك إلا القوم الفاسقون»؟ هذا ما ذكره ابن هشام.

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل): الهمزة أصل أدوات الاستفهام وأم الباب وأعم تصرفاً وأقوى في باب الاستفهام، لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلها، وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعاً ويختص به وينتقل عنه إلى غير الاستفهام، نحو من وكم، وهل (فمَن) سؤال عمن يعقل وقد تنتقل فتكون بمعنى الذي، و (كم) سؤال عن عدد وقد تستعمل بمعنى، رب، وهل لا تسأل بها في جميع المواضع ألا ترى أنك تقول أزيد عندك أم عمرو؟ على معنى أيهما عندك، ولا يجوز في ذلك المعنى أن تقول هل زيد عندك أم عمرو، وقد تنتقل عن الاستفهام إلى معنى قد، نحو « هل أتي على الإنسان » أي قد أتى، وقد تكون بمعنى النفي نحو « هل جزاء الإحسان إلا الإحسان » وإذا كانت الهمزة أعم تصرفاً وأقوى في باب الاستفهام توسعوا فيها أكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأ والخبر ويكون الخبر فعلاً نحو أزيد قام، واستقبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لقلة تصرفها فلا يقال، هل زيد قام.

فائدة ـ حروف النفي: قال الأندلسي: حروف النفي ستة ـ اثنان لنفي الماضي وهما لم ولما، واثنان لنفي الحال وهما ما وإن، واثنان لنفي المستقبل وهما لا ولن.

فائدة ـ تفسير الكلام: قال الزنجاني شارح (الهادي): وقد يفسر الكلام بإذا تقول عسعس الليل إذا أظلم فتجعل أظلم تفسيراً لعسعس، لكنك إذا فسرت جملة فعلية مسندة إلى ضمير المتكلم بأي ضممت تاء الضمير فتقول، استكتمته سري أي سألته كتمانه بضم سألته، لأنك تحكي كلام المعبر عن نفسه وإذا فسرتها بإذا فتحت فقلت إذا سألته كتمانه لأنك تخاطبه، أي إنك تقول ذلك إذا نقلت ذلك الفعل.

وقال بعض الشارحين للمفصل: السر في ذلك أن (أي) تفسير فينبغي أن يطابق ما بعدها لما قبلها والأول مضموم فالثاني مثله، وإذا شرط تعلق بقول

المخاطب على فعله الذي ألحقه بالضمير فمحال فيه الضم وأنشد في ذلك المعنى:

إذا كنيت بـأي فعـلا تفسـره   فضـم تـاءك فيـه ضـم معتـرف
وإن تكـن بـإذا يـومـاً تفسره   ففتحـة التـاء أمـر غير مختلـف

وقد أورد ذلك الطيبي في حاشية (الكشاف) ثم ابن هشام في (المغني).

فائدة - مواضع لما: ذكر ابن عصفور أن لما خمسة وثلاثين موضعاً.

الأول: الاستفهامية.

الثاني: الموصولة.

الثالث: التي للتعجب.

الرابع: النكرة التي تلزمها الصفة نحو مررت بما معجب لك.

الخامس: الشرطية، وهي في هذه المواضع الخمسة تكون اسماً.

السادس: الكافة التي تدخل على العامل فتبطل عمله نحو إنما زيد قائم.

السابع: المسلطة، وهي التي تدخل على ما لا يعمل فتوجب له العمل وذلك حيث وإذ، وهي ضد التي قبلها.

الثامن: التي تدخل بين العامل ومعموله فلا تمنعه العمل ولا تفيد أكثر من التأكيد كقوله ﴿فبما رحمة﴾[1] ﴿فبما نقضهم﴾[2].

التاسع: التي تجري مجرى أن الخفيفة الموصولة بالفعل مثل يعجبني ما تصنع، أي يعجبني أن تصنع.

العاشر: التي يراد بها الدوام والاتصال، كقولك لا أكلمك ما ذر شارق.

الحادي عشر: التي تجري مجرى الصفة وهي ثلاثة أقسام.

---

(١) سورة آل عمران: آية ١٥٩.

(٢) سورة النساء: آية ١٥٥.

قسم يراد به التعظيم للشيء والتهويل نحو (لأمر ما يسود من يسود).

وقسم يراد به التحقيق نحو هل أعطيت إلا عطية ما.

وقسم لا يراد به واحد منهما بل يراد به التنويع، نحو ضربت ضرباً ما، أي نوعاً من الضرب.

الثاني عشر: النافية التي يعملها أهل الحجاز وتلغيها بنو تميم.

الثالث عشر: النافية التي لا يختلفون فيها أنها لا تعمل شيئاً نحو ما قام زيد.

الرابع عشر: الموجبة وهي التي تدخل على النفي فينعكس إيجاباً كما تدخل التي قبلها على الإيجاب فينعكس نفياً، وهي التي في قولك ما زال زيد قائماً، وأخواتها.

الخامس عشر: الداخلة بين المبتدأ والخبر نحو «وقليل ما هم».

السادس عشر: التي تتكون عوضاً من الفعل، في قولهم افعل هذا إما لا، إي إن كنت لا تفعل غيره.

السابع عشر: التي تدخل على إن الشرطية فتهيئها لدخول نون التوكيد على شرطها نحو «فإما ترين».

الثامن عشر: التي تدخل على ـ لم ـ فتصيرها ظرف زمان بعد أن كانت حرفاً نحو لما قمت قمت.

التاسع عشر والعشرون: التي تدخل على لو الامتناعية فتصير إلى التخصيص أو بمعنى لولا الامتناعية.

الحادي والعشرون: التي تدخل على كل فتصيرها ظرف زمان نحو، كلما جئت أكرمتك.

الثاني والعشرون، والثالث والعشرون: التي تدخل على إن فتفيد

معنى التحقير نحو قولك لمن يدعي النحو إنما قرأت الجمل، أو معنى الحصر نحو إنما زيد عالم.

الرابع والعشرون: التي تدخل على نعم وبئس نحو « فنعِمَّا هي » « بئسما اشتروا ».

الخامس والعشرون: التي توصل بمن الجارة فتصير بمعنى رب نحو، (وإنا لما نضرب الكبش ضربة).

السادس والعشرون: المحذوفة من أما نحو (ما ترى الدهر قد أباد معدا) انتهى ما ذكره ابن عصفور فلم يذكر الستة الباقية وجمع بعضهم لها معاني تسعة في بيت فقال:

تعجب بما أشرط زد صل أنكره واصفاً ونسبتهم أنف المصدرية واكففا

باب المصدر

قاعدة

المصدر أشد ملابسة للفعل

قال ابن جني في (الخصائص): المصدر أشد ملابسة للفعل من الصفة، ألا ترى أن الصفة نحو قولك مررت بإبل مائة، ومررت برجل أبي عشرة أبوه، ومررت بقاع عرفج كله، ومررت بصحيفة طين خاتمها، ومررت بحية ذراع طولها، وليس هذا مما يشاب به المصدر إنما هو ذلك الحدث الصافي كالضرب والقتل والأكل والشرب.

فائدة ـ إجراء سواء مجرى المصدر: قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) اعلم أن سواه أجرى عندهم مجرى المصدر فأخبر به عن اثنين فقيل زيد وعمر وسواء كما تقول زيد وعمرو خصيم، وفي سواء أمر

آخر اختص به أنه لا يرفع الظاهر إلا أن يكون معطوفاً على المضمر نحو مررت برجل سواء هو والعدم، إن خفضت كان نعتاً وكان في سواء ضمير وكان العدم معطوفاً على الضمير وهو توكيد، وإن رفعت سواء كان خبراً مقدماً وهو مبتدأ والعدم معطوف عليه، ولم يثن لأنه جرى عندهم مجرى المصدر وهذا يحفظ ولا يقاس عليه، ولا يجوز أن تقول زيد سواء وعمرو، على أن يكون سواء خبراً عنهما، كما لا تقول زيد قائمان وعمرو، لأن العامل في الخبر هو المبتدأ والمبتدأ هنا مجموع الاسمين، فقدم الخبر عليهما أو أخره عنهما ولا نجعله بينهما فتكون قد جعلت المعمول بين أجزاء العامل وهذا لا يجوز.

قاعدة

الأصل في مفعل المصدر والظرف

الاصل في مفعل للمصدر والزمان والمكان أن يكون بالفتح نحو المأكل والمشرب والمذهب والمخرج والمدخل، قال في (البسيط) وقد خرج عن هذا الأصل إحدى عشرة لفظة جاءت بالكسر وهي المنسك والمطلع في قراءة الكسائي والمجزر والمنبت والمشرق والمغرب والمسقط والمسكن والمرفق والمفرق والمسجد، قال ابن باشاذ: فهذه كلها تكسر إذا أردت بها المكان فإن أردت بها المصدر فتحت لا غير، قال صاحب البسيط: ولم يأت في أسماء الزمان والمكان مفعل بالضم إلا مع تاء التأنيث نحو مقبرة ومكرمة ومأدبة.

فائدة ما يشتق من المصدر: في (تذكرة) ابن الصائغ: يشتق من المصدر تسعة: الفعل واسم الفاعل: المثال واسم المفعول وصيغة المفاضلة والصفة المشبهة واسم المصدر واسم الآلة واسم الزمان والمكان واسم الشيء المعد للفعل كالمسجد اسم للبيت المعد للصلاة والسجود، فأما المسجد فاسم لمكان السجود وليس اسما لبيت بل لموضع السجود من البيت

فائدة - قال بعضهم:

أرى التفعال في المصـ ـدر بالفتح هو الباب
وتفعال بكسر التا ء في الأسماء إيجاب
وللتجفاف والتقصا ر والتلقاق أرباب
وتنبال وتلقام وتلقاب لمن عابوا
وتمثال وتمساح وتمراد وتضراب
وتبراك وتعشار وترتاع بها عابوا
وتبيان وتهواء وتلقاء إذا آبوا

فهذه ستة عشرة اسماً مكسورة الأوائل بل لا يكاد يوجد في الكلام غيرها، وما سواها تأتي مصادر وهي مفتوحات أبداً مثل التذكار والتسباب ونحوهما.

باب الصفات

في (الصحاح): البأساء الشدة قال الأخفش بني على فعلاء، وليس له أفعل لأنه اسم كما قد يجيء أفعل في الأسماء وليس معه فعلاء نحو أحمد.

فائدة - القول في الصفة المشبهة: قال في (البسيط): التركيب يقتضي أن يبلغ عدد الصفة المشبهة مائتين وثلاثة وأربعين بناء، وذلك أن معمول الصفة إما محلي بالألف واللام أو مضافاً أو مجرداً عن كل واحد منهما وكل واحد من هذه الثلاثة قد يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، فهذه تسعة أحوال باعتبار المعمول، والصفة قد تكون متضمنة الضمير المذكر وتثنيته وجمعه، ولضمير المؤنث وتثنيته وجمعه، وغير متضمنة لضمير إفراد ولا تثنية ولا جمع فهذه تسعة والصفة قد تكون مع كل واحد منهما معرفة بالألف واللام أو مضافة أو نكرة فهذه تسعة وعشرون باعتبار حال الصفة وإذا ضربت في أحوال المعمول وهي تسعة تبلغ مائتين وثلاثة وأربعين بناء.

باب أسماء الأفعال

ضابط

أقسامها: قال في (البسيط) هي ثلاثة أقسام.

قسم لم يستعمل إلا معرفة نحو بله وآمين، لأنه لم يسمع فيها تنوين.

وقسم لم يستعمل إلا نكرة وهو ما لم يفارقه التنوين نحو أيها في الكف، وويها في الإغراء وواها في التعجب.

وقد استعمل معرفة ونكرة فينون لإرادة التنكير، ويحذف التنوين لإرادة التعريف وذلك نحو، صه ومه وإيه وأف.

ضابط

تقسيم آخر لأسماء الأفعال

قال ابن يعيش: هي ثلاثة أقسام.
قسم لا يكون إلا لازماً كصه ومه.
وقسم لا يكون إلا متعدياً نحو، عليك زيداً أي الزمه، ودونك بكراً.
وقد يستعمل تارة لازماً وتارة متعدياً كرويد وهلم وحيهل.
قال: ونظير ذلك من الأفعال باب وزنته ووزنت له وكلته وكلت له.

باب التأنيث

قاعدة

قال ابن يعيش: الأصل في الأسماء التذكير والتأنيث فرع على التذكير لوجهين.

أحدهما: أن الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر نحو شيء وحيوان وإنسان، فإذا علم تأنيثها ركبت عليها العلامة.

الثاني: أن المؤنث له علامة فكان فرعاً.

وقال صاحب (البسيط): التأنيث فرع على التذكير لوجهين

أحدهما: أن لفظ شيء مذكر وهو يطلق على المذكر والمؤنث.

والثاني: أن المؤنث له علامة تدل على فرعيته إما لفظية كقائمة وإما معنوية وهي إن كمال المذكر مقصود بالذات، ونقصان المؤنث مقصود بالعرض، ونقصان العرض فرع على كمال الذات.

ضابط
الاسم الذي لا يكون فيه علامة التأنيث

قال أبو حيان: الاسم الذي لا يكون فيه علامة التأنيث إما أن يكون حقيقي التذكير أو حقيقي التأنيث أو مجازيها، إن كان مجازيها فالأصل فيه التذكير نحو عود وحائط، ولا يؤنث شيء من ذلك إلا مقصوراً على السماع وبابه اللغة نحو قدر وشمس وقد صنف في ذلك الفراء وأبو حاتم وغيرهما، وإن كان حقيقي التذكير والتأنيث فإما أن يمتاز فيه المذكر من المؤنث أو لا يمتاز، إن امتاز فيؤنث إن أردت المؤنث، ويذكر إن أردت المذكر، وذلك نحو هند وزيد، وإن لم يميز فيه المذكر من المؤنث فإن الاسم إذ ذاك مذكر سواء أردت به المؤنث أم المذكر وذلك نحو برغوث.

قاعدة

الأصل في الأسماء المختصة بالمؤنث

قال أبو حيان الأصل في الأسماء المختصة بالمؤنث أن لا يدخلها الهاء نحو شيخ وعجوز وحمار وأتان وبكر وقلوص وجدي وعناق وتيس وعنز وخزز وأرنب، وربما أدخلوا الهاء تأكيداً للفرق كناقة ونعجة، فإن مقابلهما جمل وكبش، وقالوا غلام وجارية وخزر وعكرشة وأسد ولبؤة.

ضابط

لا تأنيث بحرفين

قال أبو حيان لا يوجد في كلامهم ما أنث بحرفين.

ضابط

ما تأتي فيه تاء التأنيث بكثرة وبقلة

قال ابن مالك في (شرح الكافية): الأكثر في التاء أن يجاء بها لتميز المؤنث من المذكر في الصفات، كمسلم ومسلمة وضخم وضخمة، ومجيئها في الأسماء غير الصفات قليل، كامريء وامرأة، وإنسان وإنسانة، ورجل ورجلة وغلام وغلامة، ويكثر مجيئها لتميز الواحد من الجنس الذي لا يصنعه مخلوق كتمر وتمرة ونخل ونخلة وشجر وشجرة، ويقل مجيئها لتميز الجنس من الواحد ككمأة كثيرة وكمء واحد، وكذلك يقل مجيئها لتميز الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق نحو جر وجرة ولبن ولبنة وقلنس وقلنسوة وسفين وسفينة، وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وهو المعتدل من الرجال والمتدلة من النساء، وقد تلازم ما يخص المذكر

كرجل بهمة، وهو الشجاع، وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كنعجة وناقة، وقد تجيء للمبالغة كرجل رواية ونسابة، وقد يجاء بها معاقبة لياء مفاعيل، كزنادقة وجحاجحة، فإذا جيء بالياء لم يجأ بها بل يقال زناديق وجحاجيح، فالياء والهاء متعاقبان في هذا النوع، وقد يجاء بها دلالة على النسب كقولهم أشعثي وأشاعثة، وأزرقي وأزارقة ومهلبي ومهالبة، وقد يجاء بها دلالة على تعريب الأسماء العجمية نحو كيلجة وكيالجة، وهي مقدار من كيل معروف، وموزج وموازجة، وقد يجاء بها عوضاً من فاء نحو عدة، أو من عين نحو إقامة، أو من لام نحو لغة ومئة، أو من مدة تفعيل نحو تزكية، وقال المهلبي:

أتت الهاء في الكلام لعشر	وثمان لدرة ثم در
ولمعكوس ذا ككمء وفرق	بين مضروبة ومضروب أمر
ولمعكوسة كضربك عدّا	ولتكثير غرفة للمقر
ولتأكيد جمع بعل ومدح	ولذم ونسبة للأبر
ولجمع لموزج ولتعويـ	ـضك محذوف مصدر مستضر
ولتعويض يا زناديق جاءت	وليا ذي وارمة في المسر
ولإمكان نطق عنه لحديث	ولتعديد مرة في الممر
وبيان لحرف ثم لتحريـ	ـك أتي فيه أو مشاكل نثر
ثم في ثم للبيان وكره	لالتقاء الساكنين في كل ذكر

فائدة ـ علامات المؤنث: قال ابن الدهان في (الغرة): قال الفراء للمؤنث خمس عشرة علامة، ثمان في الاسماء، وأربع في الأفعال، وثلاث في الأدوات، فثلاث في الاسماء الهاء والألف الممدودة والمقصورة والرابعة تاء الجمع في الهندات، والخمسة الكسرة في أنت، والسادسة النون في أنتن وهن، والسابعة التاء في أخت وبنت، والثامنة الياء في هذي، والتي في الأفعال التاء الساكنة في قامت، والياء في تفعلين، والكسرة في قمت والنون في فعلن، والتي في الأدوات التاء في ربت وثمت ولات، والهاء في هيهات والهاء والألف

في قولك إنها هند قائمة، قال ابن الدهان وهذا نحكيه وإن لم نعتقده مذهبا لأنفسنا .

فائدة ـ الهاءات ثلاث: قال ابن مكتوم في تذكرته قال أبو الخطيب الفارسي في (النوادر) الهاءات ثلاث: ما تكون بدلا من تاء التأنيث نحو ثمرة وشجرة، وهاء استراحة تثبت في الوقت دون الوصل نحو كتابية ولمه وهاء أصل مثل هاء وجه وشفاه ومياه.

قاعدة

أصل الفعل التذكير

قال ابن القواس في (شرح الدرة) أصل الفعل التذكير لأمرين.

أحدهما: أن مدلوله المصدر وهو مذكر لأنه جنس.

والثاني: أنه عبارة عن انتساب الحدث إلى فاعله في الزمن المعين، ولا معنى للتأنيث فيه لكونه معنويا وإنما تأنيثه للفاعل.

ضابط

أقسام الأسماء بالنسبة إلى التذكير والتأنيث

في (تذكرة) ابن الصائغ الأسماء أربعة أقسام، مذكر لفظا ومعنى كزيد، ومؤنث لفظا ومعنى كفاطمة، ومختلفان كزينب وطلحة.

باب المقصور والممدود

ضابط

أقسام ما فيه وجهان القصر والمد

قال ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) ما فيه وجهان القصر والمد على ثلاث أقسام.

الأول: ما يقصر مع الكسر ويمد مع الفتح، كالأيا والبلى والروى وسوى بمعنى غير وقرى الضيف والقلي.

والثاني: ما يقصر مع الفتح ويمد مع الكسر، كالأضحى والنجا والصلي والعرى والعدي.

الثالث: ما يقصر مع الضم ويمد مع الفتح كالبوسي والرغبي والعليا والنعما، فهذا ما ذكره ابن السكيت قال: وقد وقع لي مايكسر فيقصر ويضم فيمد، عن ابن ولاد وهو القرفصي فيكون على هذا أربعة أقسام.

قال أبو حيان: وإنما ذكرت هذه الأقسام في كتب النحو، وإن كان مدركها السماع لأن للنحو فيها حظا وهو حصر ما جاء من ذلك، فلو ادعى مدع شيئا خلاف هذا لم يقبل منه إلا بثبت واضح عن العرب فصار في حصر هذه الأقسام نوع من القياس النحوي.

قاعدة

تاء التأنيث في المثنى

كل مؤنث بالتاء حكمه أن لا يحذف التاء منه إذا ثني كتمرتان وضاربتان، لأنها لو حذفت التبس بتثنية المذكر، ويستثنى من ذلك لفظان، إلية وخصية، فإن أفصح اللغتين وأشهرهما أن يحذف منها التاء في التثنية

فيقال إليان وخصيان، وعلل ذلك بأن الموجب له أنه لم يقولوا في المفرد إلي وخصي، فأمن اللبس المذكور.

باب جمع التكسير

ضابط

أنواع جمع التكسير بالنسبة إلى اللفظ

قال ابن الدهان في (الغرة): جمع التكسير على أربعة أضرب.

أحدها: ما لفظ واحده أكثر من لفظ جمعه نحت كتاب وكتب.

الثاني: ما لفظ جمعه أكثر من لفظ واحده، كفلس وأفلس ومسجد ومساجد.

الثالث: ما واحده وجمعه سواء في العدة اللفظية لا في الحركات، نحو سقف وسقف وأسد وأسد.

الرابع: ما واحده وجمعه سواء في العدة اللفظية والحركات نحو الفلك للواحد والفلك للجمع، وناقة هجان ونوق هجان، ودرع دلاص وأدرع دلاص.

ضابط

الحروف التي تزاد في جمع التكسير

قال ابن الدهان: حروف الزيادة التي تزاد في هذا الجمع سبعة أحرف منها ستة مطردة، يجمعها متى وأين، وغير المطردة منها الميم في ملامح جمع لمحة.

ومنها: ما يزاد أولا كأكلب وأجمال وملامح.
ومنها: ما يزاد حشوا كجمال ومساجد وكعوب وعبيد.
ومنها: ما يزاد آخرا كذئبان وعمومة وعلماء.

فائدة - في حصر جموع التكسير وأسماء الجموع واسم الجنس.

قال أبو حيان:

لجمع قليل في المكسر أفعل	وأفعلة أفعال في كثرة فعل
وبالتا وفعل والفعال فعولها	وبالتا هما الفعال فعّل مع فعَل
وبالتا وفعلى ثم فعلى وأفعلاء	فُعلان فعلان فواعل مع فعل
فعالّى فعالى فعالى فعائل	ومع فعلاء فعلة هكذا نقل
فعالى وما ضاهي وزان مفاعل	وتمت ولاسم الجمع فعلة مع فعل
فعالة فعلان وفعلة مع فعل	وفعلاء مفعولا مفعلة فعل
وبالخلف فعل مع فعيلة وفعلة	وبالفتح عينا مع فعال فعل فعل
وقاعدة اسم الجنس ما جاء فرده	بيا أو بتا والعكس في التاء قل وقل

فائدة - جموع القلة: قال بعض النحويين في جموع القلة:

بأفعل وأفعال وأفعلة وفعلة	يعرف الأدنى من العدد

وزاد أبو الحسن علي بن جابر الدباج:

وسالم الجمع أيضا داخل معها	في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزد

وقال التاج ابن مكتوم في نظم جموع القلة ومن خطه نقلتُ:

لجمع قلة إجمال وأرغفة	وأرج غلمة وسرر بررة
وأصدقاء مع الزيدين مع نخل	ومسلمات وقد تكملت عشرة
هذا جماع الذي قالوه مفترقا	وقد يزيد أخا الإكثار من كثره

قاعدة

لا يوجد في الجمع ثلاثة حروف أصول بعد ألف التكسير

قال في (البسيط): لا يوجد في الجمع ثلاثة أحرف أصول بعد ألف التكسير لئلا يكون صدر الكلمة أقل من عجزها، ولذلك يُرد في التكسير والتصغير الخماسي إلى الرباعي ليتناسب صدر الكلمة وعجزها في الحروف الأصول.

قاعدة

ما يضعف تكسيره من الصفات

قال في (البسيط): كل صفة كثر ذكر موصوفها معها ضعف تكسيرها لقوة شبهها بالفعل وكل صفة كثر استعمالها من غير موصوف قوى تكسيرها لالتحاقها بالأسماء كعبد وشيخ وكهل وضعيف.

فعال لا يكاد يكسر: وفي (تذكرة التاج ابن مكتوم): فعال لا يكاد يكسر لئلا يذهب بناء المبالغة منه، وشذ قول ابن مقبل (عند الجبابير بالبأساء والنعم) أنشده سيبويه.

قاعدة

تكسير الخماسي الأصول مستكره

قال في (البسيط): تكسير الخماسي الأصول مستكره لأجل حذف حرف منه بخلاف الرباعي إذ لا حذف فيه.

فائدة ـ أقسام جمع التكسير بالنسبة للفظ والمعنى: قال ابن القواس في

(شرح الدرة): الجمع ثلاثة أقسام، جمع في اللفظ والمعنى كرجال والزيدين، وفي اللفظ دون المعنى ﴿فقد صغت قلوبكما﴾[1] وفي المعنى دون اللفظ كرهط وبشر وكل في التوكيد ونحوها مما ليس له واحد من لفظه، قال: وينقسم أيضا إلى عام وهو التكسير لعمومه المذكر والمؤنث مطلقا، وإلى خاص وهو المذكر السالم، وإلى متوسط وهو جمع المؤنث السالم لأنه إن لم يسلم فيه نظم الواحد وبناؤه فهو مكسر، وإن سلم فهو إما مذكر أو مؤنث.

قاعدة

استثقال الجموع

الجموع تستثقل، فإذا كان فيها ياء خففت إما بالبدل كما في قدارا ومعايا وإما بالقلب كما في حقي وقسي، وإما بالحذف كما في جوار وغواش وليال.

ضابط

ما يجمع من فعلاء على فعال

قال في (ديوان الأدب): لم يجمع من فعلاء على فعال إلا نفساء ونفاس وعشراء وعشار.

---

(١) سورة التحريم: آية ٤.

باب التصغير

قاعدة

إذا اجتمع في اسم ثلاث ياءات أولاهن ياء التصغير

كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات أولهن ياء التصغير فإنك تحذف منهن واحدة، فإن لم تكن أولاهن ياء التصغير أثبت الكل تقول في تصغير حية حيية، وفي تصغير أيوب أيييب بأربع ياءات، ذكر هذه القاعدة الجوهري في (صحاحه).

ضابط

الأسماء التي لا تصغر

قال أبو حيان: لا تصغر الأسماء المتوغلة في البناء كالضمائر وأين؛ وكم، ومتى، وكيف، وحيث، وإذ، وما، ومن، ولا الأسماء المصغرة، ولا غير وسوى وسُوى بمعنى غير، ولا البارحة وأمس وغد وقصر بمعنى عشية، ولا الاسماء العاملة عمل الفعل، وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف، ولا حسبك، ولا السماء المختصة بالنفي، ولا الاسماء الواقعة على معظم شرعا، ولا أسماء الشهور ولا أسما ءالاسبوع على مذهب سيبويه لا كل ولا بعض، ولا أي ولا الظروف غير المتمكنة نحو ذات مرة، ولا الاسماء المحكية، ولا جموع الكثرة على الاطلاق عند البصريين، وزاد الزمخشري في (الأحاجي) ولا الفطر والأضحى والعصر استغناء عنه بقولهم مسيانا وعشيانا.

قاعدة

التكسير والتصغير يجريان من واد واحد

نص على هذه القاعدة سيبويه والنحاة بأسرهم، ومن ثم فتح ما قبل الياء في التصغير كما فتح ما قبل الألف في التكسير، وقيل في تصغير أسود وأجدل أسيود وجديول بإظهار الواو جوازا كما قيل في التكسير أساود وجداول، بإظهارها وكسر ما بعد ألف مفاعل ومفاعيل كما كسر ما بعد ياء التصغير، وقالوا في تصغير عيد، عييد شذوذا كما قالوا في جمعه أعياد شذوذا ويتوصل إلى مثال فعيعل وفعيعيل في التصغير بما يتوصل به إلى مثال مفاعل ومفاعيل في التكسير، وللحاذق فيه من الترجيح والتخيير ما له في التكسير.

قال أبو حيان وجاء من التصغير ما هو على خلاف قياس المكبر بقولهم في مغرب مغيربان وفي عشية عشيشية. وفي، رجل رويجل، قال وهذا نظير جمع التكسير الذي جاء على خلاف قياس تكسير المفرد كليال ومذاكير وأعاريض جمع ليلة وذكر وعروض.

قال: وكما أن في التصغير نوعا يسمى تصغير الترخيم وهو التصغير بحذف الزوائد كسويد في أسود كذلك في جمع التكسير نوع يسمى جمع ترخيم قالوا ظريف وظروف وخبيث وخبوث. قال الفارسي كسروه على حذف الزوائد وهو مذهب الجرمي والمبرد يريان هذا في كل ما فيه زيادة من الثلاثي الأصل وشبهاه بتصغير الترخيم، فقالا في هذا النوع هو جمع ترخيم وهو عند الخليل وسيبويه مما جمع على غير واحده المستعمل لأنه مخالف لما يجب في تكسيره فيريانه تكسيرا لما لم ينطق به كما يقولان ذلك في التصغير.

قال: وقد يكون صورة المصغر مثل صورة المكبر ويكون للفرق بينهما بالتقدير كما يكون في الجمع، مثل ذلك مثاله مبيطر ومسيطر ومهيمن، أسماه فاعل في بيطر وسيطر وهيمن، فإذا صغرتها حذفت الياء لأنها أولى بالحذف ثم

جئت بياء التصغير مكانها، ونظير ذلك (فلك) فإن مفرده وجمعه لفظها واحد وإنما يتميزان في التقدير، قال وكذلك ضمة فعيل غير ضمة فعل، كما أن ضمة فلك الذي هو جمع غير ضمة فلك الذي هو مفرده.

وقال في (البسيط): إنما كانا من واحد لحصول الشبه بينهما من خمسة أوجه، اشتراكهما في زيادة حرف العلة فيهما ثالثا، وفي انكسار ما بعد حرف العلة فيهما جاوز الثلاثي، وفي لزوم كل واحد منهما حركة معينة، وفي تغيير بنية الكلمة، والخامس أن الجمع تكثير والتصغير تقليل، ومن مذهبهم حمل الشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره.

وقال ابن القواس في (شرح ألفية ابن معط): التصغير يشبه التكسير، ولذلك قال سيبويه هما من واد واحد من وجوه الفرعية والتغير واختراع البناء ووقوع العلامة ثالثة ورد اللام المحذوفة في الثلاثي وحذف الزائد الذي ليس على رابع وحذف الأصل وفتح ما قبل العلامة وحذف ألفات الوصل واعتلال اللام لحرف اللين قبلها.

قال ابن الصائغ في (تذكرته): وبقي حادي عشر كسر ما بعد العلامة، قال وهو عندي اولى بالعد.

فائدة ـ ضم أول المصغر: قال في (البسيط) إنما ضم أول المصغر لأنه لما كان يتضمن المكبر ومسبوقا به جرى مجرى ما لم يسم فاعله في تضمن معنى الفاعل وكونه مسبوقا بما سمي فاعله فضم أوله كاضم أوله.

قاعدة

لا تجمع المصغرات جمع تكسير

قال في (البسيط): جميع المصغرات لا يجمع جمع تكسير بل جمع سلامة، لأنها لو كسرت لوقعت ألف التكسير في موضع ياء التصغير فيفضي إلى

زوالها فيزول التصغير بزوالها، ولأن التصغير يدل على التقليل فناسب أن لا يجمع إلا ما يوافقه في التعليل وهو التصحيح.

فائدة ـ التصغير بالألف: قال في (البسيط) صغرت العرب كلمتين بالألف قالوا في دابة دوابة، وفي هدهد هداهد.

فائدة ـ تصغير ثمانية: ثمانية إذا صغرتها فيها وجهان:

أحدهما: أن تحذف الألف وتبقى الياء فتقول ثمينية.

والثاني: أن تحذف الياء وتبقى الألف فتقول ثمينة فتقلب الألف ياء كما انقلبت في غزال وتدغم ياء التصغير فيها، فترجيح الألف بالتقديم وترجيح الياء بالحركة، وحذف الألف وإبقاء الياء أحسن لتحرك الياء والألف حرف ساكن ميت لا يقبل الحركة، والياء أيضاً للإلحاق بعذافر فكانت أقوى عند سيبويه.

فائدة ـ تصغير أفعال التعجب: قال ابن السراج في (الأصول): فإن قيل ما بال أفعال التعجب تصغر نحو ما أميلحه وما أحيسنه، والفعل لا يصغر؟

فالجواب: أن هذه الأفعال لما لزمت موضعا واحدا ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى يفعل وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر. قال: ونظير ذلك دخول ألفات الوصل في الأسماء نحو ابن واسم وارىء ونحوها لما دخلها النقص الذي لا يوجد إلا في الأفعال والأفعال مخصوصة به دخلت عليها ألفات الوصل لهذا السبب فأسكنت أوائلها للنقص. وقال المخشري في (الأحاجي): فإن قلت كيف عاق معنى الفعل أو شبهه عن التصغير والفعل نفسه قد صغر في قولك ما أميلح زيدا، قلت هو شيء عجيب لم يأت إلا في باب التعجب وحده وسبيله على شذوذه سبيل المجاز، وذلك أنهم نقلوا التصغير من المتعجب منه إلى الفعل الملابس له كما ينقلون إسناد الصوم من

الرجل إلى النهار في نهارك صائم، فكما أن الصوم ليس للنهار كذلك التصغير ليس للفعل.

باب النسب

قاعدة

النسب إلى ما آخره باء مشددة

كل ما آخره ياء مشددة فإنها عند النسب لا تبقى، بل إما أن تحذف بالكلية ككرسي وبخنى وشافعي ومرمى. أو بجذف أحد حرفيها ويقلب الثاني واواً كرمية وتحية فيقال رموي ونحوى. أو يبقى أحدهما ويقلب الآخر كحي وحيوي، ويستثنى من ذلك كساء إذا صغرته ثم نسبت إليه فإن ياءه المشددة تبقى بحالها مع ياء النسب، وذلك أن تصغيره كسى، لأنه يجتمع فيه ثلاث ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة عن الألف والياء المنقلبة التي هي لام الكلمة فتحذف الياء المنقلبة عن الألف وتدغم ياء التصغير في الياء الأخيرة فتبقى كسى كآخي ثم تدخل ياء التصغير النسب فيقال، كسى، ولا يجوز أن تحذف إحدى اليائين الباقين لأنك إن حذفت ياء التصغير لم يجز لما فيه من توالي! إعلالين من موضع واحد إذ قد تقدم مـن حـذف اليـاء التي كـانـت منقلبة عن ألف كساء مع ما فيه من تحريك ياء التصغير فلهذا التزم فيه التثقيل.

تقسيم
شواذ النسب

شواذ النسب ثلاثة أقسام: قسم كان ينبغي أن يغير فلم يغير كقولهم في عميرة عميرى، وقسم كان ينبغي أن لا يغير فغير كقولهم في الشتاء شتوى، وقسم كان ينبغي أن يغير نوعا من التغير فغير تغييرا غيره، كقولهم في داربجرد دراوردي، وكان القياس أن ينسب إلى صدره لأنه مركب.

قاعدة
ياء النسب تجعل الجامد في حكم المشتق

ياء النسب تصير الجامد فيحكم المشتق حتى يحمل الضمير ويرفع الظاهر،ولذلك يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه بالواو والنون نحو البصريين والكوفيين، ذكره ابن فلاح في (المغني).

باب التقاء الساكنين
قاعدة

الأصل تحريك الساكن المتأخر لأن الثقل ينتهي عنده كماكان تكسير الخماسي وتصغيره فإن الحذف يكون في الحرف الأخير لأن الكلمة لا تزال سهلة حتى تنتهي إلى الآخر، وكذلك الجمع الساكنين،ولذلك لا يكون التغير في الأول إلا لوجه يرجحه، وقيل الأصل تحريك الساكن الأول لأن به التوصل إلى النطق بالثاني فهو كهمزة الوصل، وقيل الأصل تحريك ما هو طرف الكلمة سواء كان أول الساكنين أو ثانيها، لأن الأواخر مواضع التغيير ولذلك كان الإعراب في الآخر.

قاعدة

الأصل فيما حرك منهما للكسرة

الأصل فيما حرّك منهما الكسرة لأنها حركة لا توهم للإعراب إذ الكسر الذي يكون في أحد الساكنين لا يتخيل أن موجبه الإعراب، لأنه لا يكون فيها تنوين ولا، ولا إضافة، بخلاف الضم والفتح فإنهما يكونان إعرابا ولا تنوين معهما وذلك فيما لا ينصرف، فلما كانت حركة لا تكون في معرب أشبهت الوقف الذي هو مقابل الإعراب فحرك بها.

قال صاحب (البسيط): هذا موافق قول النحويين فإن حرك بغير الكسر فلوجه ما، قال: ويحتمل أن يقال الفتح أصل لأن الفرار من الثقل والفتح أخف الحركات، أو يقال الأصل التحريك بحركة في الجملة من غير تعيين حركة خاصة وتعيين الحركة تكون لوجه يخصها.

وقال في (البسيط) أصل تحريك التقاء الساكنين الكسر لخمسة أوجه.

أحدها: أن أكثر ما يكون التقاء الساكنين في الفعل فأعطى حركة لا تكون له إعرابا ولا بناء لكون ذلك كالعوض من دخولها إياه في حال إعرابه وبنائه وحمل غيره عليه.

والثاني: أن الضم والفتح يكونان بغير تنوين ولا معاقب له فيما لا ينصرف، فالتحريك بهما يلبس بما لا ينصرف، وأما الجر فلا يكون إلا بتنوين أو معاقب له فلا يقع لبي بالتحريك به، والتحريك بغير الملبس أولى بالأصالة من التحريك بالملبس.

الثالث: أن الجر والجزم نظيران لاختصاص كل واحد منهما بنوع، فإذا احتيج إلى تحريك سكون الفعل حرك بحركة نظيره وحمل بقية السواكن عليه.

الرابع: أن الكسرة أقل من الضمة والفتحة لأنها تكونان في الأسماء المنصرفة، وغير المنصرفة، وفي الأفعال، ولا تكون الكسرة إلا في الأسماء المنصرفة؛ فالحمل على الأقل أولى من الحمل على ما كثر موارده، لقوة قليل الموارد وضعف كثير الموارد.

الخامس: أن الكسرة بين الضمة والفتحة في التقل فالحمل على الوسط أولى.

باب الإمالة

ضابط

قال ابن السراج أسباب الإمالة ستة: كسرة تكون قبل الألف أو بعدها وياء قبلها، وانقلاب الألف عن الياء، وتشبيه الألف بالألف المنقلبة عن الياء وكسرة تعرض في بعض الأحوال، وزاد سيبويه أيضا ثلاثة أسباب: شاذة وهي شبه الألف بالألف المنقلبة، وفرق بين الاسم والحرف، وكثرة الاستعمال.

باب التصريف

فائدة ـ أشياء اختص بها المعتل: قال ابن الشجري في (أماليه) اختص المعتل بأشياء

أحدها: ما جاء على فيعل لا يكون ذلك إلا في المعتل العين نحو، سيد وميت وهين ولين وبين.

الثاني: ما جاء من جمع فاعل على فعلة لم يأت إلا في المعتل اللام كقاض وقضاة وغاز وغزاة وداع ودعاة.

الثالث: ما جاء من المصادر على فعلولة اختص بذلك المعتل العين نحو قولهم بان بينونة وصار صيرورة وكان كينونة، والأصل عند سيبوبه بينونة وصيرورة وكيونونة ثم كينونة، قلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء لاجتماع الياء والواو وسبق الأول بالسكون.

والرابع: ما جاء من المصادر على فعل فهذا مما اختص به المعتل اللام وذلك قولهم التقى والهدى والسرى.

الألف أصلا في الحروف وما شابهها: قال ابن الدهان في(الغرة) الألف لا تكون أصلا في الأسماء المعربة ولا في الأفعال، وإنما تكون أصلا في الحروف نحو ما ولا وفي الأسماء المتوغلة في شبه الحرف نحو إذا وأني لأنه لا يعرف للحروف اشتقاق يعرف به زائد من أصلي.

ضابط
أنواع الألفات في أواخر الأسماء

في (تذكرة ابن الصائغ) قال: نقلت من مجموع بخط ابن الرماح الألفات في أواخر الأسماء أربعة، منقلبة عن أصل ومنقلبة عن زائد ملحق بالأصل ومنقلبة عن زائد للتكثير وغير منقلبة وهي ألف التأنيث كملهى ومعزى وقتعثرى وحبلى، فالأول مصروف نكرة ومعرفة، والثاني والثالث مصروف في النكرة دون المعرفة، والرابع لا ينصرف فيهما.

ضابط
الزوائد في آخر الاسم

قال أبو حيان: لا يوجد في آخر اسم أربع زوائد من جنس واحد ولا يوجد في آخر اسم معرف واو قبلها ضمة، ومتى أدى الإعلال إلى شيء من ذلك وجب قلب الواو ياء والضمة كسرة فتصير من باب قاض ومشتر فتحذف الياء كما تحذف فيهما.

(فائدة) قال الشيخ جمال الدين بن هشام في (تذكرته) وقفت على أبيات لبعض الفضلاء فيما يدل على كون اللام ياء أو واوا في المعتل من الأفعال والأسماء وهي:

بعَشر يبين القلب في الألف التي	عن الواو تبدو في الأخير أو الياء
بمستقبل الفعل الثرثي وأمره	ومصدره والفعلتين أو الفاء
وعين له إن كانت الواو فيهما	وتثنية والجمع خصا بالاسماء
وعاشرها سير الإمالة في الذي	يشذ عن الأذهان عنصره النائي

أمثلة ذلك: يدعو، ادع، غزوا، دعوة، دعوة، وعى ، وَهى، هوى، غوى، فتيان، عصوان.

فائدة ـ الثلاثي أكثر الأبنية: قاله ابن دريد في (الجمهرة)، وقال ابن جنى في (الخصائص): الثلاثي أكثر استعمالا وأعدلها تركيبا؛ وذلك لأنه حرف يبتدأ به وحرف يحشى به وحرف يوقف عليه.

قال: وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسب، فإنه لو كان كذلك كان الثنائي أكثر منه وليس كذلك، بل له ولشيء آخر وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه ولامه لتباينهما ولتعادى حالهما، لأن المبتدأ به لا يكون إلا متحركا والموقوف عليه لا يكون إلا ساكنا، فلما تنافرت حالاهما وسَّطوا العين حاجزا بينهما لئلا يفجأ الحس بضد ما كان آخذاً فيه ومنصبا إليه.

قاعدة

كيف ينطق بالحرف

قال في (البسيط): إذا قيل كيف تنطق بالحرف، نظرت إن كان متحركا ألحقته هاء السكت فقلت في الباء من ضرب به، ومن يضرب به، ومن اضربي به، وإن كان ساكنا اجتلبت له همزة الوصل فقلت في الباء من اضرب أب.

ضابط

ما جاء على تفعال

رأيت بخط ابن القماح في مجموع له قال: روى أبو الفضل محمد بن ناصر السلامي عن الخطيب أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي إملاء قال أملى علينا أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري قال: الأشياء التي جاءت على تفعال على ضربين مصادر وأسماء، فأما المصادر فالتلقاء والتبيان وهما في القرآن، وقالوا: التنضال من المناضلة فمنهم من يجعله مصدرا ويقال جاء لتيفاق الهلال كما يقال لميقاته، فمنهم من يجعله اسما وأما الأسماء فالتنبال وهو القصير ورجل تنبال أي عذيوط ويقال بالضاد أيضا وتبوال موضع؛ وتعشار موضع، وتقصار قلادة قصيرة في العنق، وتيغار حب مقطوع أي خابية، وتمراخ برج صغير للحمام، وتمساح معروف من دواب الماء، ورجل تمساح أي كذاب، وتمتان واحد التماتين وهي خيوط يضرب بها الفسطاط، ورجل تكلام كثير الكلام، وتلقام كثير اللقم، وتمثال واحد التماثيل وتجفاف الفرس معروف، وترباع موضع، وترعام اسم شاعر، وترياق في معنى درياق وطرياق، ذكره ابن دريد في باب تفعال. قال أبو العلاء: وفيه نظر لأنه يجوز أن يكون على فيعال، ومضى تهواه من الليل بمعنى هوى، وناقة تضراب وهي القريبة العهد بضرب الفحل، وتلفاق ثوبان يخاط أحدهما بالآخر.

باب الزيادة

ضابط

الأشياء التي تزاد لها الحروف

قال أبو حيان: لا يزاد حرف من حروف الزيادة العشرة وهي حروف سألتمونيها - إلا لأحد ستة أشياء.

الأول: أن تكون الزيادة لمعنى كحروف المضارعة، وما زيد لمعنى هو أقوى الزوائد.

الثاني: للمد نحو كتاب وعجوز وقضيب.

الثالث: للإلحاق نحو واو كوثر وياء ضيغم.

الرابع: للإمكان كهمزة الوصل وهاء السكت في الوقف على نحو - قه.

الخامس: العوض نحو تاء التأنيث في زنادقة فإنها عوض من ياء زناديق، ولذلك لا يجتمعان.

السادس: لتكثير الكلمة نحو ألف قبعثري ونون كنهيل، ومتى كانت الزيادة لغير التكثير كانت أولى من أن تكون للتكثير. وقال بعضهم:

يعرف الأصل من مزيد الحروف ... باشتقاق لها وبالتصريف

ولزوم وكثرة ونظير ... وخروج عن آصغ التعريف

وبأن يلزم المزيد بناء ... أو يرى الحرف حرف معنى لطيف

ولفقد النظير أوسع باب ... فتفطن مخافة التحريف

فائدة - همزة الوصل التي لحقت فعل الأمر: قال أبو حيان في (شرح التسهيل): اختلفوا في همزة الوصل التي لحقت فعل الأمر، فقيل زيدت أولا لأنها لائقة للتغيير بالقلب والحذف والتسهيل وموضع الابتداء معرض لذلك فكانت هنا مبتدأة، وقيل أصلها الألف لأنها من حروف

الزيادة وهذا موضع زيادة لكن قلبت همزة لضرورة التحرك إذ لا يبتدأ بساكن ويلزم التسلسل، واختلفوا في حركتها فقيل أصلها الكسر لأنه في مقابلة ألف القطع وهي ممنوحة، وقيل حركتها في الأصل الكسر على أصل التقاء الساكنين وهذا الأصل يستصحبها إلا إن كان الساكن بعدها ضمة لازمة.

(فائدة) قال ياقوت في (معجم الأدباء): أنشدني علم الدين إبراهيم بن محمود بن سالم التكريتي قال أنشدني القاضي زكريا بن يحيى بن القاسم بن المفرج البكري لنفسه في ألفي القطع والوصل:

لألف الأمر ضروب تنحصر	في الفتح والضم وأخرى تنكسر
فالفتح فما كان من رباعي	نحو أجب يازيد صوت الداعي
والضم فيما ضم بعد الثاني	من فعله المستقبل الزمان
والكسر فيما منهما تخلي	إن زاد عن أربعة أو قلا

قاعدة

حق همزة الوصل

حق همزة الوصل الدخول على الأفعال وعلى الأسماء الجارية على تلك الأفعال نحو انطلق انطلاقا واقتدر اقتدارا، فأما الأسماء التي ليست بجارية على أفعالها فألف الوصل غير داخلة عليها، إنما دخلت على أسماء قليلة وهي عشرة: ابن وابنة وابنم واسم واثنين واثنتين وامرىء وامرأة وايمن، ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصل).

باب الحذف

قاعدة

ما اجتمع فيه ثلاث ياءات من الأسماء

كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات فإن كان غير مبني على فعل حذفت منه اللام نحو عطيّ في تصغير عطاء وأحيّ، في تصغير أحوى، وإن كان مبنيا على فعل ثبت نحو يحي من حي يحي.

باب الإدغام

قاعدة

قال ابن جني في (الخاطريات) الإدغام يقوي المعتل وهو أيضاً بعينه يضعف الصحيح.

ضابط

أحسن ما يكون الإدغام من كلمتين

قال سيبويه: أحسن ما يكون الإدغام من كلمتين إذ توالي بها خمسة أحرف متحركة نحو (فعل لبيد) لأن توالي الحركات مستثقل عندهم بدليل أنه لا يتوالى خمسة أحرف متحركة في الشعر ولا أربعة في كلمة واحدة إلا أن يكون فيه حذف كعلبط أو واحد الأربعة تاء التأنيث كشجرة، لأن تاء التأنيث عندهم في الحكم ككلمة ثانية، ويحسن الإدغام أيضا أن يكون قبل المثل الأول متحرك وبعد المثل الثاني ساكن نحو (يد داود) قال سيبويه قصدوا اعتدال أن يكون المتحرك بين ساكنين.

باب الخط

قال ابن مكتوم في (تذكرته) اختلف النحويون في علة إلحاق الألف بعد واو الجمع من نحو قاموا، فذهب الخليل إلى أنها ألحقت بعد هذه الواو من حيث كانت الهمزة منعطفا لآخر الواو، وكأنه يريد بذلك أن الواو إنما تركبت لتصوير الألف بعدها، أي ليست واوا مختلسة، بل هي واو ممتدة مشبعة متمكنة، وقال أبو الحسن: إنما زيدت هذه الألف للفرق بين واو العطف وواو الجمع نحو كفروا وجردوا ونحو ذلك من المنفصل، فلو لم تلحق الألف للفرق بين واو الجمع لجاز أن يظن أنه كفر وفعل وأن الواو واو عطف، فزادوا الألف لتجوز الواو إلى ما قبلها وسماها لذلك ألف الفصل، ثم ألحقوا المتصل بالمنفصل في نحو دخلوا وخرجوا ليكون العمل من وجه واحد.

وقال الكسائي: دخلت هذه الألف للفرق بين الضمير المرفوع والضمير المنصوب في نحو قول الله تعالى ﴿وإذا كالوهم أو وزنوهم﴾[1] فكالوهم كتبت بغير ألف لأن الضمير منصوب، ألا ترى أن معناه كالوا لهم ووزنوا لهم، فإذا أردت أنهم كالوا في أنفسهم ووزنوا في أنفسهم قلت قد كالوا هم ووزنوا هم مثل قاموا هم وقعدوا هم، فثبت الألف معها لأن الضمير مرفوع وهذا أحسن - انتهى.

---

(١) سورة المطففين: آية ٣.

سرد مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين

حسب ما ذكره الكمال أبو البركات ابن الأنباري في (كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف) وأبو البقاء العكبري في (كتاب التبيين) في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.

١ ـ الاسم مشتق من السمو عند البصريين وقال الكوفيون من الوسم.

٢ ـ الأسماء الستة معربة من مكان واحد وقال الكوفيون من مكانين.

٣ ـ الفعل مشتق من المصدر وقالوا المصدر مشتق من الفعل.

٤ ـ الألف والواو والياء في التثنية والجمع حروف إعراب، وقالوا إنها إعراب.

٥ ـ الاسم الذي فيه تاء التأنيث كطلحة لا يجمع بالواو والنون، وقالوا يجوز.

٦ ـ فعل الأمر مبني، وقالوا معرب.

٧ ـ المبتدأ مرتفع بالابتداء والخبر بالمبتدأ، وقالوا المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ.

٨ ـ الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وقالوا يرفعه.

٩ ـ الخبر إذا كان اسما محضا لا يتضمن ضميراً، وقالوا يتضمن.

١٠ ـ إذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له وجب إبراز ضميره، وقالوا لا يجب.

١١ ـ يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، وقالوا لا يجوز.

١٢ ـ الاسم بعد لول يرتفع بالابتداء، وقالوا بها أو بفعل محذوف ـ قولان لهم.

١٣ - إذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده، وقالوا يعمل.

١٤ - العامل في المفعول الفعل وحده، وقالوا الفعل والفاعل معاً، أو الفاعل فقط أو المعنى - أقوال لهم.

١٥ - المنصوب في باب الاشتغال بفعل مقدر، وقالوا بالظاهر.

١٦ - الأول في باب التنازع إعمال الثاني، وقالوا الأول.

١٧ - لا يقام مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود المفعول الصريح، وقالوا يقام.

١٨ - نعم وبئس فعلان ماضيان، وقالوا اسمان.

١٩ - أفعل في التعجب فعل ماض، وقالوا اسم.

٢٠ - لا يبنى فعل التعجب من الألوان، وقالوا يبنى من السواد والبياض فقط.

٢١ - المنصوب في باب كان خبرها وفي باب ظن مفعول ثان، وقالوا حالان.

٢٢ - لا يجوز تقديم خبر ما زال ونحوها عليها، وقالوا يجوز.

٢٣ - يجوز تقديم خبر ليس عليها، وقالوا لا يجوز.

٢٤ - خبر ما الحجازية ينتصب بها، وقالوا بحذف حرف الجر.

٢٥ - لا يجوز طعامك ما مزيد آكلا، وقالوا يجوز.

٢٦ - يجوز ما طعامك أكل زيد، وقالوا لا يجوز.

٢٧ - خبر إن وأخواتها مرفوع بها، وقالوا لا تعمل في الخبر.

٢٨ - إذا عطفت على اسم إن قبل الخبر لم يجز فيه إلا النصب، وقالوا يجوز الرفع.

٢٩ - إذ انفقت إن جاز أن تعمل النصب، وقالوا لا تعمل.

٣٠ - لايجوز دخول لام التوكيد على خبر لكن، وقالوا يجوز.

٣١ - اللام الأولى في لعل زائدة، وقالوا أصلية.

٣٢ ـ لا النافية للجنس إذا دخلت على المفرد بني معها، وقالوا معرب.

٣٣ ـ لا يجوز تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها نحو دونك وعليك، وقالوا يجوز.

٣٤ ـ إذا وقع الظرف خبر مبتدأ ينصب بفعل أو وصف مقدر، وقالوا بالخلاف.

٣٥ ـ المفعول معه ينتصب بالفعل قبله بواسطة الواو، وقالوا بالخلاف.

٣٦ ـ لا يقع الماضي حالا إلا مع (قد) ظاهرة أو مقدرة وقالوا يجوز من غير تقدير.

٣٧ ـ يجوز تقديم الحال على عاملها الفعل ونحو سواء كان صاحبها ظاهراً أو مضمراً، وقالوا لا يجوز إذا كان ظاهراً.

٣٨ ـ إذا كان الظرف خبر المبتدأ وكررته بعد اسم الفاعل جاز فيه الرفع والنصب نحو زيد في الدار قائماً فيها وقائم فيها، وقالوا لا يجوز إلا النصب.

٣٩ ـ لا يجوز تقديم التمييز على عامله مطلقا، وقالوا يجوز إذا كان متصرفا.

٤٠ ـ المستثنى منصوب بالفعل السابق بواسطة إلا، وقالوا على التشبيه بالمفعول.

٤١ ـ لا تكون إلا بمعنى الواو، وقالوا تكون.

٤٢ ـ لا يجوز تقديم الاستثناء في أول الكلام، وقالوا يجوز.

٤٣ ـ حاشا في الاستثناء حرف جر، وقالوا فعل ماض.

٤٤ ـ إذا أضيفت غير إلى متمكن لم يجز بناؤها وقالوا يجوز.

٤٥ ـ لا يقع سوى وسواء إلا ظرفا، وقالوا يقع ظرفا وغير ظرف.

٤٦ ـ كم في العدد بسيطة، وقالوا مركبة.

٤٧ - إذا فصل بين كم الخبرية وبين تمييزها بظرف لم يجز جره، وقالوا يجوز.

٤٨ - لا يجوز إضافة النيف إلى العشرة، وقالوا يجوز.

٤٩ - يقال قبضت الخمسة عشر درهما، ولا يقال الخمسة العشر الدراهم، وقالوا يجوز.

٥٠ - يجوز هذا ثالث عشر ثلاثة عشر، وقالوا لا يجوز.

٥١ - المنادي المفرد المعرفة مبني على الضم، وقالوا معرب بغير تنوين.

٥٢ - لا يجوز نداء ما فيه - ال - في الاختيار، وقالوا يجوز.

٥٣ - الميم المشددة في اللهم عوض من (يا) في أول الاسم وقالوا أصله يا الله أمنا بخير، فحذف ووصلت الميم المشددة بالاسم.

٥٤ - لا يجوز ترخيم المضاف، وقالوا يجوز.

٥٥ - لا يجوز ترخيم الثلاثي بحال، وقالوا يجوز مطلقا وإذا كان ثانيه متحركا قولان.

٥٦ - لا يحذف في الترخيم من الرباعي إلا آخره، وقالوا يحذف ثالثه أيضا.

٥٧ - لا يجوز ندبة النكرة ولا الموصول، وقالوا يجوز.

٥٨ - لا تلحق علامة الندبة الصفة، وقالوا يجوز.

٥٩ - لا تكون (من) لابتداء الغاية في الزمان، وقالوا تكون.

٦٠ - رب حرف، وقالوا اسم.

٦١ - الجر بعد واو رب برب المقدرة، وقالوا بالواو.

٦٢ - منذ بسيطة، وقالوا مركبة.

٦٣ - المرفوع بعد مذ ومنذ مبتدأ، وقالوا بفعل محذوف.

٦٤ - لا يجوز حذف حرف القسم وإبقاء عمله من غير عوض إلا في اسم الله خاصة، وقالوا يجوز في كل اسم.

٦٥ - اللام في قولك لزيد أفضل من عمرو لام الابتداء، وقالوا لام القسم محذوفا.

٦٦ - ايمن الله في القسم مفرد، وقالوا جمع يمين.

٦٧ - لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وقالوا يجوز.

٦٨ - لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه مطلقا، وقالوا يجوز إذا اختلف اللفظان..

٦٩ - كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى، وقالوا مثنيان لفظا ومعنى.

٧٠ - لا يجوز توكيد النكرة توكيدا معنويا، وقالوا يجوز إذا كانت محدودة.

٧١ - لا يجوز زيادة واو العطف وقالوا يجوز.

٧٢ - لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، وقالوا يجوز بدونه.

٧٣ - لا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع، وقالوا يجوز.

٧٤ - لا تقع أو بمعنى الواو ولا بمعنى بل، وقالوا يجوز.

٧٥ - لا يجوز العطف بلكن بعد الإيجاب، وقالوا يجوز.

٧٦ - يجوز صرف أفضل منك في الشعر، وقالوا لا يجوز.

٧٧ - لا يجوز ترك صرف المنصرف في الضرورة، وقالوا يجوز.

٧٨ - الآن اسم في الأصل، وقالوا أصله فعل ماضي.

٧٩ - يرتفع المضارع لوقوعه موقع اسم الفاعل، وقالوا بحروف المضارعة.

٨٠ - لا تأكل السمك وتشرب اللبن منصوب بأن مضمرة، وقالوا على الصرف.

٨١ - الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الأشياء السبعة منصوب بإضمار أن، وقالوا على الخلاف.

٨٢ - إذا حذفت أن الناصبة فالاختيار أن لا يبقى عملها وقالوا يبقى.

٨٣ - (كي) تكون ناصبة وجارة، وقالوا لا تكون حرف جر.

٨٤ - لام كي ولام الجحود ينصب الفعل بعدهما بأن مضمرة، وقالوا باللام نفسها.

٨٥ - لا يجمع بين اللام وكي وأن، وقالوا يجوز.

٨٦ - النصب بعد حتى بأن مضمرة، وقالوا بحتى.

٨٧ - إذا وقع الاسم بين إن وفعل الشرط كان مرفوعا بفعل محذوف يفسره المذكور، وقالوا بالعائد من الفعل إليه.

٨٨ - لا يجوز تقديم معمول جواب الشرط ولا فعل الشرط على حرف الشرط، وقالوا يجوز.

٨٩ - إن لا تكون بمعنى إذ، وقالوا تكون.

٩٠ - إذا وقعت إن الخفيفة بعد ما النافية كانت زائدة، وقالوا نافية.

٩١ - إذا وقعت اللام بعد إن الخفيفة كانت إن مخففة من الثقيلة واللام للتأكيد، وقالوا إن بمعنى ما واللام بمعنى إلا.

٩٢ - لا يجازي بكيف، وقالوا يجازي بها.

٩٣ - السين أصل، وقالوا أصلها سوف حذف منها الواو والفاء.

٩٤ - إذا دخلت تاء الخطاب على ثاني الفعل جاز حذف الثانية وقالوا الأولى.

٩٥ - لا يؤكد فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث بالنون الخفيفة، وقالوا يجوز.

٩٦ - ذا والذي وهو وهي بكمالها الاسم، وقالوا الذال والهاء فقط.

٩٧ ـ الضمير في لولاي ولولاك ولولاه في موضع جر، وقالوا في موضع رفع.

٩٨ ـ الضمير في نحو إياي وإياك وإياه، أيا، وقالوا الياء والكاف والهاء.

٩٩ ـ يقال (فإذا هو هي)، وقالوا (فإذا هو إياها).

١٠٠ ـ (تمام المائة) أعرف المعارف المضمر، وقالوا المبهم.

١٠١ ـ ذا وأولاء ونحوهما لا يكون موصولا، وقالوا يكون.

١٠٢ ـ همزة بين بين غير ساكنة، وقالوا ساكنة.

وقد فات ابن الأنباري مسائل خلافية بين الفريقين استدركها عليه ابن أياز في مؤلف.

منها: الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال عند البصريين، وقال الكوفيين أصل فيهما

ومنها: لا يجوز حذف نون التثنية لغير الإضافة، وجوزه الكوفيون

انتهى بعون الله الفن الثاني من الأشباه والنظائر
ويليه إن شاء الله ـ سلسلة الذهب ـ وهو الفن الثالث



الفن الثالث

الحمد لله على ما أنعم وألهم، وأوضح من دقائق الحقائق وفهم، وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم.

هذا هو الفن الثالث من الأشباه والنظائر وهو فن بناء المسائل بعضها على بعض مرتب على الأبواب وسميته «سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب».

باب الإعراب والبناء

مسئلة

فعل الأمر العاري من اللام وحرف المضارعة

اختلف في فعل الأمر العاري من اللام وحرف المضارعة نحو اضرب على مذهبين.

أحدهما: أنه مبني وعليه البصريون.

والثاني: أنه معرب مجزوم بلام محذوفة وهو رأي الكوفيين.

قال أبو حيان: واختاره شيخنا أبو علي الحسن بن أبي الأحوص،

والخلاف في هذه المسئلة مبني على الخلاف في ثلاث مسائل.

الأولى: هل الإعراب أصل في الفعل كما هو أصل في الاسم أم لا ؟ فمذهب البصريين لا، وإن الأصل في الأفعال البناء، والمضارع إنما أعرب لشبهه بالاسم وفعل الأمر لم يشبه الاسم فلا يعرب، ومذهب الكوفيين نعم، فهو معرب على الأصل في الأفعال.

الثانية: هل يجوز إضمار لام الجزم وإبقاء عمله، فمذهب البصريين لا، وإنه لا يجوز حذف شيء من الجوازم أصلا وإبقاء عمله، ومذهب الكوفيين نعم.

الثالثة: قال أبو حيان جعل بعض أصحابنا هذا الخلاف في الأمر مبينا على مسئلة اختلفوا فيها وهي هل للأمر صيغة مستقلة بنفسها مرتجلة ليس أصلها المضارع، أو هي صيغة مغيرة وأصلها المضارع، فمن قال أصلها المضارع اختلفوا أهي معربة أم مبنية، ومن قال إنها صيغة مرتجلة ليست مقتطعة من المضارع فهي عندهم مبنية على الوقف ليس إلا - انتهى.

وقال الشلوبين في (شرح الجزولية): القول بأن فعل الأمر معرب مجزوم مبني على قول الكوفيين إن بنية فعل الأمر محذوفة من أمر المخاطب الذي هو باللام.

مسئلة

متى يبنى الفعل إذا اتصل بنون التوكيد

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في (تعليقه على المقرب) إذا اتصل بالفعل نون التوكيد ولم يكن معه ضمير بارز لفظا ولا تقديرا بنى معها إجماعا نحو هل تضربن للواحد المخاطب، وهل تضربن للواحدة الغائبة، واختلف في علة البناء، فمذهب سيبويه أن الفعل ركب مع الحرف فبني كما

بني الاسم لما ركب مع الحرف في نحو لا رجل، ومذهب غيره أن النون لما أكدت الفعل قوت فيه معنى الفعيلة فعاد إلى أصله وهو البناء، قال ويبنى على الخلاف في العلة خلاف فيما إذ اتصل بالفعل المؤكد ضمير اثنين نحو تضربان أو ضمير جمع المذكر نحو تضربن أو ضمير المخاطبة المؤنثة نحو تضربن هل هو معرب أو مبني، فمن علل بالتركيب هناك قال هذا معرب، لأن العرب لا تركب ثلاثة أشياء فتجعلها كالشيء الواحد ويكون حذف النون التي كانت علامة للرفع هنا كراهة اجتماع النونات أو النونين، ومن علل بتقوية معنى الفعل كان عنده مبنيا ويكون حذف النون هنا للبناء ـ انتهى.

مسئلة

الاختلاف في حذف حروف العلة للجزم

قال ابن النحاس في (التعليقة): أجمع النحاة على أن حروف العلة في نحو يخشى ويغزو ويرمي تحذف عند وجود الجازم، واختلفوا في حذفها لماذا؟ فالذي فهم من كلام سيبويه أنها حذفت عند الجازم لا للجازم، ومذهب ابن السراج وأكثر النحاة أن حذف هذه الحروف علامة للجزم، وهذا الخلاف مبني على أن حروف العلة التي في حال الرفع هل فيها حركات مقدرة أو لا؟ فمذهب سيبويه أن فيها حركات مقدرة في الرفع وفي الألف في النصب فهو إذا جزم يقول الجازم حذف الحركات المقدرة ويكون حذف حرف العلة عنده لئلا يلتبس الرفع بالجزم، وعند ابن السراج أنه لا حركة مقدرة في الرفع، وقال: لما كان الإعراب في الأسماء لمعنى حافظنا عليه بأن نقدره إذا لم يوجد في اللفظ، ولا كذلك في الفعل، فإنه لم يدخل فيه إلا لمشابهة الاسم لا للدلالة على معنى فلا نحافظ عليه بأن نقدره إذا لم يكن في اللفظ، فالجازم لما لم يجد حركة يحذفها حذف الحرف، وقال إن الجازم كالمسهل إن وجد في

البدن فضلة أزالها وإلا أخذ من قوى البدن، وكذا الجازم إن وجد حركة أزالها وإلا أخذ من نفس الحروف ـ انتهى.

مسئلة

ما يجوز في حرف العلة إذا كان بدلاً من همزة

قال ابن النحاس أيضاً: إذا كان حرف العلة بدلا من همزة جاز فيه وجهان: حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه، وهذان الوجهان مبنيان على أن إبدال حرف العلة هل هو بدل قياس أو غير قياسي، فإن قلنا إنه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم لأنه همزة كما كان قبل البدل وإن قلنا إنه بدل غير قياسي صار حرف العلة متمحضاً وليس همزة فنحذفه كما نحذف حرف العلة المحض في يغزو ويرمي ويخشى ـ انتهى.

مسئلة

الكلمات قبل التركيب

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في (تعليقه على المقرب): الكلمات قبل التركيب هل يقال لها مبنية أو لا توصف بإعراب ولا بناء؟ فيه خلاف، نحو قولنا زيد عمرو بكر خالد، أو واحد اثنان ثلاثة، فإن قلنا إنها توصف بالتاء فالأصل حينئذ في الأسماء البناء، ثم صار الإعراب لها أصلا ثانيا عند العقد والتركيب لطريان المعاني التي تلبس لولا الإعراب لكونها تدل بصيغة واحدة على معان مختلفة، وإن قلنا إنها لا توصف بالإعراب ولا بالبناء كان الإعراب عند التركيب أصلا من أول وهلة لا نائبا عن غيره، ويكون دخوله الأسماء لما تقدم من طريان المعاني عليها عند التركيب ـ انتهى.

باب المنصرف وغير المنصرف

مسئلة

ما هو المنصرف وما هو غيره

قال في (البسيط): من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وتأثيرهما منع الجر والتنوين لفظا وتقديرا دخل فيه التثنية والجمع والأسماء الستة وما فيه اللام والمضاف، ومن قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين فإن التثنية والجمع والمعرف باللام والإضافة يخرج عن الحصر فلذلك ذكرها (صاحب الخصائص) مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة.

مسئلة

ما هو الصرف وما هو المنع من الصرف

اختلف النحويون في الصرف فمذهب المحققين كما قال أبو البقاء في (اللباب): إنه التنوين وحده، وقال آخرون هو الجر مع التنوين، ويبتني على هذا الخلاف ما إذا أضيف ما لا ينصرف او دخلته ال، فعلى الأول هو باق على منع صرفه وإنما يجر بالكسرة فقط، وعلى الثاني هو منصرف.

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل): اختلفوا في منع الصرف ما هو؟ فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس أحدهما تابعا للآخر، إذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول بظاهر الحال، وقال قوم ينتمون إلى التحقيق: إن الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال، فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره، وإنما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهة الفعل ثم تبع الجر التنوين في الزوال، لأن التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له أيضا فتبع الخاصة الخاصة،

ويدل على ذلك أن المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجر فيه إنما يذهب منه التنوين لا غير، فعلى هذا القول إذا قلت: نظرت إلى الرجل الأسمر وأسمركم، الأسمر باق على منع صرفه وإن انجر، لأن الشبه قائم وعلم الصرف الذي هو التنوين معدوم، وعلى القول الأول يكون الاسم منصرفا لأنه لما دخله الألف واللام والإضافة وهما خاصة للاسم بعد عن الأفعال وغلبت الإسمية فانصرف ـ انتهى.

مسئلة

مثنى وثلاث

مذهب الجمهور أن باب مثنى وثلاث منع الصرف للعدل مع الوصفية، وذهب الفراء إلى أن منعها للعدل والتعريف بنية الإضافة، ويبتني على الخلاف صرفها مذهوبا بها مذهب الأسماء أي منكرة، فأجازه الفراء بناء على رأيه أنها معرفة بنية الإضافة تقبل التنكير ومنعه الجمهور.

مسئلة

اذا سمي مذكر بوصف مؤنث مجرد من التاء

إذا سمي مذكر بوصف المؤنث المجرد من التاء كحائض وطامث وظلوم وجريح، فالبصريون يصرفونه بناء على أن هذه اسماء مذكرة وصف بها المؤنث لأمن اللبس وحملا على المعنى، فقولهم مررت بامرأة حائض بمعنى شخص حائض، ويدل لذلك أن العرب إذا صغرتها لم تدخل فيها التاء، والكوفيون يمنعونه بناء على مذهبهم أن نحو حائض لم تدخلها التاء لاختصاصه بالمؤنث، والناء وإنما تدخل للفرق.

باب العلم

مسئلة

انقسام العلم

الأكثرون على أن العلم ينقسم إلى مرتجل ومنقول، وذهب بعضهم إلى أن الأعلام كلها منقولة وليس فيها شيء مرتجل، وقال: إن الوضع سبق ووصل إلى المسمى الأول وعلم مدلول تلك اللفظةِ في النكرات وسمي بها، وجهلنا نحن أصلها فتوهمها من سمي بها من أجل ذلك مرتجلة، وذهب الزجاج إلى أنها كلها مرتجلة، والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر إلى هذا، وعلى هذا فتكون موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد.

وقال أبو حيان: المنقول هو الذي يحفظ له أصل في النكرات، والمرتجل هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات، وقيل المنقول هو الذي سبق له وضع في النكرات، والمرتجل هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات، وعندي أن الخلاف المذكور أولا وهذا الخلاف احدهما مبني على الآخر.

باب الموصول

مسئلة

الوصل بجملة التعجب

هل يجـوز الوصل بجملة التعجب؟ فيه خلاف ـ إن قلنا إنها إنشائية لم يوصل بها، وإن قلنا إنها خبرية فقولان.

أحدهما: الجواز، نحو جاءني الذي ما أحسنه، وعليه ابن خروف.

والثاني: المنع؛ لأن التعجب إنما يكن من خفاء السبب، والصلة تكون موضحة فتنافيا.

باب المبتدأ والخبر

مسئلة

قال ابن النحاس في (التعليقة) إذا دخلت على المبتدأ الموصول ليت ولعل نحو: ليت الذي يأتيني ولعل الذي في الدار، فلا يجوز أن تدخل الفاء في خبره، واختلف في علة ذلك ما هي؟ فمنهم من قال علته أن الشرط لا يعمل فيه ما قبله، فإذا عملت فيه ليت أو لعل خرج من باب الشرط، فلا يجوز دخول الفاء حينئذ، ومنهم من قال بل العلة أن معنى ليت ولعل ينافي معنى الشرط من حيث كان ليت للتمني ولعل للترجي، ومعنى الشرط التعليق فلا يجتمعان.

ويتخرج على هاتين العلتين مسئلة وهو دخول إن على الاسم الموصول هل يمنع دخول الفاء أم لا؟ فمن علل بالعلة الأولى منع من دخول الفاء مع إن أيضا، لأنها قد عملت فيه فخرج عن باب الشرط، ومن علل بالعلة الثانية وهو تغير المعنى جوز دخول الفاء مع (إن) لأنها لا تغير المعنى عما كان عليه قبل دخولها، وقبل دخولها كانت الفاء تدخل في الخبر فيبقى ذلك بعد دخولها.

مسئلة

الوصف المعتمد على نفي أو استفهام

ذهب البصريون ـ إلا الأخفش ـ إلى أن الوصف إذا اعتمد على نفي أو استفهام كان مبتدأ وما بعده فاعل مغن عن الخبر نحو أقائم زيد وما قائم زيد، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه لا يشترط هذا الاعتماد، وذلك مبني على رأيهم أنه يعمل غير معتمد.

مسئلة

الاختلاف في صدر الكلام في (إذا قام زيد فأنا أكرمه)

اختلف في صدر الكلام من نحو إذا قام زيد فأنا اكرمه، هل هو جملة إسمية أو فعلية؟ قال ابن هشام: وهذا مبني على الخلاف في عامل إذا، فإن قلنا جوابها فصدر الكلام جملة إسمية وإذا مقدمة عن تأخر وما بعد إذا متمم لها لأنه مضاف إليه، وإن قلنا فعل الشرط وإذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها.

باب كان وأخواتها

مسئلة

هل الأفعال الناقصة تدل على الحديث

قال الخفاف في (شرح الإيضاح): اختلف هل الأفعال الناقصة تدل على الحدث أم لا؟ وينبني على ذلك الخلاف في عملها في الظرف والمجرور والحال، فمن قال تدل أعمل، ومن قال لا فلا.

وقال أبو حيان في (الارتشاف): اختلفوا هل تعمل كان وأخواتها في الظرف والمجرور والحال؟ فقيل لا تعمل وقيل تعمل، وينبغي ان يكون هذا الخلاف مرتبا على دلالتها على الحدث.

مسئلة

تعدد أخبار كان وأخواتها

قال أبو حيان في (الارتشاف): الظاهر من كلام سيبويه أنه لا يكون لكان وأخواتها إلا خبر واحد وهو نص ابن درستويه، وقيل يجوز تعدده وهو مبني على جواز تعدد خبر المبتدأ، والمنع هنا أقوى لأنها شبهت بضرب، وقال في (شرح التسهيل): تعدد خبر كان مبني على الخلاف في تعدد خبر المبتدأ، ثم قيل الجواز هنا أولى لأنه إذا جاز مع العامل الأضعف وهو الابتداء فمع الأقوى وهو كان وأخواتها أولى، ومنهم من قال المنع هنا أولى وعليه ابن درستويه، واختاره ابن أبي الربيع قال لأن ضرب، لا يكون له إلا مفعول واحد، فما شبه به يجري مجراه.

مسئلة

لم سميت هذه الأفعال نواقص؟

اختلف لم سميت هذه الأفعال نواقص؟ فقيل لأنها لا تدل على الحدث بناء على القول به، وعلى القول الآخر سميت ناقصة لكونها لا تكتفي بمرفوعها.

مسئلة

تقدم أخبارها عليها

اختلف في جواز تقدم أخبار هذا الباب على الأفعال إذا كانت منفية بما نحو ما كان زيد قائما، فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز، ومنشأ الخلاف اختلافهم في أن (ما) هل لها صدر الكلام أو لا؟ فالبصريون على الأول والكوفيون على الثاني.

باب ما

مسئلة

البصريون على أنه إذا اقترنت (ما) بإن يبطل عملها نحو:

بني غدانة ما إن أنتمُ ذهب

وذهب الكوفيون إلى جواز النصب مع إن، واختلف في إن هذه، فالبصريون على أنها زائدة كافة والكوفيون على أنها نافية، وعندي أن الخلاف في إعمالها ينبغي أن يكون مرتبا على هذا الخلاف.

باب إن واخواتها

مسئلة

وقوع إن المخففة بعد فعل العلم

إذا وقعت إن المخففة بعد فعل العلم كقولك علمت إن كان زيد لعالما، وحديث «قد علمنا إن كنت لمؤمنا» فهل هي مكسورة أو مفتوحة؟ فيه خلاف. ذهب الأخفش الصغير وهو أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي إلى أنها لا تكون إلا مكسورة، وقال أبو علي الفارسي لاتكون إلا مفتوحة وكذلك اختلف فيها كبراء أهل الأندلس أبو الحسن بن الأخضر وأبو عبدالله بن أبي العافية؛ فقال ابن الأخضر بقول الأخفش، وقال ابن أبي العافية بقول الفارسي.

قال أبو حيان: وهذا الخلاف مبنى على خلافهم في اللام أهي لام الابتداء ألزمت للفرق أم هي لام أخرى مجتلبة للفرق بينها وبين إن النافية؟ فعلى الأول تكسر وعلى الثاني تفتح، ووجهه البناء أنها إذا كانت لام الابتداء فهي

لا تدخل إلا في خبر المكسورة، وإذا كانت غيرها لم يكن الفعل الذي قبلها مانعا لها من فتحها.

قال أبو حيان: وهذا البناء إنما هو على مذهب البصريين، وأما على مذهب الكوفيين فللام عندهم بمعنى إلا وإن نافية لا حرف توكيد، فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو «قد علمنا إن كنت لؤمنا» إلا كسر إن لأنها عندهم حرف نفي والتقدير «قد علمنا إن كنا مؤمنا».

مسئلة

متى تقع أن المفتوحة ومعمولها اسما لان المكسورة

تقع أن المفتوحة ومعمولها اسما لإن المكسورة بشرط الفعل بالخبر نحو إن عندي أنك فاضل، وقال الفراء: لو قال قائل إنك قائم تعجبني، جاز أن تقول إن أنك قائم تعجبني. قال أبو حيان: وهذا من الفراء بناء على رأيه أن (أن) يجوز الابتداء بها والجمهور على منعه.

مسئلة

ما يلي إن المكسورة المخففة من الأفعال

إذا خففت إن المكسورة لم يلها من الأفعال إلا ما كان من نواسخ الابتداء عند البصريين، وجوز الكوفيون غيره، وهو مبني على مذهبهم أنها نافية، ذكر ذلك السخاوي في (شرح المفصل).

مسئلة

ما يجوز في إن إذا وقعت جوابا لقسم

إذا وقعت إن جواب قسم نحو والله إن زيداً قائم، فمذهب البصريين وجواب كسرها، وقيل يجوز فتحها مع اختيار الكسر، وقيل نجوز إن مع اختيار الفتح وعليه الكسائي والبغداديون، وقيل يجب الفتح وعليه الفراء.

قال في (البسيط): وأصل الخلاف أن جملتي القسم والمقسم عليه هل إحدهما معمولة للأخرى فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم أو لا ؟ وفي ذلك خلاف. فمن قال نعم، فتح؛ لأن ذلك حكم أن إذا وقعت مفعولا، ومن قال لا فإنما هي للمقسم عليه لا عاملة فيه كسر، ومن جوز الأمرين أجاز الوجهين.

مسئلة

هل يجوز (إن قائما الزيدان)

لا يجوز هنا إن قائماً الزيدان، كما لا يجوز ذلك في المبتدأ دون نفي أو استفهام وأجازه الكوفيون والأخفش بناء على إجازته في المبتدأ فجعلوا قائماً اسم إن، والزيدان فاعل به سد مسد خبرها، والخلاف جار في باب ظن، فمن أجاز هنا وفي المبتدأ أجاز ظننت قائما الزيدان، ومن منع منع، وابن مالك وافقهم على الجواز في المبتدأ ومنع في باب ظن وإن، وفرق بأن إعمال الصفة عمل الفعل فرع إعمال الفعل فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل، فلا يلزم من تجويز قائم الزيدان، جواز، إن قائما الزيدان، لصحة وقوع الفعل موقع المتجرد من إن وظننت، وامتناع وقوعه بعدها.

باب لا

كمسئلة

مذاهب في قول (لامسلمات)

قال أبو حيان في (شرح التسهيل) في نحو لا مسلمات، أربعة مذاهب.

أحدها: الكسر والتنوين وهو مذهب ابن خروف

والثاني: الكسر بلا تنوين وهو مذهب الأكثرين.

والثالث: الفتح وهو مذهب المازني والفارسي.

والرابع: جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين ـ قال: وفرع بعض أصحابنا الكسر والفتح على الخلاف في حركة لا رجل، فمن قال إنها حركة إعراب: قال هنا مسلمات بالكسر، ومن قال هي حركة بناء فالذي يقول إنه يبنى لجعله مع (لا) كالشيء الواحد. قال لا مسلمات بالفتح، ولا يجوز عنده الكسر؛ لأن الحركة عنده ليست خاصة، والذي يقول يبنى لتضمنه معنى الحرف يقول لا مسلمات بالكسر،وحجته أن المبنى مع (لا) قد أشبه المعرب المنصوب، فكما أن الجمع بالألف والتاء في حال النصب مكسور، فكذلك يكون مع لا وهو الصحيح ـ انتهى.

باب أعلم وأرى

مسئلة

القول في حذف مفاعيل هذا الباب

قال ابن النحاس في(التعليقة) نجوز حذف الأول والثاني من مفاعيل هذا الباب اختصاراً، وأما حذف الثالث اختصاراً فمبنى على الخلاف في حذف

الثاني من مفعولي ظننت اختصاراً، فمن أجاز الحذف هناك أجازه في الثالث، ومن منعه في الثاني هناك منعه في الثالث هنا.

باب النائب عن الفاعل

مسئلة

باب اختار

باب اختار، ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز فيه إلا إقامة المفعول الأول نحو اختبر زيد الرجال، وجوز الفراء والسيرافي وابن مالك إقامة الثاني مع وجود الأول فيقول اختير الرجال زيدا، وأشار أبو حيان إلى أن الخلاف مبني على الخلاف في إقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح لأن الثاني هنا على تقدير حرف الجر.

مسئلة

نائب الفاعل المجرور بحرف غير زائد

قال أبو حيان المجرور بحرف غير زائد نحو سير بزيد، فيه خلاف، فمذهب الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب، ومذهب الفراء أن النائب حرف الجر وحده وأنه في موضع رفع.

قال أبو حيان: وهذا مبنى على الخلاف في قولهم مر زيد بعمرو، فمذهب البصريين أن المجرور في موضع نصب فلذا قالوا إنه إذا بنى للمفعول كان في موضع رفع بناء على قولهم إنه: في مر زيد بعمرو في موضع نصب، ومذهب الفراء أن حرف الجر هو الذي في موضع نصب، فلهذا ادعى أنه إذا بنى للمفعول كان هو في موضع رفع بناء على مذهبه أنه

هناك في موضع نصب، وفي أصل المسئلة قول ثالث: إن النائب ضمير مهم مستتر في الفعل قاله ابن هشام، ورابع: أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير سير هو أي السير. قال ابن درستويه: ويبنى على هذا الخلاف جواز تقديم المجرور نحو بزيد سير، فعلى القول الأول والثالث لايجوز، وعلى القول الثاني والرابع يجوز.

باب المفعول به

مسئلة

إذا تعددت المفاعيل فأيها يقدم

إذا تعدد المفعول في غير باب ظن وأعلم كباب أعطى واختار فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى، وما يتعدى إليه الفعل بنفسه على ما ليس كذلك، هذا مذهب الجمهور، وقيل المفعولان في مرتبة واحدة بعد الفاعل فأيها تقدم فذلك مكانه وعليه ابن هشام وبعض البصريين، قال أبو حيان: وينبني على هذا الخلاف: جواز تقديم المفعول الثاني إذا اتصل به ضمير يعود على الأول نحو أعطيت درهمه زيدا، فعند الجمهور يجوز وعند غيرهم لا، بناء على ما ذكر.

باب الظرف

مسئلة

الاتساع في الظرف مع كان وأخواتها

قال أبو حيان في (الارتشاف): هل يتسع في الظرف مع كان وأخواتها؟ هو مبني على الخلاف هل تعمل في الظرف أم لا؟ فإن قلنا لا تعمل فلا

يتوسع، وإن قلنا بجوز أن تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر أن لا يجوز التوسع فيه معها.

مسئلة

إذا استعملت إذا شرطا

قال أبو حيان في (شرح التسهيل): إذا استعملت إذا شرطا فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا ؟ قولان، قيل تكون مضافة وضمنت الربط بين ما تضاف إليه وغيره، وقيل ليست مضافة بل معمولة، للفعل بعدها لأنها لو كانت مضافة لكان الفعل من تمامها فلا يحصل به ربط، قال وينبني على ذلك الخلاف في العامل فيها، فمن قال إنها مضافة أعمل الجزاء ولا بد، ومن منع ذلك أعمل فيها فعل الشرط كسائر الأدوات.

باب الاستثناء

مسئلة

تقدم المستثنى

هل يجوز تقديم المستثنى منه، وعلى العامل فيه، إذا لم يتقدم، وتوسط بين جزئي كلام، نحو القوم إلا زيدا قاموا؟ فيه خلاف، قيل بالجواز وقيل بالمنع، قال أبو حيان: وهو مبني على الخلاف في العامل في المستثنى، فمن قال إنه ما تقدم من فعل أو شبهه منعه، ومن قال إنه إلا أو نحوه، جوزه.

مسئلة

عود الاستثناء إذا وقع بعد جمل عطف بعضها على بعض

إذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فهل يعود إلى الكل؟ فيه خلاف، قيل نعم وقيل لا، بل يختص بالجملة الأخيرة، قال أبو حيان والخلاف مبني على الخلاف في العامل في المستثنى، فمن قال إنه إلا، أعاده إلى الكل، ومن قال إنه الفعل السابق قال إن اتحد العامل عاد إلى الكل، وإن اختلف فللأخيرة خاصة، إذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد.

باب حروف الجر

مسئلة

تعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص

اختلف، هل ينعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص؟ على قولين مبنيين على الخلاف في أنه هل يدل على الحدث أم لا؟ فمن قال لا يدل على الحدث وهم المبرد والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين منع ذلك، ومن قال يدل عليه جوزه.

مسئلة

على ما يرتفع الاسم بعد منذ؟

قال أبو البقاء في (التبيين) اختلف في الاسم المرفوع بعد منذ نحو ما رأيته منذ يومان. على أي شيء يرتفع؟ على ثلاثة مذاهب، أحدها، أن منذ مبتدأ وما بعده خبر، والتقدير أمَد ذلك يومان، وقال بعض الكوفيين: يومان

فاعل تقديره منذ مضي يومان، وقال الفراء: موضع الكلام كله نصب على الظرف أي ما رأيته من الوقت الذي هو يومان، قال وهذا كله مبني على الخلاف في أصل منذ، وقد قال الأكثر إنها مفردة، وقال الفراء أصلها، من، وذو الغائبة بمعنى الذي، وقال غيره من الكوفين؛ أصلها من إذ ثم حذفت الهمزة وضمت الميم.

باب القسم

الاختلاف في ايمن الله

قال ابن النحاس في (التعليقة) اختلف النحاة في ايمن الله هل هي كلمة مفردة موضوعة للقسم أم هي جمع؟ وينبني على هذا الخلاف خلاف في همزتها أهي همزة قطع أم همزة وصل؟ فمذهب البصريين أن ايمن كلمة مفردة موضوعة للقسم وأن همزتها همزة وصل، ومذهب الكوفيين أن (ايمن) جمع يمين وهمزتها همزة قطع.

باب التعجب

مسئلة

الاختلاف في أفعل به

قال ابن النحاس في التعليقة: اختلف النحاة في قولنا افعل به، في التعجب هل معناه أمر أو تعجب مع إجماعهم على أن لفظه لفظ الأمر، فذهب الكوفيون إلى أن معناه أمر كلفظه، وذهب البصريون إلى أن معناه التعجب، على الخلاف في التعجب، هل هو إنشاء أو خبر؟ قال وينبني على هذا الخلاف خلاف في الجار والمجرور هلى هو في موضع نصب أو رفع؟ فمن قال بأن معنى أفعل، الأمر وأن فيه فاعلاً مستتراً قال بأن الجار

والمجرور في موضع نصب بأنه مفعول، ويكون الباء عنده إما للتعدية كمررت به، أو زائدة مثل قرأت بالسورة، ومن قال بأن معنى (أفعل) التعجب لا الأمر، قال بأن الجار والمجرور في موضع رفع بالفاعلية ولا ضمير في أفعل، وتكون الباء عند هذا القائل زائدة مع الفاعل مثلها في كفي بالله.

مسئلة

لزوم أل في فاعل فعل

قال ابن النحاس لزوم الألف واللام في فاعل فعل فيه خلاف مبني على الخلاف في فعل الذي للمبالغة هل هو من باب نعم وبئس أو من باب التعجب؟ فمن قال هو من باب نعم وبئس اشترط في الفاعل من لزوم الألف واللام وغيره ما يشترطه في فاعل نعم وبئس، ومن قال هو من باب التعجب لم يشترط في فاعله الألف واللام، وباب التعجب فيه أظهر، بدليل جواز دخول الباء الزائدة فيه مع الفاعل، كما دخلت في باب التعجب في أفعل به.

باب التوكيد

مسئلة

وقوع كل من أكتع وأخواتها منفردة

قال ابن النحاس: هل يجوز أن يقع كل واحد من أكتع وأبصع وأبتع تأكيدا بمفرده؟ فيه ثلاثة مذاهب ـ أحدها: نعم، والثاني: لا، بل يكون ما بعد أجمع تابعا بالتركيب كما ذكرنا، والثالث يجوز أن يقدم بعضها على بعض بشرط تقديم أجمع قبلهن. قال: وهذا الخلاف مبني على أنه هل لكل

واحد منهن معنى في نفسه أم لا ؟ فإن قيل لا معنى لها إلا الاتباع فلا بد من تقدم أجمع، وإن قيل بأن لها معاني جاز أن تستعمل بأنفسها ـ انتهى.

باب النداء

مسئلة

الاختلاف في (اللهم)

اخلف في اللهم، فمذهب البصريين أن الميم عوض من حرف النداء، ومذهب الكوفيين أنها بقية من جملة محذوفة والأصل يالله آمنا بخير، وينبني على هذا الخلاف جواز إدخال يا علي اللهم فعند البصريين لا يجوز لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض، وعند الكوفيين يجوز لأن الميم على رأيهم ليست عوضاً من يا.

قال أبو حيان في (الارتشاف): اللهم لا تباشره يا في مذهب البصريين زعموا أن الميم المشددة في آخره عوض من حرف النداء فلا يجتمعان، وأجاز الكوفيون أن تباشره يا، وعندهم الميم المشددة بقية من جملة محذوفة قدروها آمنا بخير، وهو قول سخيف لا يحسن أن يقوله من عنده علم.

باب إعراب الفعل

مسئلة

هل يجوز في المضارع المنصوب بعد الفاء في الأجوبة الثمانية أن يتقدم على سببه

فيقال ما زيد فنكرمه يأتينا، ومتى فأتيك تخرج، وكم فأسير تسير، فيه قولان.

قال البصريون: لا ، وقال الكوفيون: نعم، والخلاف مبني على الخلاف في أصل، وهو أن مذهب البصريين في ذلك أن النصب بأن مضمرة وأن الفاء عاطفة عطفت المصدر المقدر من أن المضمرة والفعل على مصدر متوهم من الفعل المعطوف عليه، والتقدير لم يكن من زيد إتيان فيكون منا إكرام، وعلى هذا يمتنع التقديم لأن المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه، ومذهب الكسائي وأصحابه أن الناصب هو الفاء نفسها وليست عاطفة فلا معطوف هنا، وإنما هو جواب تقدم على سببه مع تقدم بعض الجملة فلم يمتنع.

مسئلة

هل يجوز الفصل منا بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها

بأن يقال ما زيد يكرم فأخانا تكرمه أخانا، يراد ما زيد يكرم أخانا فنكرمه، فيه خلاف ـ فمذهب البصريين المنع، ومذهب الكوفيين الجواز، والخلاف مبني على الخلاف في الأصل السابق فالبصريون يقولون ما بعد الفاء معطوف على مصدر متوهم من يكرم، فكما لا يجوز أن يفصل بين المصدر ومعموله، كذلك لا يجوز أن يفصل بين يكرم ومعموله لأن يكرم في تقدير المصدر، والكوفيون أجازوه لأنه لا عطف عندهم ولا مصدر موهم.

مسئلة

رأي في لام الجحود

قال أبو البقاء في (التبيين): لام الجحود الداخلة على الفعل المستقبل غير ناصبة للفعل، بل الناصب أن مضمرة، وعلى هذا تترتب مسئلة وهو أن مفعول هذا الفعل لا يتقدم عليه، وقال الكوفيون اللام هي الناصبة فإن وقعت بعدها إن كانت توكيداً، وعلى هذا يتقدم مفعول هذا الفعل عليه.

باب التكسير

مسئلة

تكسير همرش

قال أبو حيان: اختلف في تكسير همرش فقال بعضهم يكسر على همارش، وقال بعضهم يكسر على هنامر قال والسبب في الاختلاف الاختلاف في أصل وزنه وفي الحرف الأول المدغم في الثاني ما هو؟ فقال قوم وزنه فعلل والميم زائدة للإلحاق بجحمرش وأدغمت الميم في الميم فهو من باب إدغام المتلين. وقال آخرون: وزنه فعلل والمدغم نون وحروفه كلها أصول كحروف قهبلس وجحمرش وصهصلق، قال ولأول هو الصحيح، والتاني قول الأخفش، وتناقض فيه كلام سيبويه.

باب التصغير

مسئلة

الاختلاف في تصغير بعض الأسماء

اختلف في تصغير ركب وطير وصحب وسفر على قولين.

أحدهما: وعليه الجمهور أنها تصغر على لفظها فيقال ركيب وطير وصحيب وسفير.

والثاني: وعليه الأخفش أنها ترد إلى المفرد فيقال رويكبون وطويرات وصويحبون ومسيفرون، والخلاف مبني على الخلاف في هذه الألفاظ ما هي؟ وفيها قولان.

أحدهما وعليه الجمهور: أنها أسماء جموع، وعلى هذا فتعطى حكم المفرد في التصغير على لفظها.

الثاني: وعليه الأخفش، أنها جموع تكسير، وعلى هذا فترد إلى مفرداتها، أشار إلى هذا البناء أبو حيان.

باب الوقف

مسئلة

هل يصح الوقف على المتبوع دون التابع

قال في (البسيط): فيه خلاف مبني على الخلاف في العامل في التابع، فإن قلنا إنه يقدر فيه عامل من جنس الأول صح لأنه يصير جملة مستقلة فيستغنى عن الأول، وإن قلنا العامل فيه هو العامل في المتبوع لم يصح، قال والصحيح أنه لا يجوز الوقف لعدم استقلاله صورة.

مسئلة

الوقف على إذا

اختلف في الوقف على إذاً والصحيح أن نونها تبدل ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، وقيل يوقف بالنون لأنها كنون لن وإن وروى عن المازني والمبرد. قال ابن هشام في المغني: وينبني على الخلاف في الوقف عليها الخلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالألف والمازني والمبرد بالنون.

مسئلة

إذا نكر يحي بعد العلمية

إذا نكر يحي بعد العملية فهل يكتب بالياء أو بالألف لأنه قد زالت علميته قال أبو حيان يبني على الخلاف في تعليل كتابة يحي العلم بالياء، فإن

عللناه بالعلمية كتبناه بالألف لأنه قد زالت علميته، وإن عللنا بالفرق بين الاسم والفعل كتبناه بالياء، لأن الرسمية موجودة فيه ـ انتهى.

انتهى بعون الله الفن الثالث من « الأشباه والنظائر »
ويليه إن شاء الله الفن الرابع وهو
« فن الجمع والفرق »

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله الذي أوجد الخلق، وجعل لكل شيء مظهرين من الجمع والفرق، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي سناه أضوء من البرق ـ هذا هو:

(الفن الرابع) من الأشباه والنظائر.

فن الجمع والفرق

وهو قسمان.
أحدهما الأبواب المتشابهة المفترقة في كثير من الأحكام.
والثاني المسائل المتشابهة المفترقة في الحكم والعلة.
وسميته (اللمع والبرق في الجمع والفرق).



القسم الاول

ذكر ما افترق فيه الكلام والجملة

قال ابن هشام في (المغني): الكلام أخص من الجملة لا مرادف لها، فإن الكلام هو القول المفيد بالمقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص وأقائم الزيدان وكان زيد قائما، وظننته قائماً، وهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس كلاما. انتهى ـ وقد نازعه بعضهم في ذلك وادعى أن الصواب ترادف الكلام والجملة.

وأنصف الشيخ بدر الدين الدماميني فذكر ما حاصله أن المسئلة ذات قولين وأن كل طائفة ذهبت إلى قول.

قلت: وممن ذهب إلى الترادف ضياء الدين بن العلج صاحب (البسيط) في النحو، وهو كتاب كبير نفيس في عدة مجلدات، وأجاب عما ذكره ابن هشام في جملة الشرط ونحوها.

فقال في (البسيط): قولهم إن المبدل منه في نية الطرح أي في الأعم الأغلب فلا يقدح ما يعرض من المانع في بعض الصور، نحو جاءني الذي مررت به زيد للاحتياج إلى الضمير، قال: ونظيره أن الفاعل يطرد جواز تقديمه على المفعول في الأعم الأغلب، ولا يقدح في ذلك ما يعرض من المانع في بعض الصور، وكذلك كل جملة مركبة تفيد، ولا يقدح في ذلك تخلف الحكم في جملتي الشرط والجزاء فإنها لا تفيد إحداهما من غير الأخرى.

وقال ابن جني في (كتاب التعاقب) ينبغي أن تعلم أن العرب قد أجرت كل واحدة من جملتي الشرط وجوابه مجرى المفرد، لأن من شرط الجملة أن تكون مستقلة بنفسها قائمة برأسها وهاتان الجملتان لا تستغني إحداهما عن أختها بل كل واحدة منهما مفتقرة إلى التي تجاورها، فجرتا لذلك مجرى المفردين اللذين هما ركنا الجملة وقوامها فلذلك فارقت جملة الشرط وجوابه مجاري أحكام الجمل.

وقال الشيخ محب الدين ناظر الجيش: الذي يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة في الدلالة، يعني كل ما صدق أحدهما صدق الآخر، فليس بينهما عموم وخصوص، وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلة فإطلاق مجازي، لأن كلا منهما كان جملة قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين[1] نظراً إلى أنهم كانوا كذلك.

وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في (تعليقه على المقرب): الفرق بين الكلام والجملة أن الكلام يقال باعتبار الوحدة الحاصلة بالإسناد بين الكلمتين ويسمى الهيئة الاجتماعية وصورة التركيب وأن الجملة تقال باعتبار كثرة أجزاء التي يقع فيها التركيب، لأن لكل مركب اعتبارين الكثرة والوحدة،

---

(١) في قوله تعالى. ﴿وآتوا اليتامى أموالهم﴾ من سورة النساء: الآية ٢.

فالكثرة باعتبار أجزائه والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة، والأجزاء الكثيرة تسمى مادة، والهيئة الاجتماعية الموحدة تسمى صورة.

الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى

عقد له ابن جنى بابا في (الخصائص) قال: هذا الموضع كثيراً ما يستهوي فيه من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة وذلك كقولهم في تفسير قولنا: أهلك والليل، معناه الحق أهلك قبل الليل، فربما دعا ذلك من لا دربة له إلى أن يقول أهلك والليل فيجره، وإنما تقديره الحق أهلك وسابق الليل، وكذلك قولنا زيد قام، ربما ظن بعضهم أن زيدا هنا فاعل في الصيغة كما أنه فاعل في المعنى، وكذلك تفسير معنى قولنا سرني قيام هذا وقعود ذاك، بأنه سرني أن قام هذا وأن قعد ذلك، وربما اعتقد في هذا وذاك أنهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى، ولا تستصغر هذا الموضع فإن العرب قد مرت به وشمت روائحه وراعته، وذلك أن الأصمعي أنشد شعراً ممدوداً مقيداً التزم الشاعر فيه أن يجعل قوافيه كلها في موضع جر إلا بيتاً واحداً وهو:

يستمسكون من حذار الإلقاء   بتلعات كجذوع الصيصاء

ردِي - ردي ورد قطاة صماء   كدرية أعجبها برد الماء

فطرد قوافيها كلها على الجر إلا بيتاً واحداً وهو قوله (كأنها وقد رآها الراء) والذي سوغه ذاك على ما التزمه في جميع القوافي ما كان على سمته من القول، وذاك أنه لما كان معناه كأنها في وقت رؤية الراء وعلى حال رؤية الراء تصور معنى الجر من هذا الموضع فجاز أن يخلط هذا البيت بسائر الأبيات، وكأنه لذلك لم يخالف، ونظير هذا عندي قول طرفة:

في جفان نعتري نادينا   وسديف حين هاج الصنبر

يريد الصنبر، فاحتاج في القافية إلى تحريك الباء فتطرق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها تشبيهاً بباب قولهم هذا بكر ومررت ببكر، وكان يجب على هذا أن يضم الباء فيقول الصنبر لأن الراء مضمومة إلا أنه تصور معنى إضافة الظرف إلى الفعل فصار إلى أنه كأنه قال حين هيج الصنبر، فلما احتاج إلى حركة الباء تصور معنى الجر فكسر الباء وكأنه قد نقل الكسرة عن الراء إليها، ولو لاما أوردته من هذا لكان الضم مكان الكسر، وهذا اقرب مأخذاً من أن تقول إنه حرف القافية للضرورة.

فإن قلت: فإن الإضافة في قوله حين هاج الصنبر إنما هي إلى الفعل لا إلى الفاعل فكيف حرفت غير المضاف إليه.

قيل: الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد، وأقوى الجزئين منهما هو الفاعل، فكأن الإضافة إنما هي إليه لا إلى الفعل، فلذلك جاز أن يتصور فيه معنى الجر.

فإن قلت: فأنت إذا أضفت المصدر إلى الفاعل جررته في اللفظ واعتقدت مع هذا أنه في المعنى مرفوع، فإذا كان في اللفظ أيضاً مرفوعاً فكيف يسوغ لك بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرفع لفظاً ومعنى أن تحور به فتتوهمه مجروراً؟.

قبل: هذا الذي أردناه وتصورناه هو مؤكد للمعنى الأول، لأنك كما تصورت في المجرور معنى الربع، كذلك تمت حال الشبه بينهما فتصورت في المرفوع معنى الجر، ألا ترى أن سيبويه لما شبه الضارب الرجل بالحسن الوحه وتمثل ذلك في نفسه ورسا في تصوره، زاد في تمكين هذا الحال له وتبيينها عليه بأن عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجر، كل ذلك تفعله العرب وتعتقده العلماء في الأمرين ليقوى تشابهها وتعمر ذات بينهما.

ومن ذلك قولهم في قول العرب: كل رجل وصنعته وأنت وشأنك، معناه أنت مع شأنك وكل رجل مع صنعته، فهذا يوهم من أن الثاني خبر عن

الأول كما أنه إذا قال أنت مع شأنك فإن قوله مع شأنك خبر عن أنت، وليس الأمر كذلك، بل لعمري إن المعنى عليه غير أن تقدير الإعراب على غيره، وإنما شأنك معطوف على أنت والخبر محذوف للحمل على المعنى، فكأنه قال كل رجل وصنعته مقرونان، وأنت وشأنك مصطحبان، وعليه جاء العطف بالنصب مع أن كما قال:

أغـار على معـــزي لم يـــدر أنني وصفـراء منهـا عبلـة الصفـــرات

ومن ذلك قولهم: أنت ظالم إن فعلت، ألا تراهم يقولون في معناه: إن فعلت فأنت ظالم، فهذا ربما أوهم أن أنت ظالم جواب مقدم، ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط، وإنما قوله أنت ظالم دال على الجواب وساد مسده، فإما أن يكون هو الجواب فلا.

ومن ذلك قولهم عليك زيدا، أن معناه خذ زيدا، وهو لعمري كذلك إلا أن زيدا إنما هو منصوب بنفس عليك من حيث كان اسما لفعل متعد، لا أنه منصوب (بخذ) فلا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإياك أن تترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه، ألا تراك تفسر نحو قولهم ضربت زيدا سوطا بأن معناه ضربت زيدا ضربة بسوط فهو لا شك كذلك، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف أي ضربته ضربة سوط، ثم حذفت الضربة، ولو ذهبت تتأول ضربته سوطا على أن تقدير إعرابه ضربة بسوط، كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدر أنك حذفت الباء كما تحذف حرف الجر في نحو قوله أمرتك الخير، وأستغفر الله ذنبا. فتحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجر، وقد غنيت عن ذلك كله بقولك إنه على حذف المضاف أي

ضربة سوط، ومعناه ضربة بسوط، فهذا لعمري معناه. فأما طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف ـ انتهى.

وقال ابن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): قالوا لا أفعل هذا بذي تسلم، قال يعقوب: المعنى والله يسلمك، فهذا تفسير المعنى، وأما تفسير اللفظ فتقديره بذي سلامتك.

وقال ابن مالك في (شرح الكافية): ومن الاستثناء بليس قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم «يطبع المؤمن على كل خُلق ليس الخيانة والكذب».

أي ليس بعض خلقه الخيانة والكذب، هذا التقدير الذي يقتضيه الإعراب، والتقدير المعنوي يطبع على كل خلق إلا الخيانة والكذب.

(فائدة) قال ابن عصفور في (شرح المقرب) فإن قيل لم صار التعجب من وصفه على طريقة ما أفعله مفعولا، وعلى طريقة أفعل به فاعلا مع أن المعنى عندهم واحد وإنما الباب أن يختلف الإعراب إذا اختلف المعنى؟

فالجواب: أن ذلك من قبيل ما اختلف فيه الإعراب والمعنى متفق نحو ما زيد قائما في اللغة الحجازية وما زيد قائم في اللغة التميمية.

الفرق بين الإعراب التقدير والإعراب المحلي

قال ابن يعيش: الإعراب يقدر على الألف المقصورة، لأن الألف لا تحرك بحركة لأنها مدة في الحلق وتحريكها يمنعها من الاستطالة والامتداد ويفضي بها إلى مخرج الحركة، فكون الإعراب لا يظهر فيها لم يكن، لأن الكلمة غير معربة، بل النبوّ في محل الحركة، بخلاف من وكم ونحوهما من المنيات فإن الإعراب لا يقدر على حرف الإعراب منها لأنه حرف صحيح يمكن تحريكه، فلو كانت الكلمة في نفسها معربة لظهر الإعراب فيه، وإنما

الكلمة جمعاء في موضع كلمة معربة، وكذلك ياء المنقوص لا يظهر فيه حركة الرفع والجر لنقل الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها فهي نائبة عن تحمل الضمة والكسرة.

وقال ابن النحاس في (التعليقة) الفرق بين الموضع في المبنى والموضع في المعتل: أنا إذا قلنا في نام هؤلاء إن هؤلاء في موضع رفع لا نعني به أن الرفع مقدر في الهمزة، كيف؟ ولا مانع من ظهوره لو كان مقدرا فيها، لأن الهمزة حرف يقبل الحركات، وإنما نعني به أن هذه الكلمة في موضع كلمة إذا ظهر فيا الإعراب تكون مرفوعة، بخلاف العصا، فإنا إذا قلنا إنها في موضع رفع نعني به أن الضمة مقدرة على الألف نفسها بحيث لولا امتناع الألف من الحركة أو استثقال الضمة والكسرة في ياء القاضي لظهرت الحركة على نفس اللفظ.

قال ابن الصائغ في (تذكرته): الفرق بين اعلى وأحمر من خمسة اشياء جمع أعلى بالواو والنون وعلى أفاعل واستعماله بمن وتأنيثه على فعلى ولزومه أحد الثلاثة أل أو الإضافة أو من.

وقال المهلبي:

الفرق في الأعلى والأحمر قد أتى   في خمسة في الجمع والتكسير
ودخول من وخلاف تأنيثيهما   ولزوم تعريف بلا تنكير

قال في الشرح: هذه الأحكام جارية في الأعلى وبابه كالأفضل والأرذل، وفي الأحمر وبابه كالأصفر والأحمر والأخضر.

ذكر ما افترق فيه ضمير الشأن وسائر الضمائر

قال في (البسيط): ضمير الشأن يفارق الضمائر من عشرة أوجه.

أنه لا يحتاج إلى ظاهر يعود إليه بخلاف ضمير الغائب فإنه لا بد له من

غائب يعود عليه لفظا أو تقديرا.

وأنه لا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه بخلاف غيره من الضمائر، وسر هذه الأوجه أنه يوضحه، والمقصود منه الإبهام.

وأنه لا يجوّز تقديم خبره عليه وغيره من الضمائر، وسر هذه الأوجه أنه يوضحه، والمقصود منه الإبهام.

وأنه لا يجوز تقديم خبره عليه وغيره من الضمائر يجوز تقديم خبره عليه.

وأنه لا يشترط عود ضمير من الجملة إليه وغيره من الضمائر إذا وقع خبره جملة لا بد فيها من ضمير يعود إليه.

وأنه لا يفسر إلا بجملة وغيره من الضمائر يفسر بالفرد، وأن الجملة بعده لها محل من الإعراب والجمل المفسرات لا يلزم أن يكون لها محل من الإعراب.

وأنه لا يقوم الظاهر مقامه وغيره من الضمائر يجوز إقامة الظاهر مقامه.

وأنه لا يكون إلا لغائب دون المتكلم والمخاطب لوجهين.

أحدهما: أن المقصود بوضعه الإبهام والغائب هو المبهم، لأن المتكلم والمخاطب في نهاية الإيضاح.

والثاني: أنه في المعنى عبارة عن الغائب لأنه عبارة عن الجملة التي بعده وهي موضوعة للغيبة دون الخطاب والتكلم.

وقال ابن هشام في (المغني): هذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه.

أحدها: عوده على ما بعده لزوما، إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن نتقدم هي ولا شيء منها عليه.

والثاني. أن مفسِّره لا يكون إلا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير.

والثالث: أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه.

الرابع: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.

الخامس: أنه ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع وإن فسر بحديثين أو بأحاديث.

ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل والتأكيد والبدل

قال ابن يعيش: ربما التبس الفصل بالتأكيد والبدل والفرق بين الفصل والتأكيد أن التأكيد إذا كان ضميرا لا يؤكد به إلا المضمر، والفصل ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر والمضمر فقولك كان زيد هو القائم فصل لا تأكيد لوقوعه بعد الظاهر، وقولك كنت أنت القائم يحتملها.

ومن الفرق بينهما أنك إذا جعلت الضمير تأكيدا فهو باق على اسميته ويحكم على موضعه بإعراب ما قبله وليس كذلك إذا كان فصلا.

وأما الفرق بينه وبين البدل فإن البدل تابع للمبدل منه في إعرابه كالتأكيد، إلا أن الفرق بينهما أنك إذا أبدلت من منصوب أتيت بضمير المنصوب نحو ظننتك إياك خيرا من زيد، فإذا أكدت أو فصلت لا يكون إلا بضمير المرفوع.

ومن الفرق بين الفصل والتأكيد والبدل أن لام التأكيد تدخل على الفصل ولا تدخل على التأكيد والبدل؛ لأن اللام تفصل بين التأكيد والمؤكد والبدل والمبدل منه وهما من تمام الأولى في البيان.

ما افترق فيه ضمير الفصل وسائر الضمائر

قال الخليل: ضمير الفصل اسم ولا محل له من الإعراب وبذلك يفارق سائر الضمائر، قال ابن هشام: ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال.

الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس

قال في (البسيط): علم الجنس كأسامة وثعالة في تحقيق علميته أربعة أقوال.

أحدها لأبي سعيد، وبه قال ابن بابشاذ وابن يعيش: إنه موضوع على الجنس بأسره بمنزلة تعريف الجنس باللام في كثر الدينار والدرهم، فإنه ارشارة إلى ما ثبت في العقول معرفته ويصير وضعه على أشخاص الجنس كوضع زيد، علمان على اشخاصهما، ولذلك يقال ثعالة يفر من اسمه أي اشخاص هذا الجنس تفر من أشخاص هذا الجنس، وإنما لم يحتاجوا في هذا النوع إلى تعيين الشخص بمنزلة الأعلام الشخصية، لأن الأعلام الشخصية تحتاج إلى تعيين أفرادها، لأن كل فرد من أفرادها يختص بحكم لا يشاركه فيه غيره ولا يقوم غيره مقامه فيما يطلب منه من معاملة أو استعانة أو غير ذلك، وأما أفراد أنواع الوحوش والحشرات فلا يطلب منها ذلك، فلذلك لم يحتج إلى تعيين أفرادها ووضع اللفظ علما على جميع أفراد النوع لاشتراكها في حكم واحد.

قال ابن يعيش: تعريفها لفظي وهي في المعنى نكرات، لأن اللفظ وإن أطلق على الجنس فقد يطلق على أفراده ولا يختص شخصا بعينه، وعلى هذا فيخرج عن حد العلم.

والقول الثاني لابن الحاجب: أنها موضوعة للحقائق المتحدة في الذهن بمنزلة التعريف باللام للمعهود في الذهن نحو أكلت الخبز وشربت الماء،

لبطلان إرادة الجنس وعدم تندم المعهود الوجودي، وإذا كانت موضوعة على الحقيقة المعقولة المتحدة في الذهن فإذا أطلقت على الواحد في الوجود فلا بد من القصد إلى الحقيقة وصح إطلاقها على الواحد في الوجود لوجود الحقيقة المقصودة فيكون التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع، لأنه يلزم إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود المتعدد.

فإن قيل: الحقيقة الذهنية مغايرة للوجود، فإذا أطلق على الواحد في الوجود فقد أطلق على غير ما وضع له.

قلنا: وإن جعلت المغايرة بذلك بين الحقائق، إلا أنه بمنزلة المتواطيء لواقع على حقائق مختلفة بمعنى واحد كالحيوان الذي يشترك فيه حقائق التواطؤ المختلفة، فكذلك ههنا يشترك الذهني والوجودي في الحقيقة، وإن كان الوجودي مغايرا للذهني، والفرق بين أسد وأسامة أن اسدا موضوع لكل فرد من أفراد النوع على طريق البدل فالتعدد فيه من أصل الوضع، وأما أسامة فإنه لزم من إطلاقه على الواحد في الوجود التعدد، فالتعدد فيه جاء ضمنا لا مقصودا بالوضع.

والقول الثالث: إنه لـمَّا لم يتعلق بوضعه غرض صحيح، بل الواحد من جفاة العرب إذا وقع طرفه على وحش عجيب أو طير غريب أطلق عليه اسما يشتقه من خلقته أو من فعله ووضعه عليه، فإذا وقع بصره مرة أخرى على مثل ذلك الفرد أطلق عليه ذلك الاسم باعتبار شخصه ولا يتوقف على تصور أن هذا الموجود هو المسمى أولا أو غيره، فصارت مختصات كل نوع مندرجة تحت الأول بحيث تكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع الأشخاص بحتة مثل نسبة زيد إلى الأشخاص المسمين به، وعلى هذا فإذا أطلق على الواحد فقد أطلق على ما وضع له، وإذا أطلق على الجميع فلاندراج الكل تحت الوضع الأول لإطلاق وضع اللفظ عليه أولا مرة ثانية وثالثة بحسب أشخاصه من غير تصور أن الثاني والثالث هو الأول أو غيره.

والقول الرابع قلبه: إن لفظ علم الجنس موضوع على القدر المشترك بين الحقيقة الذهنية والوجودية، فإن لفظ أسامة مثلا يدل على الحيوان المفترس عريض الأعالي، فالافتراس وعرض الأعالي مشترك بين الذهني والوجودي، فإذا أطلق على الواحد في الوجود فقد أطلق على ما وضع له لوجود القدر المشترك وهو الافتراس وعرض الأعالي، ويلزم من إخراجه إلى الوجود التعدد فيكون التعدد من اللوازم لا مقصودا بالوضع، بخلاف أسد فإن تعدده مقصود بالوضع، وإذا تقرر ذلك فالفرق بين علم الجنس واسم الجنس بأمور.

أحدها: امتناع دخول اللام على أحدهما وجواره في الآخر ولذلك كان ابن لبون وابن مخاض اسمي جنس لدخول اللام عليهم ولم يكن ابن عرس اسم جنس لامتناع ابن العرس.

والثاني: امتناع الصرف يدل على العلمية.

والثالث: نصب الحال عنها على الأغلب.

والرابع: نص أهل اللغة على ذلك، وأما الإضافة فلا دليل فيها، لأن الأعلام جاءت مضافة كابن عرس وابن مقرض، واسم الجنس جاء مضافا كابن لبون وابن مخاض - انتهى كلام صاحب البسيط.

(فائدة) قال صاحب (البسيط) الفرق بين الاشتراك الواقع في النكرات والاشتراك والواقع في المعارف أن اشتراك النكرات مقصود بوضع الواضع في كل مسمى غير معين، وأما اشتراك المعارف فالاشتراك في الأعلام اتفاقي غير مقصود بالوضع، لأن واضع الاسم على العلم لم يقصد مشاركة غيره له، إنما المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة المسمين باللفظ الواحد، فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك في تعريفها لكونه اتفاقيا غير مقصود للواضع، وأما الاشتراك الواقع في المضمرات وأسماء الإشارة وما عرف باللام وان كان مقصودا للواضع فإنه اشتراك في المسمى المعين فلذلك لم

يقدح في التعريف بخلاف اشتراك النكرات فإنه في كل مسمى غير معين، فلذلك افترق الاشتراكان.

فائدة: قـال الزملكـاني في (شرح المفصـل): الفـرق بين اللام والزيـدان واللام في الرجلان أن معنى الزيدان المشتركان في التسميه ومعنى الرجلان المشتركان في الحقيقة. قال فخرخوارزم: ولذلك لو سميت امرأة بزيد وجمعت بينها وبين رجل يسمى بزيد لقلت في التسمية الزيدان لاشتراكهما في التسمية مع اختلاف الحقيقتين، وإنما أتوا باللام دون الإضافة لأن اللام أقوى في إفادة التعريف من الإضافة فكانت اقرب إلى العلمية ولأنها أخصر، فإن المضاف إليه قد يكون أكثر من حرفين وثلاثة، ولأن امتزاج اللام أشد، ولذلك يتخطاه العامل، مع أنه قد تفرض أعلام لا يعرف لها ملابس فتضاف اليه، والعهدية لا تفتقر إلى ذلك.

فائدة: قال ابن يعيش الفرق بين (ذو) التي بمعنى الذي على لغة طيء وبين التي بمعنى صاحب من وجوه.

منها: أن ذو في لغة طيء توصل بالفعل ولا يجوز ذلك في ذو التي بمعنى صاحب.

ومنها: أن ذو بمذهب طيء لا يوصف بها إلا المعرفة والتي بمعنى صاحب يوصف بها المعرفة والنكرة إن أضفتها إلى نكرة وصفت بها النكرة وإن أضفتها إلى معرفة صارت معرفة ووصفت بها المعرفة، وليست التي بمعنى الذي كذلك؛ لأنها معرفة بالصلة على حد تعريف من وما.

ومنها: أن التي في لغة طيء لا يجوز فيها ذي ولا ذا ولا تكون إلا بالواو وليس كذلك التي بمعنى صاحب.

فائدة: قال الأندلسي في (شرح المفصل): الفرق بين الموصول الإسمي

والموصول الحرفي أن الذي يوصل بما هو خبر (وأن) توصل بالخبر والأمر وغير ذلك، لأن المقصود المصدر والمصدر يسوغ من جميع ذلك.

ما افترق فيه باب كان وباب إن

افترقا في أنه يجوز في باب كان تقديم الخبر على الاسم وعلى كان، نحو كان قائما زيد وقائما كان زيد، ولا يجوز تقديم الخبر على ان ولا على اسمها إلا أن يكون ظرفا أو مجرورا.

ما افترق فيه باب كان وسائر الأفعال

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): كان واخواتها مخالفة لأصول الأفعال في أربعة أشياء.

أحدها: أن هذه الأفعال إذا اسقطت لم يبقى كلام.

الثاني: أن هذه الأفعال لا تؤكد بالمصدر لأنها لم تدل عليه، وغيرها من الأفعال يؤكد بالمصادر لأنها تدل عليها، نحو قام قياما وزال زوالا.

الثالث: أن الأفعال التي ترفع وتنصب تبنى للمفعول، وهذه لا تبنى له، لا نقول كين قائم لأن قائما خبر عن المبتدأ، فإذا زال المبتدأ زال الخبر وإذا وجد المبتدأ وجد الخبر.

الرابع: أن الأفعال كلها تستقل بالمرفوع دون المنصوب، ولا تستقل هذه بالمرفوع دون المنصوب لأنه خبر لمبتدأ.

وقال ابن الدهان في (الغرة) من الفرق بين هذه الأفعال والأفعال

الحقيقية أن الفاعل في تلك غير المفعول نحو ضرب زيد عمرا، وهذه مرفوعها منصوبها.

فائدة: ـ وجه الموافقة والمخالفة بين أخوات كان: قال ابن النحاس في (التعليقة): ما دام تخلف باقي اخواتها من وجه وتوافقها من وجه.

أما وجه المخالفة: فإن (ما) فيها مصدرية في موضع نصب على الظرف ولذلك لا يتم مع اسمها وخبرها كلام، ويحتاج إلى شيء آخر يكون ظرفا له، كقولك لا اكلمك ما دمت مقيما اي مدة دوام إقامتك، (وما) في باقي إخواتها حرف نفي.

وأما وجه الموافقة فهو أن معناهن جميعهن الثبات والدوام.

فائدة: قال الأعلم في (نكته): الفرق بين كان وبين أصبح وأخواتها أن كان لما انقطع وهذه لما لم ينقطع، نقول أصبح زيد غنيا فهو غني في وقت إخبارك غير منقطع غناه، نقله ابن الصانع في تذكرته.

فائدة: الفرق بين كان التامة والناقصة: قال الإمام فخر الدين الفرق بين كان التامة والناقصة أن التامة بمعنى حدث ووجد الشيء، والناقصة أن التامة بمعنى حدث ووجد الشيء، والناقصة بمعنى وجد موصوفية الشيء بالشيء في الزمن الماضي.

وقال ابن القواس في (شرح ألفية ابن معط): الفرق بينهما أن التامة يخبر بها عن ذات إما منقض حدوثها أو متوقع، والناقصة يخبر بها عن انقضاء الصفة الحادثة من الذات أو عن توقعها، والذات موجودة قبل حدوث الصفة وبعدها، والتامة تكتفي بالمرفوع وتؤكد بالمصدر وتعمل في الظرف والحال والمفعول له ويعلق بها الجار، والناقصة بخلاف ذلك كله ـ انتهى.

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في (تذكرته): قال الإمام أبو جعفر ابن الإمام أبي الحسن ابن البادش، قال أبو القاسم الشنتر بني فيما يغلب من

كتاب بعض أصحابه، من زعم أن كان التي يضمر فيها الأمر والشأن هي الناقصة نفسها فقد أخطأ وإنما هي غيرها، والفرق بينهما أن التي على معنى الأمر والشأن لا يكون اسمها مستترا فيها، والناقصة يكون اسمها مستترا فيها وغير مستتر، والتي على معنى الأمر والشأن لا يتقدم خبرها، والناقصة يتقدم خبرها، والتي على معنى الامر والشأن لا ينعت اسمها ولا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه، والناقصة يجوز في اسمها كل هذا، والتي على معنى الأمر والشأن لا يكون خبرها إلا جملة ولا تحتاج الجملة أن يكون فيها عائد يرجع إلى الأول، والناقصة ليست كذلك لابد من عائد يرجع إلى الأول من خبرها إذا كان جملة، فقد تبت بهذا كله أن كان التي على معنى الأمر والشأن ليست الناقصة

قال أبي: والصحيح أن كان المضمر فيها الأمر والشأن هي كان الناقصة والجملة في موضع نصب، يدل على ذلك أن الأمر والشأن يكون مبتدأ مضمرا في إن وأخواتها وظننت وأخواتها والجملة المفسرة الواقعة موقع خبر هذه الأشياء، وما ثبت أنه خبر المبتدأ ولما ذكر معه ثبت أنه خبر لكان ـ انتهى.

ما افترق فيه ما النافية وليس

قال المهلبي: المشابهة بينهما أولا من ثلاثة أوجه: دخولها على المبتدأ والخبر وكونها للنفي وكون النفي نفي حال، ثم خالفت (ما) ليس في عشرة أوجه: يبطل عملها بزيادة إن، ودخول إلا، وتقديم الخبر ومعموله، وإذا عطف عليها سبي نحو ما زيد راكباً ولا سائراً أخوه جاز في سائر الرفع والنصب، أو أجني لم يجز إلا الرفع نحو ما زيد سائرا ولا ذاهب عمرو، ولا تحمل الضمير فلا يقال زيد ما قائما كما يقال زيد ليس قائما، ولا تفسر فعلا لأن الأفعال يفسر بعضها بعضا، وإذا كان بعد الاسم فعل فالحمل عليه أولى من

الاسم نحو ما زيدا أضربه، على تقدير ما أضرب زيدا أضربه، وهو أولى من رفعه، ولا يخبر عنها بفعل ماضي لا يقال ما زيد قام لأنها لنفي الحال، ولا يحسن تقديم الخبر المجرور نحو ما بقائم زيد. كحسنه في ليس، قال فجميع ما جاز في (ما) يجوز في ليس، ولا يجوز في (ما) جميع ما جاز في ليس لقوة ليس في بابها بالفعلية والشيء إذا شابه الشيء فلا يكاد يشبهه من جميع وجوهه، وقال نظما:

تفهّم فإن الفرق قد جاء بين ما	وليس بعشر بينت لأولى الفهم
زيادة إن من بعدها مبطل لها	وإلا وإخبار يقدمن للعلم
ومعمولها يجري كذاك مقدما	ومسئلة في العطف تشهد بالحكم
ويمتنع الإضمار في ذاتها ولا	تفسر فعلا للذكي ولا الفدم
وإن كان بعد الاسم فعل فحمل ما	تضمنه للفعل أولى من الاسم
ولا تجعل الماضي إذن خبرا لها	ولا الباه في تقديمه تحمدن قسمي

ما افترق فيه لا وليس

قال ابن هشام في (المغنى): لا العاملة عمل ليس تخالف ليس من ثلاث جهات.

إحداها: أن عملها قليل حتى ادعى أنه ليس بموجود.

الثانية: أن ذكر خبرها قليل حتى أن الزجاج لم يظفر به فادعى أنها إنما تعمل في الاسم خاصة وأن خبرها مرفوع.

الثالثة: أنها لا تعمل إلا في النكرات.

ما افترقت فيه أخوات إن

قال ابن هشام في (تذكرته) لإن وأن ولكن أحكام خمسة هي فيها ذو نفي دون سائر أخواتها.

أحدها: العطف على الموضع.

والثاني: دخول الفاء في الخبر لتضمن معنى الشرط.

والثالث: عدم جواز عملها في حال وظرف ومجرور بخلاف أخواتها الثلاثة.

والرابع: عدم جواز الإعمال والإهمال إذا قرنت (بما) عند ابن السراج والزجاج، محتجين بأن ذلك جاز في ليت سماعا وفي كأن ولعل قياسا عليها لاشتراكهن في إزالة معنى الابتداء، والحق خلاف قولها لأنه إنما جاز في ليت لبقاء اختصاصها فلا يحمل عليها غيرها.

الخامس: دخول اللام في الخبر لكنه في إن المكسورة باطراد وفيهما بندور، هذا هو الانصاف وإنه لا تأويل في (ولكنني من حبها لعميد) ولا في قراءة بعضهم ﴿إلا إنهم ليأكلون الطعام﴾[1] كل ذلك لبقاء معنى الابتداء معهن. انتهى.

ما افترق فيه أن الشديدة المفتوحة وأن الخفيفة

قال ابن هشام في (المغنى): شركوا بينهما في جواز حذف الجار وسدهما مسد جزأي الإسناد في باب ظن، وخصوا أن الخفيفة وصلتها بسدهما مسدهما في باب عسى، وخصوا الشديدة بذلك في باب لو، تقول عسى أن تقوم ويمتنع عسى أنك قائم ولو أنك تقوم ولا يجوز لو أن تقوم.

(١) سورة الفرقان: آية ٢٠.

وفي (شرح المفصل) للأندلسي: أن الخفيفة الناصبة للمضارع أشبهت أن الشديدة العاملة في الأسماء من أربعة أوجه.

أحدها: أن لفظها قريب من لفظها وإذا خففت صارت مثلها في اللفظ.

الثاني: أنها وما عملت فيه مصدر مثل أن الثقيلة.

الثالث: أن لها ولما عملت فيه موضعا من الإعراب كالثقيلة.

الرابع: أن كل واحدة منهما تدخل على الجملة - انتهى.

وقال ابن النحاس في (التعليقة): أن الشديدة للحال وأن الخفيفة تصلح للماضي والمستقبل.

ما افترق فيه لا وإن

قال ابن هشام: تخالف لا إن من سبعة أوجه.

أحدها: إن «لا» لا تعمل إلا في النكرات.

الثاني: أن اسمها إذا لم يكن عاملا بني.

الثالث: أن ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها، وهذا قول سيبويه، وخالفه الأخفش والأكثرون، ولا خلاف أن ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملا.

الرابع: أن خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا أو مجرورا.

الخامس: أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو لا رجل ظريف فيها ولا رجل ولا امرأة فيها.

السادس: أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت.

السابع: أنه يكثر حذف خبرها إذا علم.

الفرق بين الإلغاء والتعليق

قال ابن أياز معنى التعليق في باب ظن أن يتصدر على الاسمين حرف يكون حاميا للفعل عن العمل في لفظ الاسمين دون العمل في موضعهما، وهذا حكم بين حكم الإلغاء وهو إبطال العمل بالكلية وبين حكم كمال العمل، فسمي ذلك تعليقا تشبيها بالمعلقة وهي التي ليست ممسكة ولا مطلقة، قال ابن الخشاب: ولقد أجاد أهل الصناعة في وضع اللقب لهذا المعنى واستعارته له كل الإجادة.

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل): التعليق ضرب من الإلغاء لأنه إبطال عمل العامل لفظا لا محلا والإلغاء إبطال عمله بالكلية فكل تعليق إلغاء وليس كل إلغاء تعليقا، قال ابن النحاس: في ادعائه بين التعليق والإلغاء عموما وخصوصا نظر فإنه لا عموم ولا خصوص بينهما.

وفي (تذكرة) ابن هشام: قال ابن أبي الربيع لا يجوز الإلغاء إلا بشروط التوسط أو التأخير وأن لا يتعدى إلى مصدره وأن يكون قلبيا قال: فأما التعليق فيكون في هذه الأفعال وفي أشباهها ـ انتهى.

الفرق بين حذف المفعول اختصارا وبين حذفه اقتصارا

قال ابن هشام: جرت عادة النحويين أن يقولوا يحذف المفعول اختصاراً أو اقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف بدليل وبالاقتصار الحذف بغير دليل ويمثلونه بنحو ﴿كلوا واشربوا﴾[1] أي أوقعوا هذين الفعلين، وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين «من يسمع يخل» أي يكن منه خيلة، والتحقيق أن يقال إنه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه

---

(١) سورة البقرة آية ٦٠.

ومن وقع عليه فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون تام فيقال حصل حريق أو نهب، وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليها ولا يذكر المفعول ولا ينوي، إذا المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لأن الفعل ينزل بهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ﴿ربي الذي يحي ويميت﴾ [1] و ﴿هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾ [2] و ﴿كلوا واشربوا ولا تسرفوا﴾ [3] ﴿وإذا رأيت ثمّ﴾ [4] اذ المعنى ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة، وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم، وأوقعوا الأكل والشرب وذروا الإسراف وإذا حصلت منك رؤية هنالك.

وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكرون نحو ﴿لا تأكلوا الربا﴾ [5] ﴿ولا تقربوا الزنا﴾ [6] وقولك، ما أحسن زيدا، وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قبل محذوف نحو ﴿ما ودعك ربك وما قلي﴾ [7] وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو ﴿أهذا الذي بعث الله رسولا﴾ [8] ﴿وكلا وعد الله الحسني﴾ [9] (وما شيء حميت بمسنباح)

---

(١) سورة البقره آية ٢٥٨.
(٢) سوره الزمر: آية ٩
(٣) سورة البقرة آية ٦٠.
(٤) سورة الإنسان. آية ٢.
(٥) سورة آل عمران. آيه ١٣٠.
(٦) سورة الإسراء: آية ٣٢.
(٧) سورة الضحى آية ٣.
(٨) سورة الفرقان. آية ٤١.
(٩) سوره النساء آيه ٩٥.

ما افترق فيه باب ظن وباب أعلم

قال ابن أياز: لا يجوز في باب أعلم الإلغاء ولا التعليق كما صرح به الوراق في (علله) لأنك لو قلت أعلمت لزيد وعمرو قائم، لم ينعقد من الكلام مبتدأ وخبر، وكان غير مفيد لأن قولك عمرو قائم لا يستقيم جعله خبرا عن زيد، وكذا الحكم في الإلغاء، ولا يجوز في هذا الباب الاقتصار على المفعول الثاني دون الثالث، ولا على الثالث دون الثاني، وفي الاقتصار على المفعول الأول خلاف.

ما افترقت فيه المفاعيل

قال ابن يعيش: المصدر هو المفعول الحقيقي، لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه، والأفعال كلها متعدية إليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعد، نحو ضربت زيدا ضربا وقام زيد قياما، وليس كذلك غيره من المفعولين، ألا ترى أن زيدا من قولك ضربت زيدا ليس مفعولا لك على الحقيقة إنما هو مفعول لله تعالى، وإنما قيل له مفعول على معنى أن فعلك وقع به

الفرق بين المصدر واسم المصدر

قال الشيخ بهاء ابن النحاس: الفرق بينهما أن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره، كقولنا إن (ضربا) مصدر في قولنا يعجبني ضرب زيد عمرا، فيكون مدلوله معنى، وسموا ما يعبر به عنه مصدرا مجازا نحو (ض رب) في قولنا إن ضربا مصدر منصوب إذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا، واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبح لا لفظ (ت س ب ي

ح) بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه ـ انتهى.

وقال ابن الحاجب في (أماليه): الفرق بين قول النحويين مصدر واسم مصدر، أن المصدر الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق، واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل تجري عليه كالقهقرى فإنه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه، وقد يقولون مصدر واسم مصدر في الشيئين المتغايرين لفظا أحدهما للفعل والآخر للآلة التي يستعمل بها لفعل، كالطهور والطهور والأكل والأكل فالطهور المصدر والطهور اسم ما يتطهر به والأكل المصدر والأكل كل ما يؤكل ـ انتهى.

الفرق بين عند ولدى ولدن

قال ابن هشام: يفترقن من ستة أوجه، لا تكون عند ولدن إلا إذا كان المحل ابتداء غاية نحو ﴿آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما﴾[1] بخلاف لدى، ولا تكون لدن فضلة بخلافهما، وجر لدن بمن أكثر من نصبها، وجر عند كثير وجر لدى ممتنع، وهي مبنية وهما معربان، وهي قد تضاف للجملة كقوله:

لدن شب حتى شاب سود الذوائب

وقد لا تضاف أصلا، فإنهم حكوا في غدوة الواقعة بعدها الجر بالإضافة والنصب على التمييز والرفع بإضمار كان تامة.

ثم إن (عند) أمكن من لدي من وجهين.

أحدهما: أنها تكون ظرفا للأعيان والمعاني، نحو عند فلان علم، ويمتنع ذلك في لدى، ذكره ابن الشجري في (أماليه) ومبرمان في حواشيه.

---

(١) سورة الكهف: آية ٦٥.

والثاني: أنك تقول عندي مال وإن كان غائبا، ولا تقول لدى مال إلا إذا كان حاضرا. قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجري، وزعم المعري أنه لا فرق بين لدى وعند، وقول غيره أولى. انتهى.

ما افترق فيه إذ وحيث

قال ابن هشام في (تذكرته): اعلم أن إذ وإذا وحيث اشتركن في أمور وافترقن في أمور، فاشتركن في الظرفية ولزومها والإضافة ولزومها، وكونها للجمل، والبناء ولزومه، وإنها لمعنى وقد تخرج عنه، فهذه ثمانية قد قيلت.

وتشترك إذ واذا في أنهما للزمان ولا يكونان للمكان وأنهما يكفان بما عن الإضافة مفيدين معنى الشرط جازمين قياسا مطردا، وأنهما يضافان للجملة الفعلية.

وانفردت إذا بإفادتها معنى الشرط دون ما وأنها لا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية.

وانفردت حيث بأنها تكون للمكان والزمان والغالب كونها للمكان ـ انتهى.

الفرق بين وسط بالسكون وبين وسط بالفتح

قال الجمال السرمري:

فرق ما بين قولهم وسط الشيء ووسط تحريكا أو تسكينا
موضع صالح لبين فسكن ولفي حركا تراه مبينا
كجلسنا وسط الجماعة إذ هم وسط الدار كلهم جالسينا

قال الفارسي في (العصريات): إذا قلت حفرت وسط الدار بئرا

بالسكون فوسط ظرف وبئرا مفعول به، وإذا قلت حفرت وسط الدار بئرا بالتحريك فوسط مفعول به وبئرا حال.

الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف

قال ابن يعيش: فإن قيل نحن متى عطفنا اسما على اسم بالواو دخل فيه الأول واشتركا في المعنى، فكانت الواو بمعنى مع، فلم اختصصتم باب المفعول معه بمعنى مع؟!

قيل الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب أن التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل وليس كذلك الواو التي بمعنى مع، إنما توجب المصاحبة، فإذا عطفت بالواو شيئا على شيء دخل في معناه، ولا يوجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقاربة كقولك قام زيد وعمرو، فليس أحدهما ملابسا للآخر ولا مصاحبا له، وإذا قلت ما صنعت وأباك فإنما يراد ما صنعت مع أبيك، وإذا قلت استوى الماء والخشبة وما زلت أسير والنيل يفهم منه المصاحبة والمقارنة. وقاله الأبذي: الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف، أنك إذ قلت: قام زيد وعمرو ليس أحدهما ملابسا للآخر ولا فرق بينهما في وقوع الفعل من كل منهما على حدة، فإذا قلت ما صنعت وأباك وما أنت والفخر، فإنما تريد ما صنعت مع أبيك وأين بلغت في فعلك به وما أنت مع الفخر في افتخارك وتحققك به.

باب الاستثناء

قال ابن يعيش: الفرق بين البدل والنصب في قولك ما قام أحد إلا زيداً، أنك إذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي وصار المستثني فضلة فتنصبه كما تنصب المفعول، وإذا أبدلته منه كان معتمد الكلام إيجاب القيام لزيد وكان

ذكر الأول كالتوطئة، كما ترفع الخبر لأنه معتمد الكلام، وتنصب الحال لأنه تبع للمعتمد في نحو زيد في الدار قائم وقائماً - انتهى.

الفرق بين (غير) صفة واستثناء

قال ابن يعيش: الفرق بين (غير) إذا كانت صفة وبينها إذا كانت استثناء أنها إذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئاً ولم تنفعه لأنها مذكورة على سبيل التعريف، فإذا قلت جاءني غير زيد فقد وصفته بالمغايرة له وعدم المماثلة ولم تنف عن زيد المجيء فإنما هو بمنزلة قولك جاءني رجل ليس بزيد، وأما إذا كانت استثناء فإنه إذا كان قبلها إيجاب فما بعدها نفي وإذا كان قبلها نفي فما بعدها إيجاب، لأنها هنا محمولة على إلا فكان حكمها كحكمها.

ما افترق فيه إلا وغير

قال أبو الحسن الأبذي في (شرح الجزولية) افترقت إلا وغير في ثلاثة أشياء.

أحدها: أن غيرا يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء (وإلا) ليست كذلك، فتقولّ عندي درهم غير جيد، ولو قلت عندي درهم إلا جيد لم يجز.

والثاني: أن إلا إذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، فتقول قام القول إلا زيد ولو قلت قام إلا زيد لم يجز بخلاف غير إذ، تقول قام القوم غير زيد وقام غير زيد، وسبب ذلك أن الأحرف لم تتمكن في الوصفية فلا تكون صفة إلا تابعاً كما أن أجمعين لا تستعمل في التأكيد إلا تابعاً.

الثالث: أنك إذا عطفت على الاسم الواقع بعد (إلا) كان إعراب المعطوف على حساب المعطوف عليه، وإذا عطفت على الأسم الواقع بعد غير جاز الجر والحمل على المعنى.

ما افترق فيه الحال والتمييز

قال ابن هشام في (المغنى): أعلم أنهما اجتمعا في خمسة أمور وافترقا في سبعة.

فأوجه الاتفاق أنهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبان رافعان للإبهام. وأما أوجه الافتراق:

فأحدها: أن الحال تكون جملة وظرفاً وجاراً ومجروراً، والتمييز لا يكون إلا اسماً.

والثاني: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها نحو ﴿ولا تمش في الأرض مرحا﴾ [1] ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾ [2]. بخلاف التمييز.

الرابع: أن الحال تتعدد بخلاف التمييز.

الخامس: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرف أو وصفاً يشبه، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح.

السادس: أن حق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان.

السابع: أن الحال تكون مؤكدة لعاملها ولا يقع التمييز كذلك ـ انتهى. قلت وبقيت فروق أخرى تتبعها ولم أر من عندها الأول... وبيض لها.

---

(١) سورة الإسراء: آية ٣٧.

(٢) سورة النساء: آية ٤٣.

ما افترق فيه الحال والمفعول

قال ابن يعيش: الحال تشبه المفعول من حيث أنها تجيء بعد تمام الكلام واسغناء الفعل بفاعله وإن في الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليلاً على المفعول، ولهذا الشبه استحقت أن تكون منصوبة مثله، وتفارقه في أنها هي الفاعل في المعنى ولبست غيره، فالراكب في جاء زيد راكباً هو زيد وليس المفعول كذلك، بل لا يكون إلا غير الفاعل أو في حكمه نحو ضرب زيد عمرا، ولذلك امتنع ضربتني وضربتك لاتحاد الفاعل والمفعول، فأما قولهم ضربت نفسي فالنفس في حكم الأجنبي، ولذلك يخاطبها ربها فيقول يا نفس اقلعي مخاطبة الأجنبي، ويعمل فيها الفعل اللازم وليس المفعول كذلك ولا تكون إلا نكرة، والمفعول يكون نكرة ومعرفة، ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصاً ظرف الزمان، وذلك لأنها تقدر بفي كما يقدر الظرف بفي فإذا قلت جاء لايد راكباً فتقديره في حال الركوب، كما أن جاء زيد اليوم تقديره في اليوم، وض الشبه بظرف الزمان لأن الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى، كما أن الزمان منقض لا يبقى ويخلفه غيره.

وقال الزمخشري في (المفصل): يجوز إخلاء الجملة الحالية المقترنة بالواو عن الراجع إلى ذي الحال إجراء لها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينها وبينه.

الحال تشبه أبواباً أخرى في النحو: وقال ابن النحاس في (التعليقة) الحال تشبه الظرف في أنها مقدرة بفي وتفارقها في أن (في) تدخل على لفظ الظرف وفي الحال تدخل على حال مضافة إلى مصدرها نحو جاء زيد قائماً أي من حال قيامه.

وقال السخاوي في (شرح المفصل): الحال تشبه المفعول به وظرف الزمان والصفة والتمييز والخبر.

أما شبهها بالمفعول به فلأن في الفعل دلالة على كل واحد منها، فإذا

قلت ضربت، دل ذلك على مضروب وعلى حال، ولأن كل واحدمن الحال والمفعول اسم جاء بعد اسقلال الفعل بالفاعل.

وأما شبهها بالظرف فمن قبل أنها مفعول فيها وأنها تنتقل كانتقال الزمان وانقضائه ويحسن فيها دخول في.

وأما شبهها بالصفة فإن الصفة أصل الحال والحال منقولة من الصفة إلى الظرفية. ولهذا لا يكون الحال في الغالب إلا اسم فاعل أو مفعول، وأسماء الفاعل والمفعول إنما كانت فيه ليوصف بها لا لتكون مفعولا فيها.

وأما شبهها بالتمييز فلأنها لا تكون إلا نكرة، ولأنها تبين الهيئة التي وقع عليها الفعل كما يبين التمييز النوع.

وأما شبهها بالخبر فلأنها نكرة جاءت لتفيد وكذلك الخبر، والتنكير فيه هو الأصل.

والفرق بينها وبين المفعول به أنها يعمل فيها المتعدي وغير المتعدي والمعاني، والمفعول به يكون ظاهراً ومضمراً ومعرفاً ومنكراً ومشتقاً وغير مشتق، والحال لا تكون إلا اسماً ظاهراً نكرة مشتقة.

والفرق بينها وبين الظرف: أن الحال هيئة الفاعل أو المفعول فهي في المعنى صاحب الحال بخلاف الظرف، وأيضاً فإن الظرف يعمل فيه معنى الفعل متأخراً ومتقدماً، وأما الحال فلا يعمل فيها معنى الفعل إلا متقدماً عليها.

وقال ابن الشجري في (أماليه): الحال تفارق المفعول به من أربعة أوجه.

الأول: لزومها التنكير، والمفعول يكون معرفة ونكرة.

والثاني: أن الحال في الأغلب هي ذو الحال، وأن المفعول هو غير الفاعل.

والثالث: أن الحال يعمل فيها الفعل ومعنى الفعل، والمفعول لا يعمل فيه المعنى.

والرابع: أن المفعول يبني له الفعل فيرتفع رفع الفاعل، والحال لا يبني لها الفعل.

الفرق بين الجملة الحالية والمعترضة

قال ابن هشام: كثيراً ما تشتبه المعترضة بالحالية ويميزها منها أمور.

أحدها: أن المعترضة تكون غير خبرية كالأمرية والدعائية والقسمية والتنزيهية.

والثاني: أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال كلن والسين وسوف والشرط.

الثالث: أنه يجوز اقترانها بالفاء.

الرابع: أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت.

الفرق بين الإضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى من

قال الأندلسي في (شرح المفصل): الفرق بينهما من وجوه.

أحدها: أن الثاني غير الأول في الإضافة التي بمعنى اللام سواء وافقه في اسمه أو لم يوافقه فإنه يتفق أن يكون اسم الغلام والمالك واحداً، فالمغايرة حاصلة وإن اتحد اللفظ، وأما التي بمعنى من فالأول فيها بعض الثاني.

الثاني: أن التي بمعنى اللام لا يصح أن يوصف الأول بالثاني، والتي بمعنى من يصح ذلك فيها.

الثالث: أن التي بمعنى اللام لا يصح فيها أن يكون الثاني خبراً عن الأول، والتي بمعنى من يصح فيها ذلك.

قال ابن برهان: إذا صح أن يكون الثاني خبراً عن الأول فالإضافة بمعنى من، فإن امتنع ذلك فهي بمعنى اللام.

الرابع: أن التي بمعنى اللام لا يصح انتصاب المضاف إليه فيها على التمييز، ويصح في التي بمعنى من.

الفرق بين حتى الجارة وإلى

قال السخاوي في (تنوير الدياجي): (حتى) إذا كانت جارة وافقت إلى في أنها غاية وخالفتها في ثلاثة أشياء.

أحدها: أنها لا تدخل على المضمر فلا يقال حتاه كما يقال إليه.

الثاني: أن فيها معنى الاستثناء، وليس ذلك في إلى.

الثالث: أن إلى تقع خبرا للمبتدأ كقوله تعالى ﴿والأمر إليك﴾[1] وحتى لا نكون كذلك.

وقال ابن القواس في (شرح ألفية ابن معط): (حتى) وإن شاركت إلى في الغاية تخالفها في أوجه.

أحدها: أن المجرور بها يجب أن يكون آخر جزء مما قبلها أو ملاقي الآخر، تقول أكلت السمكة حتى رأسها، ولا تقول حتى نصفها أو ثلثها، كما تقول إلى نصفها أو إلى ثلثها.

الثاني: أن ما بعد حتى لا يكون إلا من جنس ما قبلها فلا تقول ركبت الخيل حتى الحمار، ولا يلزم ذلك في إلى تقول ذهب الناس إلى السوق.

والثالث: أن حتى لا تقع مع مجرورها خبراً لمبتدأ، بخلاف إلى.

والرابع: أنها مختصة بالظاهر بخلاف إلى.

---

(١) سورة النمل: آية ٢٣.

ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل

قال ابن السراج في (الأصول): الفرق بين المصدر وبين اسم الفاعل أن المصدر يجوز أن يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول، تقول عجبت من ضرب زيد عمراً، فيكون زيد هو الفاعل في المعنى، ومن ضرب زيد عمرو، فيكون زيد هو المفعول في المعنى، ولا يجوز هذا في اسم الفاعل، كما لا يجوز أن يقال عجبت من ضارب زيد وزيد فاعل.

وقال المهلبي: الفرق بينهما من ستة أوجه، أن اسم الفاعل يتحمل الضمير بخلاف المصدر، وأن الألف واللام فيه تفيد شيئين التعريف والموصولية، وفي المصدر تفيد التعريف فقط، وأنه يجوز تقديم معموله عليه نحو هذا زيدا ضارب بخلاف لمصدر، وأنه يعمل بشبه الفعل والمصدر قائم بنفسه لا يعمل بشبه شيء لأنه الأصل، وأنه لا يعمل إلا في الحال والاستقبال والمصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة، والسادس ما ذكره ابن السراج من الإضافة، وقال نظماً:

ينافي مصدر الأفعال اسم لفاعلها بواحدة وخمس
ضمير بعده ألف ولام وتقديم لمعمول بنكس
وتحذوها الإضافة ثم وزن وأزمنة تجلت غير حدس

وقال ابن الشجري في (أماليه): ومن الفرق بينهما أن المصدر يعمل معتمداً وغير معتمد، واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمداً على موصوف أو ذي خبر أو حال.

ما افترق فيه المصدر والفعل

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): يحذف الفاعل من المصدر نحو ﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً﴾[1] بخلاف الفعل فإنه لا

(١) سورة البلد. آية ١٤.

يحذف معه، لأن في ذلك نقضاً للغرض لأنه بني للإخبار عنه، والمصدر لم يبن لفاعل ولا مفعول، وإنما يطلبهما من جهة المعنى، فكما يحذف معه المفعول يحذف الفاعل؛ لأن بنية المصدر لهما سواء.

ما افترق فيه المصدر وأنَّ وأنْ وصلتهما

افترقا في أمور الأول والثاني قال ابن مالك في (شرح العمدة) إذا لم يشارك المصدر المعلل في الفاعل والزمان معاً فلا بد من حرف التعليل نحو جئتك لرغبتك في أو حئتك الساعة لوعدي إياك أمس، فلو كان المصدر أنْ وصلتها أو أنّ وصلتها لم يجب حرف التعليل فيجوز أن يقال جئتك أن رغبت في وجئتك الساعة أن وعدتك أمس، وكذا أنك رغبت في، لأن أن وأن قد اطرد فيهما جواز الاستغناء عن حروف الجر في هذا الباب وغيره ـ انتهى.

يشير بقوله وغيره إلى قوله في (الألفية) في باب التعدي واللزوم.

والحذف مع أن وأن يطرد مع أمن ليس كعجبت أن يدو

فيقال: عجبت أن قمت وعجبت من قيامك بإظهار الجار مع المصدر وجوباً، وحذفه مع أن أو أنْ وصلتها.

الثالث: قال أبو حيان زعم ابن الطراوة أنه لا يجوز أن يضاف إلى أن ومعمولها، قال لأن أن معناها التراخي فما بعدها في جهة الإمكان وليس بثابت، والنية في المضاف إثبات عينه بثبوت عين ما أضيف إليه، فإذا كان ما أضيف اليه غير ثابت في نفسه فإن يثبت غير محال.

قال أبو حيان: وهو مردود بالسماع، فقد حكاها الثقات عن العرب في قولهم مخافة أن تتقل، ويقال أجيء بعد أن تقوم وقبل أن تخرج.

الرابع: قال ابن يعيش قالوا في التحذير اياي وأن يحذف أحدكم الأرنب

يعني يرميه بسيف أو نحوه، فأن في موضع نصب كأنه قال إياي وحذف أحدكم الأرنب، ولو حذفت الواو لجاز مع أن فيقال إياي أن يحذف أحدكم الأرنب، ولو صرح بالمصدر لم يجز حذف الواو ولا من والفرق بينهما أن (أن) وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدر فلما طال جوزوا فيه من الحذف ما لم يجز في المصدر الصريح.

الخامس: قال أبو حيان في إعرابه: نصوا على أن أن المصدرية لا ينعت المصدر المنسبك منها ومن الفعل، فلا يوجد في كلامهم يعجبني أن قمت السريع تريد قيامك السريع، ولا عجبت من أن تخرج السريع أيّ من خروجك السريع، قال: وحكم باقي الحروف المصدرية حكم أن فلا يوجد في كلامهم وصف المصدر المنسبك من أن ولا من ما ولا من كي بخلاف صريح المصدر فإنـه يجوز أن ينعت، وليس لكل مصدر حكم المنطوق به إنما ينبع في ذلك ما تكلمت به العرب.

وقال ابن هشام في (المغنى): اعلم أنهم حكموا لأن وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير، لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك.

السادس والسابع والثامن: قال ابن هشام في (المغنى): لا يعطي المصدر حكم أن وأن وصتها في جواز حذف الجار، ولا في سدهما مسد جزئي الإسناد في باب ظن وعسى، ولا في النيابة عن ظرف الزمان، وتقول عجبت أن تقول أو أنك قائم ولا يجوز عجبت قيامك، وتقول حسبت أن تقوم أو أنك قائم ولا تقول حسبت قيامك حتى تذكر الخبر، وتقول عسى أن تقوم، ولا يجوز عسى قيامك، وتقول جئتك صلاة العصر ولا يجوز جئتك أن تعلى العصر خلافاً لابن جنى والزمخشري.

وقال ابن أياز: يجوز حذف حرف الجرمع أنْ وأنّ كثيراً ولا يجوز مع المصدر، لا تقول رغبت لقاءك يريد في لقائك إذ المسوغ للحذف معهما طول الكلام بصلتهما ولا طول هنا.

وقال ابن القواس: يجوز في باب التحذير مع أن من حذف حرف الجر وحذف حرف العطف ما لا يجوز في غيرها مصدراً كان أو غيره.

التاسع: قال ابن يعيش في قوله تعالى: ﴿إنه لحق مثل ما أنكم﴾[1].

وقول الشاعر:

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت

بنيت (مثل وغير) على الفتح لإضافتها إلى غير متمكن، فإن قيل فأنْ والفعل في تأويل المصدر، وكذلك أن المشددة مع ما بعدها والمصدر اسم متمكن فحينئذ مثل وغير قد أضيفا إلى متمكن فلم وجب البناء.

قيل: كون أن مع الفعل في تقدير المصدر شيء تقديري والاسم غير ملفوظ به، وإنما الملفوظ به حرف وفعل، فلما أضيفا إلى ما ذكرنا مع لزومها الإضافة بنياً معها، لأن الإضافة بابها أن تقع على الأسماء المفردة، فلما خرجت هنا عن بابها بني الاسم.

العاشر: يقال ضربت زيدا ضربا ولا يقال ضربت زيداً أن ضربت على إيقاع أن والفعل موقع المصدر، وأجازه الأخفش.

وحجة الجمهور أن (أن) تخلص الفعل للاستقبال، والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم. وعلله بعضهم بأن أن تفعل يعطي محاولة الفعل ومحاولةُ المصدر ليست بالمصدر، فكذلك لم يسغ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر. قال صاحب البديع: أجاز الأخفش مسئلة لا يجيزها غيره، ضربت زيدا أن ضربت، ويقول هو في تقدير المصدر.

الحادي عشر: قد ينوب المصدر عن الظرف نحو جئتك قدوم الحاج وانتظرتك حلب ناقة، ولا ينوب في ذلك المصدر المؤول وهو أن والفعل نحو

---

(١) سورة الذاريات: آية ٢٣.

﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾[1] إذا قدر بفي خلافاً للزمخشري.

الثاني عشر: قال ابن مجاشع في كتاب (معاني الحروف): الفرق بين كرهت خروجك وكرهت أن تخرج أن الأول مصدر غير مؤقت والثاني مصدر مؤقت لأنه بين فيه الوقت.

وقال الأندلسي في (شرح المفصل): الفرق بين ذكر أن مع الفعل بمعنى المصدر وبين الإفصاح بذكر المصدر من وجهين.

أحدهما: ذكره علي بن عيسى: أن ذكر المصدر بمنزلة المحمل لأنه يحتمل الفعل الذي نسب إلى فاعله والفعل الذي فعل والفعل الذي فعله، وإذا ذكرت (أن) مع الفعل فقد أفصحت بالمعنى الذي أردت من ذلك، مثال ذلك أعجبني ضرب زيد وأن ضرب زيد وأن تضرب وأن يضرب زيد.

الآخر: أن ذكر المصدر على زمانٍ بعينه، وذكر أن مع الفعل يدل على أن الفعل وقع من فاعله فيما مضى أو يقع فيما يأتي.

وفرق ثالث: وهو أن (أن) وصلتها له شبه بالمضمر في أنه لا يوصف، ولذلك اختار الجرمي في (البر) من قوله تعالى ﴿ليس البر أن تولوا﴾[2] النصب لانه إذا اجتمع.مضمر ومظهر فالوجه أن يكون المضمر الاسم لأنه أذهب في الاختصاص ـ انتهى.

وفي (تذكرة) ابن مكتوم عن تعاليق ابن جنى من قال (فإنما هي إقبال وإدبار) لم يقل فإنما هي أن تقبل وأن تدبر وإن كان هذا بمعنى المصدر، وذلك لأنه قوله إقبال مصدر دال على الأزمنة الثلاثة دلالة مبهمة غير مخصوصة فهو عام، وقولك أن تقبل خاص لأن (أن) تخصص الاستقبال فلما كانوا توسعوا في الأول وهو المصدر لم يتوسعوا في هذا الثاني وإن كان معناه المصدر للمخالفة التي بينهما ـ انتهى.

---

(١) سوره النساء: آية ١٢٧.

(٢) سورة البفرة. آية ١٧٧.

ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل

في (تذكرة) ابن الصائغ قال: نقلت من مجموع بخط ابن الرماح ـ يفارق المصدر اسم الفاعل في عمله مطلقاً، وعدم تقدم معموله، وإضافته للفاعل، وتعريفه بأل العبدية والجنسية غير الموصولة، وعدم الجمع بين ال والإضافة، وعدم الاعتماد والعمل غير مفرد إلا (في مواعيد عرقوب أخاه) و (تركته بملاحس البقر أولادها).

ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل

قال في (البسيط) اعلم أن اسم الفاعل ينقص عن الفعل ويفارقه بستة أشياء.

أحدها: لا يعمل عند البصريين إلا في الحال والاستقبال، والفعل يعمل مطلقاً.

الثاني: اشتراط اعتماده عند البصريين.

الثالث: أنه يجوز إذا جرى على غير من هو له برز ضميره عند البصريين، بخلاف الفعل.

الرابع: أنه يجوز تعديته بحرف الجر وإن امتنع ذلك في فعله نحو ﴿فعال لما يريد﴾[1] وقال الشاعر:

ونحن التاركون لما سخطنا ونحن الآخذون لما رضينا

الخامس: أن اسم الفاعل مع فاعله يعد من المفردات بخلاف الفعل مع فاعل، ولذلك يعرب بخلاف الفعل مع فاعله عند التسمية به.

السادس: أن الألف والواو في ضاربان وضاربون حرفان يدلان على

---

(١) سورة البروج: آية ١٦

السننة والجمع، وهما في يضربان ويضربون اسمان يدلان على الفاعل المثنى والمجموع.

وقال في موضع آخر: اعلم أن الألف والياء والواو اللاحقة لاسم المفعول واسم الفاعل حروف دالة على التثنية والجمع، والفاعل فيها ضمير لا يبرز بخلاف الفعل فإنها فيه ضمائر دالة على المثنى والمجموع والفاعلة المخاطبة عند سيبويه، وإنما حكمنا بأنها حروف وليست بضمائر لتغيرها بدخول العامل، والضمائر في الفعل لا تتغير بدخوله، وإنما لم يبرز ضمير الفاعل في الصفات في تثنية ولا جمع لثلاثة أوجه.

أحدها: لتنحط رتبتها عن رتبة الفعل الذي هو أصلها في العمل، فإنه يبرز فيه ضمير التثنية والجمع.

والثاني: أنه لو برز لكان بصورة الضمير الدال على التثنية والجمع في الفعل وحينئذ فيؤدي إلى اجتماع ألفين في النثنية، أحدهما ضمير والثاني علامة التثنية، واجتماع واوين في الجمع إحداهما ضمير والثانية علامة الجمع، ولا يجوز الجمع بينهما لأنهما ساكنان، فلا بد من حذف أحدهما. وإذا كان لا بد من الحذف حكمنا باستتار الضمير خيفة من الحذف، لأن الوجود علامة التثنية والجمع وليس بضمير، بدليل تغيره، والضمير لا يتغير.

والثالث: أن الصفة لما كانت تثني وتجمع بحكم الاسمية استغنى عن بروز ضميرها بدليل علامة التثنية والجمع عليه، بخلاف الفعل فإنه لا يثنى ولا يجمع، فلذلك برز ضميره ليدل على تثنية الفاعل وجمعه.

وذكر الأندلسي بدل الوجه الرابع في الفرق: أن اسم الفاعل إذا ثني أو جمع واتصل به ضمير وجب حذف نونه لاتصال الضمير على المشهور، وذلك لا يجب في الفعل بل يتصل الضمير به. وقال المهلبي:

مراتب ست لم تكن لاسم فاعل   تنزَّل عنها واستبدَّ بها الفعل

يَحـل إذا لم يعتمـد في محلـه ... ولا بد مـن إبـراز مضمـره يتلـو
وإن كـان معنـاه المضي فمبطـل ... وتسقط نـونـاه إذا مضمـر يخلـو
وتقـديـره فـرداً وجعلـك واوه ... وأختاً لها في الجمع حرفاً بها يعلـو

ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول

من ذهب أن اسم الفاعل يبنى من اللازم كما يبنى من المتعدي كقائم وذاهب، واسم المفعول إنما يبنى من فعل متعد لأنه جار على فعل ما لم يسم فاعله، فكما أنه لا يبنى إلا من المتعدي، كذلك اسم المفعول ذكره في (البسيط) قال: فإن عدي اللازم بحرف جر أو ظرف جاز بناء اسم المفعول منه نحو ﴿غير المغضوب عليهم﴾ [1] وزيد منطلق به.

ومن ذلك قال ابن مالك في (شرح الكافية): انفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى نحو الورع محمود المقاصد، وزيد مكسو العبد ثوبا.

وقال الأندلسي في (شرح المفصل): الفرق بين اسم الفاعل المراد به الماضي وبين اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال من وجوه.

أحدها: ان الأول لا يعمل إلا إذا كان فيه اللام بمعنى الذي، والثاني يعمل مطلقاً.

ثانيها: ان الأول يتصرف بالإضافة، بخلاف الثاني.

ثالثها: أن الأول إذا ثني أو جمع لا يجوز فيه إلا حذف النون والجر، والثاني يجوز فيه وجهان هذا وبقاء النون والنصب.

---

(١) سورة الفاتحة: آية ٨.

ما افترق فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل

قال ابن القواس في (شرح الكافية): الصفة المشبهة تشبه اسم الفاعل من وجوه وتفارقه من وجوه.

أما وجوه الشبه فأربعة: التذكير والتأنيث والتثنية والجمع.

وأما وجوه المفارقة فسبعة.

أحدها: أنها لا تعمل إلا في السببي دون الأجنبي نحو زيد حسن وجهه ولا يجوز حسن وجه عمرو، كما يجوز ضارب وجه عمرو، لنقصانها عن مرتبة اسم الفاعل.

والثاني: لا يتقدم معمولها عليها، فلا يقال زيد وجهاً حسن، كما يقال زيد عمراً ضارب.

والثالث: عدم شبه الفعل ولذلك احتاجت في العمل إلى شبه اسم الفاعل.

الرابع: أنها لا توجد إلا ثابتة في الحال سواء كانت موجودة قبله أو بعده فإنها لا تتعرض لذلك، بخلاف اسم الفاعل فإنه على ما يدل عليه الفعل، ويستعمل في الأزمنة الثلاثة ويعمل منها في الحال والاستقبال، ولذلك إذا قصدنا بالصفة معنى الحدوث أتى بها على زنة اسم الفاعل، فيقال في حسن حاسن، فحسن هو الذي ثبت له الحسن مطلقاً، وحاسن الذي تبت له الآن أو غداً، وفي التنزيل ﴿وضائق به صدرك﴾ [1] فعدل عن ضيق إلى ضائق ليدل على عروض ضيق وكونه غير ثابت في الحال.

لا يقال: فإذا دلت على معنى ثابت كانت مأخوذة من الماضي لكونه قد نبت، وحينئذ فيلزم أن لا تعمل لكون اسم الفاعل المشبهة به للماضي وهو لا يعمل.

---

(١) سوره هود: آية ١٢.

لأنا نقول: إنما يلزم ذلك أن لو كان دلالتها على الثبوت وتعلقها بالماضي يخرجها عن شبه اسم الفاعل للحال مطلقاً وهو ممنوع، بل معنى الحال موجود فيها، فإنك إذا قلت مررت برجل حسن الوجه دل على أن الصفة موجودة لاتصال زمانها من إخبارك، لا أنها وجدت ثم عدمت.

الخامس: أنها لا تؤخذ إلا من فعل لازم.

السادس: أنها إذا دخل عليها ال و على معمولها كان الأجود في معمولها الجر، بخلاف اسم الفاعل فإن النصب فيه أجود.

السابع: أنه لا يجوز أن يعطف على المجرور بها بالنصب، فلا يقال زيد كثير المال والعبيد بنصب العبيد، كما يقال زيد ضارب عمرو وبكر، لأنه إنما يعطف على الموضع بالنصب إذا كان المعطوف عليه منصوباً في المعنى، وليس معمولها كذلك، بل هو مرفوع في المعنى لأن الأصل في كثير المال كثير ماله.

وذكر ابن السراج في الأصول فرقاً ثامناً: وهو أن اسم الفاعل لا يجوز إضافته إلى الفاعل، لا يجوز أن تقول عجبت من ضارب زيد، وزيد فاعل، ويجوز في الصفة المشبهة إضافتها إلى الفاعل لأنها إضافة غير حقيقية نحو الحسن الوجه والشديد اليد فالحُسن للوجه والشدة لليد والمعنى حسن وجهه.

وزاد ابن هشام في (المغني) فروقاً أخرى.

أحدها: أن اسم الفاعل لا يكون إلا مجارياً للمضارع في حركاته وسكناته، وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض، وغير مجارية له وهو الغالب.

والثاني: أنه لا يخلف فعله في العمل وهي تخالفه، فإنها تنصب مع قصور فعلها.

والثالث: أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف

إلى ضميره نحو مررت بقاتل أبيه، ويقبح مررت بحسن وجهه.

والرابع: أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار أبوه عمراً، ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه، رفعتَ أو نصبتَ.

والخامس: أنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة، قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة.

والسادس: أنه يجوز حذفه وإبقاء معموله، وهي لا تعمل محذوفة.

وقال الأندلسي في (شرح المفصل): الأمور ضارعت بها الصفة المشبهة اسم الفاعل ستة: الاشتقاق واتحاد المعنى والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وأما الفرق بينها وبين اسم الفاعل فمن وجوه:

أحدها: أن هذه الصفات لا توجد إلا حالا، واسم الفاعل يصلح للأزمنة الثلاثة.

ثانيها: أنها لا تعمل إلا فيما كان من سبب موصوفها أعني الاسم الذي تجري عليه إعراباً.

ثالثها: لا يتقدم معمولها عليها.

رابعها: أن المنصوب بها ليس مفعولا به صريحاً.

رابعها: أن المنصوب بها ليس مفعولا به صريحاً.

سادسها: أن الألف واللام متى كانت فيها وفي معمولها كان الأصل الجر.

سابعها: أنه لا يعطف على المجرور بها نصباً.

ثامنها: أنها تعمل مطلقاً من غير تقييد بزمان أو ألف ولام.

تاسعها: أنها يقبح أن يضمر فيها الموصوف ويضاف إلى مضمره.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

عاشرها: انها لا تكون علاجاً واسم الفاعل قد يكون وقد لا يكون.

الحادي عشر: أنها لا توافق الفعل عدة وحركة وسكوناً.

قال ابن برهان: ضارب يعمل عمل فعله الذي أخذ منه، وحسن يعمل ما يعمل فعله، لأنه ينصب تشبيهاً له بضارب، وبينهما فرق من طريق المعنى، وذلك أن الفاعل في زيد ضارب عمراً غير المنتصب، والفاعل في المعنى في زيد حسن الوجه هو المنتصب.

فإن قيل: ما العلة في حمل حسن الوجه على ضارب؟

قلنا: لأنهما صفتان.

قال الأندلسي: هذا الذي ذكر فرق آخر أيضاً، وهو أن المنصوب بها فاعل في المعنى، وذلك أنك إذا قلت زيد ضارب عمراً فقد أخبرت بوصول الضرب من زيد إلى عمرو، وأما زيد حسن الوجه فلا يخبر أن الأول فعل بالوجه شيئاً، بل الوجه هو الفاعل في الحقيقة، إذا الأصل زيد حسن وجهه، ويشترط فيها الاعتماد كما اشترط في اسم الفاعل.

ما افترق فيه أفعل في التعجب وأفعل التفضيل

قال صاحب (البسيط): التعجب والتفضيل يشتركان في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلتركبهما من ثلاثة أحرف أصول وهمزة، وأما المعنى فلأن ما أعلم زيداً، وزيد أعلم من عمرو يشتركان في زيادة العلم ويفترقان في أن أفعل في التعجب ينصب المفعول به، نحو ما أحسن زيداً، وأفعل التفضيل لا ينصب المفعول به على أشهر القولين. والثاني: أنه ينصبه للسماع والقياس أما السماع فقوله:

أكـرَّ وأحمى للحقيقـة منهـم ... وأضرب منا بالسيوف القـوانسا

وأما القياس: فإنه اسم مأخوذ من فعل، فوجب أن يعمل عمل أصله قياساً على الأسماء العاملة.

والجواب عن البيت. أن القوانس منصوب بفعل دل عليه أضرب أي نضرب القوانسا، وعن القياس أنه مدفوع بالفارق من وجهين:

أحدهما: أن الأسماء العاملة لها أفعال بمعناها فلذلك عملت نظراً إلى الفعل الذي بمعناها، وأفعل النفصيل ليس له فعل بمعناه في الزيادة حتى يعمل نظراً إلى فعله.

والثاني: أن أصل العمل للفعل، ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ثم لما شبه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهي الصفة المشبهة، وأفعل التفضيل إذ صحبته (من) امتنعت منه هذه الأحكام، فبعُد لذلك عن شبه الفعل، فلذلك لم يعمل في الظاهر، ذكره صاحب (البسيط).

ما افترق فيه نعم وبئس وحبذا

قال ابن النحاس في (التعليقة): حبذا كنعم وبئس في المبالغة في المدح والذم، إلا أن بينهما فرقاً وهو أن حبذا مع كونها للمبالغة في المدح تتضمن تقريب الممدوح من القلب، وكذلك في الذم تتضمن بُعد المذموم من القلب، وليس في نعم وبئس تعرض لشيء من ذلك.

قال: ومما افترقا فيه أنه يجوز في حبذا الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز من غير خلاف نحو حبذا رجلا زيد، وجرى في نعم وبئس خلاف، فمنعه جماعة وجوَّزه آخرون منهم الفارسي والزمخشري، وفصَّل جماعة منهم ابن عصفور فقالوا: إن اختلف لفظ الفاعل الظاهر والتمييز وأفاد التمييز معنى زائداً جاز الجمع بينهما وإلا لم يجز، قال: وإنما جرى الخلاف في نعم وبئس

ولم يجر في حبذا لأن بينهما فرقاً، وهـو أن الفاعل في حبذا وهو اسم الإشارة مبهم فله مرتبة من مرتبتي فاعلي نعم وهما المظهر والمضمر، فليس اسم الإشارة واضحاً كوضوح فاعل نعم المظهر فلا يحتاج إلى تمييز، ولا مبهماً كإبهام المضمر في نعم فيلزم تمييزه بل لما كان فيه إبهام فارق به الفاعل المظهر في نعم، جاز أن يجمع بين الفاعل والتمييز في حبذا ولما قل إبهامه عن إبهام المضمر في نعم جوزنا عدم التمييز في حبذا ظاهراً او مقدراً ولم نجزه مع المضمر في نعم - انتهى.

ما افترقت فيه التوابع

قال في (البسيط): الفرق بين الصفة والتأكيد من خمسة أوجه:

أحدها: أنه لا يصح حذف المؤكد ويصح حذف الموصوف، وسره أن التأكيد ليس فيه زيادة على المؤكد بل هو بلفظه أو بمعناه، فلو حذف لبطل سر التأكيد. وأما الصفة ففيها معنى زائد على الموصوف، فإذا علم الموصوف جاز حذفه وإبقاؤها لإفادتها المعنى الزائـد على الموصـوف، لأنها بمنـزلـة المستقل بالنظر إلى المعنى الزائد.

والوجه الثاني: أن التوكيد المتعدد لا يعطف بعضه على بعض، والصفات المتعددة يجوز عطف بعضها على بعض، وسره أن ألفاظ التوكيد متحدة المعاني، وألفاظ الصفات متعددة المعاني.

والوجه الثالث: أن ألفاظ التأكيد لا يجوز قطعها عن إعراب متبوعها، والصفات يجوز قطعها عن إعرابه، وسره أن القطع إنما يكون لمعنى مدح أو ذم وهو موجود في الصفات، فلذلك جاز قطعها، وأما التأكيد فلا يستفاد منه مدح ولا ذم، فلذلك لم يجز قطعه.

والوجه الرابع: أن التأكيد يكون بالضمائر دون الصفات، وسره أن

التأكيد يقوي المعنى في نفس السامع بالنسبة إلى رفع مجاز الحكم وإن كان المحكوم عليه في نهاية الإيضاح فلذلك احتيج إليه، وأما الصفة فلأن المقصود منها إيضاح المحكوم عليه وهو في نهاية الإيضاح فلا يحتاج إلى إيضاح، لأنه إن كان لمتكلم أو مخاطب فقرينة التكلم أو الخطاب توضحها، وإن كان لغائب فالقرينة الظاهرة توضحه فلا يحتاج إلى إيضاح.

والوجه الخامس: أن النكرات تؤكد بتكرير ألفاظها دون معاني ألفاظها وتوصف، وسره أن معاني ألفاظها معارف، ولا تؤكد النكرات بالمعارف وأما الوصف فإنها توصف بما يوافقها في التنكير.

وقال الأندلسي في (شرح المفصل): النعت يفارق التوكيد من أوجه.

الأول: أن التأكيد إن كان معنوياً فألفاظه محصورة، وألفاظ الصفات ليست كذلك، وإن كان لفظياً فإنه يجري في الكلم بأسرها منفردة ومركبة، والنعت ليس كذلك.

الثاني: أن النعت يتبع المعرفة والنكرة والتأكيد لا يتبع إلا المعارف أعني التأكيد المعنوي.

الثالث: أن الصفة يشترط فيها أن تكون مشتقة، ولا كذلك في التأكيد.

قال: وعطف البيان يجامع الصفة من حيث إنه يبين ويوضح كما تفعل الصفة في الجملة، ثم إنهما يفترقان في غير ذلك، فالصفة مشتقة أبداً من معنى في الموصوف أو في شبيه استحق أن يوضع له اسم منه، نحو طويل مشتق من الطول، فإذا قلت رجل طويل فالرجل استحق أن يكون طويلا اسماً له واقعاً عليه بطريق وجود الطول فيه، وأما عطف البيان فلا يكون مشتقاً.

وفرق ثان: وهو أن عطف البيان على الانفراد يدل على المقصود فإذا قلت زيد أبو عبدالله دل أبو عبدالله ـ لو انفرد ـ على الرجل المخصوص الذي قصد به زيد، وأما الصفة فليست كذلك لأنك إذا قلت رجل طويل ثم

افردت الطويل ولم تقرر جريه على رجل لم يدل عليه وإنما يدل على شيء من صفته الطول على الجملة.

وفرق ثالث· أن عطف البيان لا يكون إلا بالمعارف، والصفة تكون بالمعرفة والنكرة.

وفرق خامس: أن النعت قد يكون جملة، وعطف البيان ليس كذلك، والنعت منه ما يكون للمدح ولا كذلك في عطف البيان، وأيضاً فالصفة تتحمل الضمير وعطف البيان لا يتحمله، وغير ذلك من الفروق ـ انتهى.

وقال ابن يعيش وصاحب (البسيط): عطف البيان يشبه الصفة من أربعة أوجه ويفارقها من أربعة أوجه، أما أوجه الشبه.

فأحدها: أنه يبين المتبوع كبيان الصفة.

والثاني: أن حكمه حكم الصفة في انسحاب العامل عليها.

والثالث: أنه يطابق متبوعه في التعريف كالصفة.

والرابع: أنه لا يجري على مضمر كالصفة.

وأما أوجه المفارقة.

فأحدها: أن الصفة بالمشتق غالباً وهو بالجوامد.

والثاني: أن عطف البيان يختص بالمعارف والصفة تكون في المعارف والنكرات، وذكر بعضهم أنه يكون في النكرات أيضاً.

والثالث: أن حكم الصفة أن تكون أعم من الموصوف أو مساوية ولا تكون أخص منه لأنها تستمد من الفعل بدليل تحملها للضمير، فلذلك انحطت رتبتها لنظرها إلى ما أصله التنكير، ولا يشترط ذلك في عطف البيان نحو مررت بأخيك زيد، فإن زيداً أخص من الأخ.

الرابع: أن الصفة يجوز فيها القطع إلى النصب والرفع، ولا يجوز ذلك في

عطف البيان لعدم المدح والذم المقتضي للقطع.

قالا: ويشبه البدل أيضاً من أربعة أوجه ويفارقه من أربعة أوجه.

وأما وجه الشبه.

فأحدها: أنه عبارة عن الأول كالبدل.

والثاني: أنه يكون بالجوامد كالبدل.

والثالث: أنه قد يكون أخص من متبوعه وأعم منه كالبدل.

والرابع: أنه قد يكون بلفظ الأول على جهة التأكيد كقول القائل:

يا نصر نصر نصر

كالبدل، وأما أوجه المفارقة.

فأحدها: أن عطف البيان في تقدير جملة على الأصح، والبدل في تقدير جملتين على الأصح.

والثاني: أن عطف البيان يشترط مطابقته لما قبله في التعريف، بخلاف البدل فإنه تبدل النكرة من المعرفة وبالعكس.

والثالث: أن عطف البيان لا يجري على المضمر كالوصف، بخلاف البدل.

والرابع: أن البدل قد يكون غير الأول في بدل البعض والاشتمال والغلط، بخلاف عطف البيان.

وقال ابن جني في (الخصائص): حدثنا أبو علي أن الزيادي سأل أبا الحسن عن قولهم مررت برجل قائم زيد أبوه بدل أم صفة؟ فقال أبو الحسن لا أبالي بأيها أجبت، قال ابن جني وهذا يدل على تداخل الوصف والبدل وعلى ضعف العامل المقدر مع البدل.

وقال ابن يعيش: قد اجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتأكيد، لأن

فيه أيضاً رفع ليس كما كان ذلك في الصفة، وفيه للمجاز إبطال التوسع الذي كان يجوز ي المبدل منه، ألا ترى أنك إذا قلت جاءني أخوك جاز أن تريد كتابه أو رسوله، فإذا قلت زيد زال ذلك الاحتمال، كما لو قلت نفسه أو عينه، فقد حصل باجتماع البدل والمبدل منه ما يحصل من التأكيد بالنفس والعين، ومن البيان ما يحصل بالنعت، غير أن البيان في البدل مقدم، وفي النعت والتأكيد مؤخر.

وقال ابن هشام في (المغني): افترق عطف البيان والبدل في ثمانية أمور فذكر من هذه الأربعة التي ذكرها ابن يعيش وصاحب (البسيط) ثلاثة والرابع والخامس.

والخامس: أن عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعاً لجملة ولا فعلا تابعاً لفعل بخلاف البدل.

والسادس: أنه لا يكون بلفظ الأول ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان، كقراءة يعقوب ﴿وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعي إلى كتابها﴾[1] بنصب كل الثانية.

والسابع: أنه ليس في نية إحلاله محل الأول بخلاف البدل، ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو يا زيد الحارث، ويا سعيد كرز، وفي نحو أنا الضارب الرجل زيد، وفي نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء ـ أو النساء والرجال، وفي نحو يا أيها الرجل غلام زيد، وفي نحو أي الرجلين زيد وعمرو جاءك، وفي نحو جاءني كلا أخويك زيد وعمرو.

وقال ابن هشام في (المغني) وعبارة ابن السراج ـ الفرق بين عطف البيان وبين البدل أن عطف البيان تقديره تقدير النعت التابع للاسم والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول، قال والفرق بين العطف وبين النعت والبدل أن الثاني

---

(١) سوره الجاثية: آية ٢٨.

في العطف غير الأول، والنعت والبدل هما الأول.

وقال ابن يعيش: ويتعين الفرق بينهما بياناً شافياً في موضعين: أحدهما النداء نحو يا أخانا زيداً، والثاني: نحو أنا الضارب الرجل زيد، فإنه يتعين فيهما جعل زيد عطف بيان ولا تجوز جعله بدلا لأنه يوجب ضم زيد في الأول وامتناع الإضافة في الثاني.

قال ابن يعيش: ومن الفصل بين البدل وعطف البيان أن المقصود بالحديث في عطف البيان هو الأول والثاني بيان كالنعت المستغني عنه، والمقصود بالحديث في الأول هو الثاني لأن البدل والمبدل منه اسمان بإزاء مسمى مترادفان عليه والثاني منهما أشهر عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه وصار الأول كالتوطئة والبساط لذكر الثاني، وعلى هذا لو قلت زوجتك بنتي فاطمة وكانت عائشة، فإن أردت عطف البيان صح النكاح لأن الغلط وقع في البيان والمقصود لا غلط فيه، وإذا جعلته بدلا لا يصح النكاح لأن الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث وهو الثاني. وذكر صاحب (البسيط) مثله قال: وينبغي للفقيه أن يتبع هذا التحقيق ولا ينكره.

وكتب الزركشي على الحاشية: هنا ما ذكره حَسن وبه يستدرك على أصحابنا حيث حكوا وجهين في مثل هذه الصورة وصححوا الصحة.

وفي (شرح التسهيل) لأبي حيان: باب العطف أوسع من باب البدل، لأن لنا عطفاً على اللفظ وعلى الموضع وعلى التوهم، والبدل يكون على اللفظ وعلى الموضع ولا يكون على التوهم، وفيه الفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم أن العطف على الموضع عامله موجود وأثره مفقود، والعطف على التوهم أثره موجود وعامله مفقود.

وقال السخاوي في (سفر السعادة): قال شيخنا أبو اليمن الكندي: ينبغي أن يعلم أن كثيراً من النحويين لا يكادون يعرفون عطف البيان على حقيقته وإنما ذكره سيبويه عارضاً في مواضع وأكثر ما يجيء تابعاً للأسماء المبهمة

كقولك يا هذا زيد ألا ترى أنه ينون زيد فدل على أنه ليس ببدل، وعلى هذا تقول يا أيها الرجل زيد، فزيد لا يكون بدلا من الرجل لأن أي لا توصف إلا بما لا لام فيه، وإنما يكون بدلا من أي، فلذلك كان مبنياً على الضم غير منون، وهذا المكان من أوضح فروقه وهو من المواضع التي لا يقع فيها البدل، وللبدل مواضع يخالف لمظه فيها لفظ عطف البيان، فيعلم بذلك أن عطف البيان من قبل التوابع قائم بنفسه على خفائه، وأحكامه في التكرير والعطف والإعراب في التقديم والتأخير والعامل فيه أحكام الصفة، فلذلك أدخله سيبويه في حملتها ولم يفرد له باباً.

قال: ومن الفرق بين الصفة وعطف البيان أن الصفة لا بد من تقديرها ثانياً وإلا بطل كونها صفة، وعطف البيان علمه لا بد من تقديره غير ثان بل أولا وإلا فسد كونه علماً فلذلك لا يصح أن يجري مجرى الصفة من كل وجه - انتهى.

وقال ابن هشام في (تذكرته): عطف البيان والنعت وبدل الكل من الكل والتأكيد فيها بيان لمتبوعها وتفترق من أوجه، فيفارق عطف البيان النعت من وجهين.

أحدهما: من حيث إن النعت بالمشتق أو بالمؤول به وهو ليس كذلك.

والثاني: من حيث إن النعت يرفع الضمير والسببي، والبيان ليس كذلك، وهذا الوجه ناشيء عن الأول، فينبغي أن يهذب فيقال يكون في الحقيقة لغير الأول نحو برجل قائم أبوه، والبيان لا يكون إلا للأول.

ويفارق التأكيد من وجهين:

أحدهما: أن التأكيد بألفاظ محصورة، وهذا ليس كذلك.

والثاني: أن التأكيد برفع المجاز، وهذا إنما يرفع الاشتراك.

ووجه ثالث على رأي الكوفيين: أنهما يتخالفان في التعريف والتنكير في

نحو، صمت شهراً كله، ولا يجوز ذلك في البيان خلافاً للزمخشرى.

ويفارق البدل من وجهين.

أحدها أن متبوعه هو المقصود بالنسبة وليس كذلك البدل، فالمقصود التابع لا لمنبوع، وإنما ذكر الأول كالتوطئة

والثاني: أن البيان من حملة الأول والبدل مں جملة أخرى ـ انتهى.

وقال الأندلسي في (شرح المفصل): امتاز البدل عن بقية التوابع الأربعة بخواص لا توجد فيها، أما امتيازه عن الصفة فبوجوه.

أحدها: أن الصفة تكون بالمشتق أو ما هو في حكمه، ولا كذلك البدل، فإن حقه أن يكون بالأسماء الجامدة أو المصادر.

الثاني: أن الصفة تطابق الموصوف تعريفاً وتنكبراً، والبدل لا يلزم فيه ذلك.

الثالث: أنه يجري في المظهر والمضمر، والصفة ليست كذلك.

الرابع: أن البدل ينقسم إلى بدل بعض وكل واشتمال، والصفة لا تنقسم هذه القسمة.

الخامس: أن البدل منه ما يجري مجرى الغلط، ولبس ذلك في الصفة.

السادس: أن البدل لا يكون للمدح والذم كما نكون الصفة.

السابع: أن البدل يجري مجرى جملة أخرى، ولا كذلك الصفة.

الثامن: أن الصفة تكون حملة تجري على المفرد، وفي البدل لا يكون كذلك فلا تبدل الجملة من المفرد.

التاسع: أن الوصف يكون بمعنى في شيء من أسباب الموصوف، والبدل لا يكون كذلك، لو قلت سلب زيد ثوب أخبه لما جاز.

العاشر: أن البدل موضوع على مسمى المبدل منه بالخصوصية من غير زيادة ولا نقصان، والوصف ليس موضوعاً على مسمى الموصوف بالوضع بل بالالتزام.

وأما امتيازه عن عطف البيان فمن وجوه.

أحدها: أن عطف البيان هو المعطوف لا غير، والبدل قد لا يكون المبدل بل بعضه أو مشتملا عليه أو لا واحداً منهما وهو بدل الغلط.

الثالث: أن البدل يقدر معه العامل، ولا كذلك في عطف البيان.

الرابع: أن في البدل ما يجري مجرى الغلط، وليس هذا في عطف البيان.

وأما امتيازه عن التأكيد فلأن ألفاظ التأكيد المعنوي محصورة، وأما اللفظي فهو إعادة اللفظ الأول، والبدل ليس كذلك، ولأن التأكيد قد يكون المراد منه الإحاطة والشمول، وليس هذا في البدل.

وأما امتيازه عن عطف النسق فظاهر.

وقال ابن الدهان في (الغرة): المناسبة بين التوكيد والبدل أنهما تكريران يلحقان الأول في أحد أقسام البدل وإن كل واحد منهما لا يتقدم على صاحبه وإن إعرابهما كإعراب ما يجريان عليه، وإنك في التوكيد مسدد لمعنى المؤكد وكذلك في البدل يعني بالأول فتبدل منه.

ومن المقاربة التي بين الوصف والبدل: أن الصفة موضحة، كما أن البدل موضح.

والمباينة بينهما أن الصفة لا تكون إلا بمشتق والبدل لا يلزم ذلك فيه، وفي البدل ما يلزم فيه ضمير ظاهر إلى اللفظ وذلك البعض والاشتمال وليس كذلك الصفة إذا كانت للأول بل يكون مستتراً غير ظاهر إلى اللفظ. وفي

البدل ما لا يتحمل ضميراً البتة وليس كذلك الصفة. والبدل يخالف متبوعه في التعريف والتنكير والصفة ليست كذلك.

ومن الفرق بين الصفة والبدل أن الفعل يبدل منه ولا يوصف.

ما افترق فيه الصفة والحال

قال ابن القواس: الحال لها شبه بالصفة من حيث إن كل واحد منهما لبيان هيئة مقيدة.

وقال في (البسيط): الفرق بينهما من عشرة أوجه.

أحدها: أن الصفة لازمة للموصوف والحال غير لازمة ولذلك إذا قلت جاء زيد الضاحك كانت الصفة ثابتة له قبل مجيئه وإذا قلت جاء زيد ضاحكا كانت صفة الضحك له في حال مجيئه فحسب.

الثاني: أن الصفة لا تكون لموصوفين مختلفي الإعراب بخلاف الحال فإنها قد تكون من الفاعل والمفعول.

الثالث: أن الصفة تتبع الموصوف في إعرابه بخلاف الحال.

الرابع: أن الحال تلازم التنكير والصفة على وفق موصوفها.

الخامس: أن الحال تقدم على صاحبها وعلى عاملها القوى عند البصريين بخلاف الصفة فإنها لا تتقدم على موصوفها.

السادس: أن الحال تكون مع المضمر بخلاف الصفة.

السابع: أن الحال ليس في عاملها خلاف وفي عامل الصفة خلاف.

الثامن: أن الحال يغني عن عائدها الواو بخلاف الصفة.

التاسع: أن الصفة أدخل من الحال في باب الاشتقاق.

العاشر: أن الصفات المتعددة لموصوف واحد جائزة وفي الأحوال المتعددة كلام - انتهى.

ما افترقت فيه أم المتصلة والمنقطعة

قال ابن الصائغ في (تذكرته) نقلت من مجموع بخط ابن الرماح الفرق بين أم المتصلة والمنقطعة من سبعة أوجه فالمتصلة تقدر بأي، ولا تقع إلا بعد استفهام، والجواب فيها اسم معين لا نعم أو لا، ويقدر الكلام بها واحداً، والاضراب فيها، وما بعدها معطوف على ما قبلها لا لازم الرفع باضمار مبتدأ، وتقتضي المعادلة وهي أن يكون حرف الاستفهام يلي الاسم وأم كذلك والفعل بينهما كأزيداً ضربته أم عمرا فزيد وعمرو مستفهم عنهما وأوليت كلا حرف الاستفهام، والذي تسأل عنه بينهما، ولو سألت عن الفعل قلت أضربت زيداً أم قتلته.

وقال المهلبي:

الفرق في أم إذا جاءتك متصلة	من أوجه سبعة للقطع معتزلة
وقوعها بعد الاستفهام عارية	عن قطع الإضراب في الأسماء معتدلة
كالفعل والفصل لا يحتل بينهما	جواب سائلها التعيين للمسلة
من بعد تقدير أي ثم مفردها	من بعدها داخل في حكم ما عدله
وكون ما بعدها من جنس أوله	وعكس ذلك يقتضيه لمنفصله

ما افترق فيه أم وأو

قال ابن العطار في (تقييد الجمل): أم وأو يشتبهان من وجوه ويفترقان من وجوه، فوجوه المشابهة ثلاثة الحرفية والعطفية وانهما لأحد الشيئين أو الأشياء، ووجوه المخاصمة خمسة.

وقال في (البسيط) الفرق بينهما من أربعة أوجه.

أحدها: أن أم تفيد الاستفهام دون أو.

الثاني: أن أو مع الهمزة لا تقدر بأحد وأم مع الهمزة المعادلة تقدر بأي.

الثالث: أن جواب الاستفهام مع (أو) بلا أو نعم وجوابه مع أم المعادلة بالتعيين.

الرابع: ان الاستفهام مع (أو) سابق على الاستفهام مع أم المعادلة، لأن طلب التعيين إنما يكون بعد معرفة الأحدية وحكم الأحدية.

قال: وأما الفرق بين موقعهما فإذا كان الاستفهام باسم كقولك أيهم يقوم أو يقعد ومن يقوم أو يقعد كان العطف بأو دون أم لأن التعيين يستفاد من الاستفهام بالاسم فلا حاجة إلى أم في ذلك لدلالة الاسم على معناها وهو التعيين، وأما أفعل التفضيل كقولك زيد أفضل أم عمرو فلا يعطف معه إلا بأم دون أو لأن أفعل التفضيل موضوع لما قد ثبت فلا يطلب معه إلا التعيين دون الأحدية وإذا وقع سواء قبل همزة الاستفهام كان العطف بأم سواء كان ما بعدها اسماً أم فعلا كقولك سواء على أزيد في الدار أم عمرو وسواء على أقمت أم قعدت، وإنما كان كذلك لأن الهمزة تطلب ما بعد أم لمعادلة المساواة ولذلك لا يصح الوقف على ما قبل أم، وإذا لم يقع بعد سواء همزة الاستفهام فلا يخلو إما أن يقع بعده اسمان أو فعلان، فإن وقع بعده اسمان كان العطف بالواو كقولك سواء على زيد وعمرو. وفي التنزيل ﴿سواء محياهم ومماتهم﴾ (١) لأن التسوية تقتضي التعديل بين شيئين، وإن وقع بعده فعلان من غير استفهام كقولك سواء على قمت أو قعدت كان العطف بأو لأنه يصير بمعنى الجزاء، وإذا وقع بعد (أبالي) همزة الاستفهام كان العطف بأم، كقولك ما أبالي أزيداً ضربت أم عمراً، لأن الهمزة تقتضي ما بعد أم لتحقيق المعادلة والمجموع في موضع مفعول أبالي، ولذلك لا يصح السكوت

---

(١) سوره الجاثية: آية ٢١.

على ما قبل أم، وأما إذا لم يقع بعده همزة الاستفهام كقولك ما أبالي ضربت زيداً أو عمراً، فإن العطف بأو لعدم الاستفهام الذي يقتضي ما بعدها، ولذلك يحسن السكوت على ما قبل او تقول ما أبالي ضربت زيداً، والأجود في نحو قولك ما أدري أزيد في الدار أم عمرو وما أدري أقمت أم قعدت وليست شعري أقمت أم قعدت، العطف بأم لأنها بمنزلة علمت فتكون الهمزة تقتضي ما بعد أم لتحقيق المعادلة والفعل المعلق متعلق في المعنى بمجموعها على معنى أيها، وقد ذكروا جواز أو وهو ضعيف لوجهين.

أحدهما: أنه لا يصح السكوت على ما قبل أو، الضابط الكلي في الفرق بينهما أنه يحسن السكوت على ما قبل أو، فإن لم يحسن فهو من مواضع أم.

والثاني: أنه يصير المعنى ما أدرى أحد الفعلين فعل ولا معنى له إنما المعنى يقتضي ما أدرى أي الفعلين فعل، وأما قوله:

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده أطال فأملي أو تناهي فاقصرا

فالذي حسن العطف فيه بأو وإن تقدمت الهمزة أن الجملتين فضلة في موضع الحال أي تناهيت عنده في حال طوله في إملائه أو في حال تناهيه وقصره .ـ انتهى.

الفرق بين أو وإما

قال ابن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): الفرق بين أو وإما من جهة اللفظ من وجهين:

أحدهما: أن إما لا تستعمل إلا مكررة وأو لا تكرر.

الثاني: أن إما تلازم حرف العطف وأو لا يدخل عليها حرف العطف.

الفرق بين حتى العاطفة والواو

قال ابن هشام في (المغني): تكون حتى عاطفة بمنزلة الواو إلا ان بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه.

أحدها: أن المعطوف حتى ثلاثة شروط أن يكون ظاهراً لا مضمراً كما أن ذلك شرط مجرورها ذكره ابن هشام الخضراوي ولم أقف عليه لغيره، وأن تكون إما بعضاً من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة، أو جزءاً من كل كأكلت السمكة حتى رأسها، أو كجزء كأعجبتني الجارية حتى حديثها، والذي يضبط ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع، وأن يكون غاية لما قبلها إما في علو أو ضده.

الثاني: أنها لا تعطف الجمل.

الثالث: أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الجار فرقا بينها وبين الجارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد، ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه، وقيده ابن مالك بأن لا يتعين كونها للعطف نحو عجبت من القوم حتى بنيهم.

قال ابن هشام: وهو حسن، قال: ويظهر لي أن الذي لحظه ابن مالك أن الوضع الذي يصلح أن تحل فيه إلى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة للجارة فيحتاج حينئذ إلى إعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في آخره. وزعم ابن عصفور أن إعادة الجار مع حتى أحسن ولم يجعلها واجبة.

ما افترقت فيه النون الخفيفة والتنوين

قال ابن السراج في الأصول: النون الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم، فلا يجوز الوقف عليها كما لا يوقف على التنوين، وقد فرقوا بينهما بأن النون الخفيفة لا تحرك لالتقاء الساكنين والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين،

فمتى لقي النون الخفيفة ساكن سقطت كأنهم فضلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل وفصلوا بينهما.

وقال ابن النحاس في (التعليقة): إنما حذفت النون الخفيفة ولم تحرك حطاً لها عن درجة التنوين حيث كان يحرك التنوين لالتقاء الساكنين غالباً لأن الأفعال أضعف من الأسماء فما يدخلها أضعف مما يدخل الأسماء، مع أن نون التوكيد ليست علامة ملازمة للفعل إلا مع المستقبل في القسم، والتنوين لازم لكل اسم منصرف عري عن الألف واللام والإضافة، فلما انحطت النون من التنوين وانحط ما تلحقه عما يلحقه التنوين ألزموها الحذف عند التقاء الساكنين.

قال أبو علي: لما يدخل على الاسم على ما يدخل الفعل مزية يعني تفضيلهم التنوين بتحريكه لالتقاء الساكنين على النون بحذفها لالتقاء الساكنين.

ما افترق فيه تنوين المقابلة والنون المقابل له

قال ابن القواس في (شرح الدرة): اعلم أن تنوين المقابلة يفارق النون المقابل له في أن التنوين لا يثبت مع اللام ولا في الوقف بخلاف النون، وأن النون تجعل حرف الإعراب بخلاف التنوين.

ما افترقت فيه السين وسوف

قال ابن هشام في (المغني): تنفرد سوف عن السين بدخول اللام عليها نحو «ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾[1] وبأنها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله: «وما أدري وسوف أخال أدري».

---

(١) سورة الضحى: آية ٥.

وذهب البصريون إلى أن مدة الاستقبال معها أوسع من السين.

قال ابن هشام: وكأنهم نظروا إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس ذلك بمطرد.

وقال ابن أياز في (شرح الفصول): الفرق بين السين وسوف من وجهين.

الأول: التراخي في سوف أشد منه في السين بدليل استقراء كلامهم قال تعالى: ﴿وسوف تسألون﴾ وطال الأمد والزمان وقال تعالى: ﴿سيقول السفهاء من الناس ما ولآهم﴾[1] فتعجل القول.

والثاني: أنه يجوز دخول اللام على سوف ولا تكاد تدخل على السين: وقال ابن الخشاب، سوف أشبه بالأسماء من السين لكونها على ثلاثة أحرف، والسين أقعد في شبه الحروف لكونها على حرف واحد، فاختصت سوف بجواز دخول اللام عليها بخلاف السين.

ما افترقت فيه ألفاظ الإغراء والأمر

قال الأندلسي: الفرق بين هذه الأسماء عليك ودونك ونحوها في الإغراء وبين الأمر المأخوذ من الفعل من وجوه.

منها: أن الاغراء يكون مع المخاطب فلا يجوز عليه زيداً.

ومنها: أنه لا يتقدم معمولها عليها لا نقول زيداً عليك.

ومنها: أن الفاعل فيها مستتر لا يظهر أصلا في تثنية ولا جمع.

ومنها: أن حروف الجر هنا لا تتعلق بشيء ولا يعمل فيها عامل عند بصري إلا المازني كقوله تعالى ﴿ارجعوا وراءكم﴾[2] فليس وراءكم معمولا لارجعوا لأنه اسم فعل بل ذكر تأكيداً.

---

(١) سورة البقرة· آية ١٤٢.

(٢) سورة الحديد: آية ١٣.

ومنها: أن الإغراء لا يجاب بالفاء دونك زيداً فيكرمك.

ومنها: أن المفعول به إذا كان مضمراً كان منفصلا ولم يجز أن يكون متصلا نحو عليك إياي ولا يقال عليكي، كما يقال الزمني، لأن هذه لم تمكن تمكن الأفعال.

ما افترقت فيه لام كي ولام الجحود

قال أبو حيان: افترقا في أشياء.

أحدها: أن إضمار أن في لام الجحود على جهة الوجوب وفي لام كي على جهة الجواز في موضع والامتناع في موضع، فالجواز حيث لم يقترن الفعل بلا نحو جئت لتكرمني ويجوز لأن تكرمني، والامتناع حيث اقترن بلا فإن الإظهار حينئذ يتعين نحو «لئلا يعلم أهل الكتاب» فراراً من توالي المتماثلين.

الثاني: أن فعال لام الجحود لا يكون غير مرفوع كان، نحو ما كان زيد ليذهب، بخلاف لام كي نحو قام زيد ليذهب.

الثالث: أنه لا يقع قبلها فعل مستقبل فلا تقول لن يكون زيد ليفعل، ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو سأتوب ليغفر الله لي.

الرابع: أن الفعل المنفي قبلها لا يكون مقيداً بظرف فلا يجوز ما كان زيد أمس ليضرب عمراً ويوم كذا ليفعل، ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو جاء زيد أمس ليضرب عمرا.

الخامس: أنه لا يؤخر الفعل معها فلا يجوز ما كان زيد إلا ليضرب عمراً، ويجوز ذلك في لام كي نحو ما جاء زيد إلا ليضرب عمراً.

السادس: أنه يقع موقعها كي لا تقول ما كان زيد كي يضرب عمراً، ويجوز ذلك في لام كي نحو جاء زيد كي يضرب عمراً.

السابع: أن المنصوب بعدها لا يكون سبباً لما قبلها، وهو كذلك بعد لام كي.

الثامن: أن النفي متسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذي يتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفي ما بعد اللام، وفي لام كي يتسلط على ما بعدها نحو ما جاء زيد ليضربك فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المجيء إلا بقرينة تدل على انتفائه.

التاسع: أن لام الجحود لا تتعلق إلا بمعنى الفعل الواجب حذفه فإذا قلت ما كان زيد ليقوم فكأنك قلت ما كان زيد مستعداً للقيام، يقدر في كل موضع ما يليق به على حسب مساق الكلام، ففي نحو قوله تعالى: ﴿وما كان الله ليطلعكم على الغيب﴾ [1] يقدر مزيداً لاطلاعكم على الغيب، وأما لام كي فإنها متعلقة بالفعل الظاهر الذي هو معلول للفعل الذي دخلت عليه اللام.

العاشر: أن لام الجحود تقع بعد ما لا يستقل أن يكون كلاماً دونها، ولام كي لا تقع إلا بعد ما يستقل كلاماً، ولذلك كان الأحسن في تأويل قوله:

فما جمع ليغــب جمع قــومــي مقــاومــة ولا فــرد لفــرد

أنه على إضمار كان لدلالة المعنى عليه، أي فما كان جمع ليغلب، لتكون اللام فيه لام الجحود لا لم كي، لأن ما قبلها وهو فما جمع لا يستقل كلاماً.

---

(١) سورة آل عمران: آية ١٧٩.

ما افترقت فيه الفاء الواو اللذان ينصب المضارع بعدهما

قال أبو حيان: لا أحفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدعاء والعرض والتمحيص والرجاء قال: فينبغي أن لا يقدم على ذلك إلا بسماع قال وكذلك مع التشبيه الواقع موقع النفي ومع المنفي بها فإن عموم قول التسهيل في مواضع الفاء يدل على الجواز معهما ويحتاج ذلك إلى السماع من العرب، وانفردت الفاء بأن ما بعدها في غير النفي يجرم عند سقوطها نحو «قل لعبادي يقولوا التي هي أحسن» ويرفع مقصوداً به الوصف أو الاستئناف، وأجاز الزجاجي الجزم في النفي أيضاً فأجاز ما تأتينا تحدثنا، وعلى هذا قال بعضهم كل ما تنصب فيه الفاء تجزم ولم يستثن شيئاً.

ما افترقت فيه أن المصدرية وأن التفسيرية

قال أبو حيان: من الفرق بين أن المصدرية والمفسرة أن المصدرية يجوز أن تتقدم على الفعل لأنها معمولة، وإذا كانت مفسرة لم يجز أن تتقدمه لأن المفسر لا يتقدم المفسر.

ما افترق فيه لم ولما

قال ابن هشام في (المغني): افترقتا في خمسة أمور.

أحدها: أن لما لا تقترن بأداة شرط لا يقال إن لما تقم، (ولم) تقترن به نحو «وإن لم تفعل».

الثاني: أن منفى (لما) يتصل بالحال كقوله:

فإن كنت مأكول فكن خير آكـل   وإلا فـــأدركني ولّما أمـــزق

ومنفي (لم) يحتمل الاتصال نحو ﴿ولم أكن بدعائك رب شقياً﴾[1] والانقطاع مثل «لم يكن شيئاً مذكوراً» ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم كان ولامتداد النفي بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لأن معناه وما قمت عقب قيامي، ولا يجوز قمت فلما تقم لأن معناه وما قمت إلى الآن.

الثالث: أن منفي لما لا يكون إلا قريبا من الحال، ولا يشترط ذلك في منفى لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما، ولا يجوز لما يكن.

الرابع: أن منفي لما متوقع ثبوته، بخلاف منفي لم ألا ترى أن معنى ﴿بل لما يذوقوا عذاب﴾[3] أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع.

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ولما يدخل الإيمان في قلوبكم﴾[4] ما في لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد.

الخامس: أن منفى (لما) جائز الحذف لدليل كقوله:

فجئت قبورهم بدءاً ولما ... فناديت القبور فلم يجبنه

أي ولما أكن قبل ذلك بدءاً أي سيدا، ولا يجوز وصلت إلى بغداد ولم، تريد ولم أدخلها، فأما قوله:

احفظ وديعتك التي استودعتها ... يوم الأعارب إن وصلت وإن لم

فضرورة، وعلة هذه الأحكام كلها أن لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل.

وقال ابن القواس في (شرح الدرة): لما تشارك لم في النفي والقلب وتفارقها من أربعة أوجه.

(١) سورة مريم: آية ٤.
(٢) سورة الإنسان· آية ١.
(٣) سورة ص: آية ٨.
(٤) سورة الحجرات: آية ١٤

أحدها: أن لم لنفي الماضي مطلقا أي بغير قد، ولما لنفي الماضي المقترن بقد.

والثاني: أن لم مفردة، ولما مركبة.

والثالث: أن لما قد يحذف الفعل بعدها، ولا يحذف بعد لم إلا في الضرورة.

والرابع: أن لما تفيد اتصال النفي إلى زمن الإخبار، بخلاف لم فإن النفي بها منقطع.

مهمة

القول في تخريج قوله تعالى «وإن كلا لما ليوفينهم»

اضطرب النحويون في تخريج قوله تعالى «وإن كلا لما ليوفينهم» في قراءة من شدد ميم لما وشدد إن أو خففها، فنقل صاحب (كتاب اللامات) عن المبرد أنه قال: هذا لحن لا تقول العرب إن زيداً لما خرج، وقال المازني لا أدري ما وجه هذه القراءة، وقال الفراء التقدير لمن ما فلما كثرت الميات حذف منهن واحدة، فعلى هذا هي لام توكيد، ويعني بكثرة الميات أن نون من حين أدغمت في ميم ما انقلبت ميا بالإدغام فصارت ثلاث ميات، وقال المازني أيضا: إن بمعنى ما ثم تثقل كما أن المؤكدة تخفف ومعناها الثقيلة ـ انتهى.

قال أبو حيان: وارتباك النحويين في هذه القراءة وتلحين بعضهم لقارئها يدل على صعوبة المدرك فيها وتخريجها على القواعد النحوية، وأما التلحين فلا سبيل إليه البتة لأنها منقولة نقل التواتر في السبعة.

وأما من قال لا أدري ما وجهها فمعذور لخفاء إدراك ذلك عليه، وأما تأويل إن المثقلة بأنها المخففة التي هي نافية ففي غاية من الخطأ لأنها لو كانت

نافية لم ينتصب بعدها كل بل كان يرتفع، وأيضا فإنه لا يحفظ من كلامهم أن تكون إن المثقلة نافية، وأما تأويل الفراء فأيضاً في غاية الضعف إذ لا يحفظ من كلامهم لما في معنى لمن ما.

قال: وقد كنت من قديم فكرت في تخريج هذه الآية فظهر لي تخريجها على القواعد النحوية من غير شذوذ، وهو أن لما هي الجازمة وحذف الفعل المعمول لها لدلالة معنى الكلام عليه، والمعنى وإن كلا لما يبخس أو ينقص عمله أو ما كان من هذا المعنى، فحذف الفعل لدلالة قوله ليوفينهم ربك أعمالهم عليه. قال: فعلى هذا استقر تخريج الآية على أحسن ما يمكن وأجمله ولم يهتد أحد من النحويين في هذه الآية إليه على وضوحه واتجاهه في علم العربية، والعلوم كنوز تحت مفاتيح الفهوم.

قال: ثم وجدت شيخنا أبا عبد الله بن النقيب قد حكى في تفسيره عن أبي عمر وابن الحاجب أن لما هنا هي الجازمة وحذف الفعل بعدها ـ انتهى.

فائدة: قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): اعلم أن العرب حملت لو على لولا في موطن واحد أوقعت بعدها أن فقالت لو أن زيداً قائم كما قالت لو أن زيداً قائم وفعلت هذا هنا لقرب لو من لولا ولشبه أن بالفعل فكان أن إذا وقعت بعد لو قد وقع بعدها الفعل.

ما افترقت فيه مدة الإنكار ومدة التذكار

قال في (التسهيل): لا تلي زيادة التذكر هاء السكت بخلاف زيادة الإنكار، قال أبو حيان وسبب ذلك أن المنكر قاصد للوقف والمتذكر ليس بقاصد للوقف، وإنما عرض له ما أوجب قطع كلامه وهو طالب لتذكر ما بعد الذي انقطع كلامه فيه فلذلك لم تلحقه.

الفرق بين هل وهمزة الاستفهام

قال ابن هشام: تفترق هل من الهمزة من عشرة أوجه، اختصاصها بالتصديق وبالإيجاب وتخصيصها المضارع بالاستقبال، ولا تدخل على الشرط، ولا تدخل على أن، ولا على اسم بعده فعل في الاختيار، وتقع بعد العاطف لا قبله، وبعد أم، ويراد بالاستفهام بها النفي وتأتي بمعنى قد.

ما افترقت فيه إذا ومتى

قال الزمخشري في (المفصل): الفصل بين متى وإذا أن متى للوقت المبهم وإذا للمعين.

وقال الخوارزمي الفرق بينهما أن إذا للأمور الواجبة الوجود وما جرى ذلك المجرى مما علم أنه كائن، ومتى لما لم يترجح بين أن يكون وبين أن لا يكون، تقول إذا طلعت الشمس خرجت، ولا يصح فيه متى، وتقول متى تخرج أخرج لمن لم يتيقن أنه خارج.

وقال في (البسيط): تفارق متى الشرطية إذا من وجهين.

أحدها: أن إذا تقع شرطاً في الأشياء المحققة الوقوع، ولذلك وردت شروط القرآن بها، والشرط بمتى يحتمل الوجود والعدم.

الثاني: أن العامل في متى شرطها على مذهب الجمهور لكونها غير مضافة إليه، بخلاف إذا لإضافتها إليه، إذ كانت للوقت المعين، ومتى للوقت المبهم.

ما افترقت فيه أيان ومتى

قال ابن يعيش: أيان ظرف من ظروف الزمان مبهم بمعنى متى والفرق بينها وبين متى أن متى لكثرة استعمالها صارت أظهر من أيان في الزمان، ووجه آخر من الفرق أن متى تستعمل في كل زمان، وأيان لا تستعمل إلا فيما يراد تفخيم أمره وتعظيمه.

وقال صاحب (البسيط): أيان بمعنى متى في الاستفهام وتفارق متى من وجهين.

أحدهما: أن متى أكثر استعمالا منه.

والثاني: أن أيان يستفهم به في الأشياء المعظمة المفخمة، وكُتب الجمهور ساكتة عن كونها شرطاً. وذكر بعض المتأخرين أنها تقع شرطاً لأنها بمنزلة متى، ومتى مشتركة بين الشرط والاستفهام فكذلك أيان، وتوجيه منع الشرط عدم السماع وأن متى أكثر استعمالا منها فاختصت لكثرة استعمالها بحكم لا تشاركها فيه أيان - انتهى.

قلت: فهذا فرق ثالث.

ما افترق فيه جواب لو وجواب لولا

قال أبو حيان: ليس عندي ما يختلفان فيه إلا أن جواب لولا وجدناه في لسان العرب قد يقرن بقد كقوله:

لولا الأمير ولولا حق طاعته   لقد شربت دماً أحلى من العسل

ولا أحفظ في لو ذلك، لا أحفظ من كلامهم لو جئتني لقد أحسنت إليك، وليس ببعيد أن يسمع ذلك فيها، وقياس لو على لولا في ذلك عند من يرى القياس سائغ، وجواب لو إذا كان ماضياً مثبتاً جاء في القرآن باللام

كثيراً وبدونها في مواضع، ولم يجيء جواب لولا في القرآن محذوف اللام من الماضي المثبت ولا في موضع واحد، وقد اختلف فيه قول ابن عصفور، فتارة جعله ضرورة وتارة جعله جائزاً في قليل من الكلام.

ما افترق فيه كم الاستفهامية وكم الخبرية

قال في (البسيط): أما مشابهتها فإنها إسمان وإنها مبنيان وإنها مفتقران إلى مبين وإنها لا زمان للتصدر، وإنها إسمان للعدد وإنها لا يتقدم عليها عامل لفظي إلا المضاف وحرف الجر.

وأمامخالفتها فإن الاستفهامية بمنزلة عدد منون والخبرية بمنزلة عدد حذف منه التنوين، وإن الاستفهامية تبين بالمفرد والخبرية تبين بالمفرد والجمع، وأن مميز الاستفهامية منصوب ومميز الخبرية مجرور، وإن الاستفهامية يحسن حذف مميزها، والخبرية لا يحسن حذف مميزها، وإن الاستفهامية يفصل بينها وبين مميزها ولا يحسن ذلك في الخبرية إلا في الشعر، وإن الاستفهامية إذا أبدل منها جيء مع البدل بالهمزة نحو كم مالك أعشرون أم ثلاثون وكم درهما أخذت أثلاثين أم أربعين، ولا يفعل ذلك مع الخبرية لعدم دلالاتها على الاستفهام، نحو كم غلمان عندي ثلاثون وأربعون وخمسون، وإن الخبرية يعطف عليها بلا فيقال كم مالك لا مائة ولا مائتان وكم درهم عندي لا درهم ولا درهمان، لأن المعنى كثير من المال وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل أكثر منه، ولا يجوز في الاستفهامية كم درهما عندك لا ثلاثة ولا أربعة، لأن (لا) لا يعطف بها إلا بعد موجب لأنها تنفي عن الثاني ما ثبت للأول ولم يثبت شيء في الاستفهام، وإن إلا إذا وقعت بعد الاستفهامية كان إعراب ما بعدها على حد إعراب (كم) من رفع أو نصب أو جر لأنه بدل منها، لأن الاستفهام يبدل منه ويستفاد من إلا معنى التحقير والتقليل نحو كم عطاؤك إلا ألفان وكم أعطيتني إلا ألفين وبكم أخذت ثوبك إلا درهم وكم مالك درهما

إلا عشرون، ولا يجوز أن يكون ما بعد إلا بدلا من خبر كم ولا من مفسرها لبيانها بل يبدل من كم لا بهامها لإرادة إيضاحها بالبدل ولإفادته معنى التقليل كان الاستفهام بمنزلة النفي كقولك هل الدنيا إلا شيء فإن، أي ما الدنيا، وأما الخبرية فإن المستثنى بعدها منصوب لأنه استثناء من موجب ولا يجوز البدل في الموجب، فيقال كم غلمان جاءوني إلا زيداً.

وقال ابن هشام في المغنى: يفترقان في خمسة أمور.

أحدها: أن الكلام مع الخبرية يحتمل للتصديق والتكذيب، بخلافه مع الاستفهامية.

الثاني: أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لأنه مخبر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعي ذلك لأنه مستخبر.

ثم ذكر ثلاثة مما تقدم وهي عدم اقتران المبدل من الخبرية بالهمزة وتمييزها بمفرد ومجموع ووجوب خفضه بخلاف الاستفهامية، فتحصلنا من ذلك على عشرة فروق، وبها صرح المهلبي فقال:

الفرق في كم في الاستفهام والخبر ... من عشر استوضحت كالأنجم الزهر
نصب المفسر مع إفراده أبدا ... وحذفه تارة والفصل في نظر
وتقتضيك جوابا في السؤال بها ... ومبدلا تقتضيك الحرف في الأثر
وليس من خيمها التكثير ثمت لا ... عطف عليها بلا في سائر الزبر
ولا تضاف إلى ما بعدها شبها ... وقد ترى بعدها إلا بمستطر
وكل هذا فالاستفهام يحكمه ... وضده في كم الأخرى على الخبر

ما افترق فيه كم وكأين

قال ابن هشام في (المغنى): توافق كأين كم في خمسة أمور: الإبهام الافتقار إلى التمييز والبناء ولزوم التصدير وإفادة التكثير تارة وهو الغالب

والاستفهام أخرى وهو نادر، ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك. وتخالفها في خمسة أمور.

أحدها: أنها مركبة، وكم بسيطة على الصحيح.

الثاني: أن مميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزومه.

الثالث: أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور.

الرابع: أنها مجرورة.

والخامس: أن خبرها لا يقع مفردا.

ما افترق فيه كأين وكذا

قال ابن هشام: توافق كذا كأين في أربعة أمور: التركيب والبناء والإبهام والافتقار إلى التمييز وتخالفها في ثلاثة أمور:

أحدها: أنها ليس لها الصدر.

الثاني: أن تمييزها واجب النصب.

الثالث: أنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها.

ما افترق فيه أي ومن

قال في (البسيط): افترقا من ستة أوجه.

أحدها: أن أيا معربة تقبل الحركات ولذلك لا يشترط في حكايتها الوقف بلى تلحقها الزيادة في الوصل والوقف، ومن مبنية ولا تلحقها الزيادة إلا في الوقف.

الثاني: أن مَن لمن يعقل، وأي لمن يعقل ولمن لا يعقل بحسب ما تضاف إليه لأنها بعض من كل.

الثالث: أن العلم يحكي بعد من ولا يحكي بعد أي.

الرابع: أن رب قد تدخل على من دون أي.

الخامس: أن أيا قد يوصف بها بخلاف من.

السادس: أن من يدخلها الألف واللام وياء النسبة في الحكاية، بخلاف أي.

ما افترقت فيه تاء التأنيث وألف التأنيث

قال ابن يعيش: ألف التأنيث تزيد على تاء التأنيث قوة لأنها تبني مع الاسم وتصير كبعض حروفه ويتغير الاسم معها عن هيئة التذكير نحو سكران وسكري وأحمر وحمراء، فبنية كل واحد من المؤنث هنا غير بنية المذكر؛ وليست التاء كذلك، إنما تدخل الاسم المذكر من غير تغيير بنيته دلالة على التأنيث نحو قائم وقائمة.

ويزيد ذلك عندك وضوحا أن ألف التأنيث إذا كانت رابعة ثبتت في التكسير نحو حبلى وحبالى وسكرى وسكارى، وليست التاء كذلك بل تحذف في التكسير نحو طلحة وطلاح وجفنة وجفان، فلما كانت الألف مختلفة بالاسم كان لها مزية التاء فصارت مشاركتها في التأنيث علة ومزيتها عليه علة أخرى كأنه تأنيثان، فلذلك منعتْ الصرف وحدها ولم تمنع التاء إلا مع سبب آخر.

وقال في باب الترخيم: دخول تاء التأنيث في الكلام أكثر من دخول ألفي التأنيث، لأنها قد تدخل في الأفعال الماضية للتأنيث نحو قامت هند، وتدخل المذكر توكيداً ومبالغة نحو علامة ونسّابة، فلذلك ساغ حذفها في الترخيم وإن لم يكن ما فيه علما.

ما افترقت فيه التثنية والجمع السالم

قال ابن السراج في الأصول: التثنية يستوي فيها منْ يعقل ومن لا يعقل، بخلاف الجمع فإنه مخصوص بمن يعقل، لا يجوز أن يقال في جمل جملون ولا في جبل جبلون، ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل فهو شاذ ولشذوذه عن القياس علة.

قال ابن السراج: والمذكر والمؤنث في التثنية سواء وفي الجمع مختلف، فإذا جمعت المؤنث على حد التثنية زدت ألفا وتاء وحذفت الهاء إن كانت في الاسم وضممت التاء في الرفع وألحقتها التنوين فالضمة في جمع المؤنث السالم نظيرة الواو في جمع المذكر والتنوين نظير النون، والكسرة في جمع المؤنث في الخفض والنصب نظيرة الياء في المذكرين، والتنوين نظير النون.

ما افترق فيه جمع التكسير واسم الجمع

قال أبو حيان: يفارق اسم الجمع جمع التكسير من وجوه.

أحدها: عدم استمرار البنية في جمع التكسير.

الثاني: الاشارة إليه بهذا.

الثالث: إعادة ضمير المفرد إليه.

الرابع: أن يكون خبراً عن هو.

الخامس: أن يصغر بنفسه ولا يرد إلى مفرده.

ما افترق فيه التكسير والتصغير

قال في(البسيط): افترقا في أن بناء التصغير لا يختلف كاختلاف أبنية الجمع، وفي أن الأجود أن يقال في تصغير أسود وأعور وقسور وجدول أسيد وأعير وقسير وجديل بالإدغام، ولا يجوز ذلك في التكسير، ويقال في مقام ومقال مقيم ومقيل بالإدغام، وفي التكسير مقاوم ومقلول بالإظهار، قال ولا يقدح ذلك في قولهم إنهما من واد واحد، لأنه لا يلزم من مشابهة الشيء للشيء أن يشابهه من جميع الوجوه

وقال ابن الصائغ في تذكرته: سئلت عن السبب في أن كان النسب إلى الجمع في ماله واحد نسب إلى الجمع وكان التصغير للجمع فيما له واحد إلى الواحد، وفيما لم يكن له واحد إلى واحده المقدر، وهلا اتحد البابان؟

فقلت: النسب إلى الواحد لم يكن إلا قصد الخفة حيث المنسوب إلى الجمع هو المنسوب إلى الواحد وتصغير الواحد في الجمع إنما كان لتنافر التصغير مع الجمع الكثير فافترق البابان.

القسم الثاني

باب الإعراب والبناء

مسئلة

يكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد اتفاقاً ولا يكفي في منع الصرف مشابهته للفعل من وجه واحد اتفاقاً بل لا بد من مشابهته له من وجهين

قال في (البسيط): والفرق أن مشابهة الحرف تخرجه إلى ما يقتضيه الحرف من البناء، وعلة البناء قوية فلذلك جذبته العلة الواحدة، وأما مشابهة الفعل فإنها لا تخرجه عن الإعراب وإنما تحدث فيه ثقلا ولا يتحقق الثقل بالسبب الواحد؛ لأن خفة الاسم تقاومه فلا يقدر على جذبها عن الأصالة إلى الفرعية، فلذلك احتيج إلى سببين لتحقيق الثقل بتعاضدهما وغلبتهما بقوة نقلهما خفة الاسم وجذبه إلى شبه الفعل.

قال ابن الحاجب في (أماليه) إن قيل: لم بني الاسم لشبه واحد وامتنع من الصرف لشبهين وكلا الأمرين خروج عن أصله؟

فالجواب: أن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس

بينه وبينه مناسبة إلا في الجنس الأعم وهو كونه كلمة، وشبه الفعل وإن كان نوعاً آخر إلا أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف، ألا ترى أنك إذا قسمت الكلمة خرج الحرف أولا لأنه أحد القسمين ويبقى الاسم والفعل مشتركين فيفرق بينهما بوصف أخص من وصفهما بالنسبة إلى الآدمي، ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الآدمي، فشبه الآدمي بالجماد ليس كشبهه بالحيوان، فقد علمت بهذا أن المناسبة الواحدة بين الشيء وبين ما هو أبعد لا يقاوم مناسبات متعددة بينه وبين ما هو قريب منه.

قال ابن النحاس في (التعليقة): فإن قيل فلم بنيتم الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد؟

فالجواب: أن الاسم بعيد من الحرف فشبهه به يكاد يخرجه عن حقيقته، فلولا قوته لم يظهر ذلك فيه فلا جرم اعتبرناه قولاً واحداً.

مسئلة

اعتراض والرد عليه

قال ابن الدهان في (الغرة) قال بعض المتقدمين فإن قيل لَم لما شبه الفعل الاسم أعطيتموه بعض الإعراب ولما أشبه الاسم الحرف أعطيتموه كل البناء.

فالجواب: أن الإعراب لما كان يتبعض أعطي الفرع فيه دون ما للأصل ولما كان البناء يقبض تساوي الأصل والفرع فيه.

مسئلة

الفرق بين غد وأمس

قال بعضهم الفرق بيّن غد وبين أمس حيث أعرب غد على كل اللغات بخلاف أمس، أن أمس استبهم استبهام الحروف فأشبه الفعل الماضي، وغد لكونه منتظراً أشبه الفعل المستقبل فأعرب، نقله الأندلسي.

باب المنصرف وغيره

مسئلة

الحكم إذا سمي بجميع وآخر

إذا سمي بجميع وأخر لم ينصرفا عند سيبويه للتعريف والعدل في الأصل، وانصرفا عند الأخفش لزوال معنى العدل عنهما بالتسمية قياساً على المسمى بالمعدول عن العدد.

قال في (البسيط): والفرق على الأول أنه لا يمكن مراعاة العدل في العدد بعد التسمية لمنافاة التسمية للعدد، وأما عدل جمع فلا ينافي التسمية للموافقة في التعريف، وكذلك عدل أخر عن اللام على الصحيح لا ينافي التعريف كما لم ينافه العدل في سحر.

مسئلة

الباء في معد يكرب

الجمهور على أن الياء في معد يكرب ساكنة سواء أضيف أو ركب.

وقال بعضهم: تحرك بالفتح قياساً على المنقوص.

وقال في (البسيط): والفرق بينها من وجهين.

أحدهما: أنه طال بالتركيب والسكون على حرف العلة أخف من الحركة فناسب ثقل التركيب حذف الحركة، بخلاف المنقوص.

والثاني: أنها صارت وسطا في الكلمة بالتركيب فأشبهت الأصلية كياء دردبيس، ولأن حركة التركيب لازمة وحركة المنقوص عارضة، واللازم أثقل من العارض.

مسئلة

الفرق بين حروف الجر.. وبين الاضافة وأل في دخولها على الممنوع من الصرف

قال ابن أياز: فإن قيل إن حروف الجر تمنع من الدخول على الفعل ومع هذا إذا دخلت على ما لا ينصرف لا تجر في موضع الجر، فهلا كانت اللام والاضافة كذلك؟!

قيل الفرق من وجهين.

أحدهما: أن اللام والإضافة يتغير بهما معنى الاسم، ألا تراهما ينقلانه من التنكير إلى التعريف وحروف الجر لا تغير معناه.

والثاني: أن حروف لجر تجري مما بعدها مجرى الأسماء التي تجر ما بعدها، والأفعال قد تقع في موضع الجر بإضافة ظروف الزمان إليها، فصار وقوع الأسماء بعد حروف الجر كأنه غير مختص بها إذا كان مثل ذلك يقع في الأفعال. فلذلك لم يعتد به ـ انتهى.

وقد ذكر السيرافي هذين الوجهين وزاد فروقاً أخرى.

منها: أن الألف واللام والإضافة أبعد الاسم الذي لا ينصرف عن شبه الفعل وأخرجاه منه، فلما دخل عليه بعد ذلك العامل صادفه غير مشبه للفعل

فعمل فيه، وأما إذا دخل قبل دخول اللام أو الإضافة فإنه يصادفه ثقيلاً فلا ينفذ فيه.

ومنها: أن الألف واللام والإضافة قاما مقام التنوين، فكأن الاسم منون والتنوين هو الصرف وعلامة التمكن، وليس العامل كذلك.

ومنها: أنا لو اعتبرنا العوامل لبطل أصل ما لا ينصرف؛ لأن التي تدخل على الاسم غير داخلة على الفعل، فلو كان ينتقل بدخول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه يوجب صرفه ويبطل الفرق بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف.

مسئلة

تنوين الأسماء غير المنصرفة للضرورة وعدم تنوين الأسماء المبنية للضرورة

الأسماء غير المنصرفة تنون للضرورة.

وقال ابن الحاجب في (أماليه): الأسماء المبنية لا تنون للضرورة لأن التنوين فرع الاعراب وهي لا يدخلها الإعراب فلا يدخلها التنوين.

باب النكرة والمعرفة

مسئلة

لزوم نون الوقاية مع الفعل

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لزمه نون الوقاية حذراً من كسر الفعل لأنها تطلب كسر ما قبلها.

قال في (البسيط): فإن قيل فقد كسر الفعل لالتقاء الساكنين فهلا كسر

مع ضمير المتكلم والجامع بينهما عدم اللزوم، لأن ضمير المفعول غير لازم ولذلك هو في تقدير المنفصل؟

قلنا الفرق بينهما من وجهين.

أحدهما: أن ياء المتكلم تقدر بكسرتين وقبلها كسرة فتصير كاجتماع ثلاث كسرات في التقدير، ولا يحتمل ذلك في الفعل، فلذلك احتيج إلى نون الوقاية بخلاف النقاء الساكنين، إذ ليس معه إلا كسرة واحدة ولا يلزم من احتمال كسرة واحدة عارضة احتمال ثلاث كسرات.

والثاني: أن ياء المتكلم تمتزج بالكلمة لشدة اتصالها فتصير الكسرة قبلها كاللازمة بخلاف التقاء الساكنين، فإن الثاني لا يمتزج بالأول لكونه منفصلاً عنه فلا يشبه حركته الحركة اللازمة.

باب الاشارة

مسئلة

الاشارة للبعيد

قالوا في البعيد للمذكر: ذلك، فلم يحذفوا الألف وكسروا اللام لالتقاء الساكنين، وقالوا للمؤنث تلك وأصله تي فحذفوا الياء وسكنوا اللام، والفرق أنه لو أبقيت الياء كما أبقيت الألف في ذلك وقيل تيلك كان يؤدي إلى نهاية التقل وهي وقوع الياء بين كسرتين ولا كذلك، المذكر فإنه لا ثقل فبه مع تحريك اللام، وإن ثقل التأنيث والكسرة ناسب الحذف بخلاف فتح الذال وخفة التذكير فإنه لا يقتضي الحذف، ذكر الله في (البسيط).

قال: وقد جاء تلك في البعيد فلم تحذف ألف (نا) كما لم تحذف ألف ذا ولما كان استعمالها أقل من تلك جعلوا كثرة استعمال تلك عوضاً عن استعمال تالك.

باب الموصول

مسئلة

الاختلاف في استعمال ذا موصولا، دون ما

جور الكوفيون استعمال ذا موصولا دون ما كما لو كانت مع ما أو من، ومنعه البصريون، وفرقوا بأن ما الاستفهامية إذا انضمت إلى ذا أكسبته معناها فخرج من التخصيص إلى إبهام الذي.

قال في (البسيط): ولا قياس مع الفارق.

مسئلة

لا يوصل الذي بالأمر

قال ابن الدهان في (الغرة): يجوز أن توصل أن بالأمر نحو كتبت إليه بأن قم، ولم يجز أن يوصل الذي بالأمر لأن الذي اسم يفتقر إلى تخصيص من صلة وليس كذلك أن لأنها حرف.

باب الابتداء

مسئلة

الفرق بين زيد أخوك وأخوك زيد

قال ابن الخباز: إن قلت ما الفرق بين زيد أخوك وأخوك زيد؟ قلت، من وجهين.

أحدهما: أن (زيد أخوك) تعريف للقرابة (وأخوك زيد) تعريف للاسم.

والثاني: أن (زيد أخوك) لا ينفي أن يكون له أخ غيره لأنك أخبرت بالعام عن الخاص، وأخوك زيد ينفي أن يكون له أخ غيره لأنك أخبرت بالخاص عن العام، وهذا ما يشير إليه الفقهاء في قولهم زيد صديقي وصديقي زيد، نقله ابن هشام في (تذكرته).

مسئلة

القول في عود الضمير على المبتدأ

قال الشلوبين: فإن قلت إذا قلت زيد أمامك لزم فيه ضمير يعود على المبتدأ لأنه قام مقام المشتق وهو كائن فتضمن الضمير الذي كان يتضمنه، وإذا قلت زيد الأسد، وأبو يوسف أبو حنيفة، وزيد زهير، فلا ضمير فيه مع أنه قد قام مقام ما هو المبتدأ في المعنى وهو مشتق، ألا ترى أن الخبر قد قام في ذلك مقام مثل وهو مشتق فلم يتحمل هذا القائم من الضمير هنا ما كان فيما مقامه وتحمله هناك؟

فالجواب: أن الفرق بين الموضعين أن الذي قام مقام الخبر هناك قام مقامه على معناه من غير زيادة فتحمل من الضمير ما كان يتحمله، والذي قام مقامه في هذا الأخير قام مقامه على معناه ولكن بزيادة أنه أريد به أنه هو على جهة المبالغة بتغيير المعنى وجعل الثاني كأنه الأول لا مثله، فلما قام مقامه على غير معناه لم يحمل من الضمير ما كان يحمله.

هذا إذا قلنا إن قولنا أبو يوسف أبو حنيفة بزيادة معنى أنه هو هو مبالغة وإن لم نقل ذلك وقلنا إنه بمعنى أصله الذي حذف منه تحمل من الضمير ما كان يتحمله، فلك إذاً فيه وجهان.

مسئلة

الاخبار بالظرف الناقص

قال ابن النحاس في (التعليقة): أجاز الكوفيون الإخبار بالظرف الناقص إذا تم بالحال وجعلوا (له) من قوله تعالى ﴿ولم يكن له كفواً أحد﴾ (١) خبر يكن وكفواً حال في الضمير المستكن في وقاسوه على جواز الإخبار بالخبر الذي لا يتم إلا بالصفة كقوله تعالى ﴿بل أنتم قوم تجهلون﴾ (٢) ونحوه، وفرق البصريون فأجازوا الإخبار بم لا يتم إلا بالصفة ومنعوا الإخبار بما لا يتم إلا بالحال، لأن الصفة من تمام الموصوف والحال فضلة فلا يلزم من جواز ما هو تمام، جواز ما هو فضلة.

باب ما وأخواتها

مسئلة

القول في باء (ما زيد بقائم)

قال الأندلسي في (شرح المفصل): فإن قلت ما لهم حكموا بأن الباء في قولك ما زيد بقائم مزيدة مع أنها لتأكيد النفي واللام في قولك إن زيدا لقائم غير مزيدة مع أنها لتأكيد معنى الابتداء.

قلت: فيه حرفان الأول أن الباء أبداً تقع في الطي فلا يلتفت إليها لتمام المعنى بدونها، بخلاف اللام، فإنها تقع في الصدر في نحو زيد منطلق و «لأنتم أشد رهبة﴾ (٣) وأما إن زيداً لقائم فبدخول إن.

---

(١) سورة الإخلاص. آية ٤.

(٢) سورة النمل: آية ٥٥.

(٣) سورة الحشر: آية ١٣.

الحرف التاني وعليه الاعتماد: أن خبر ما لا يكون إلا على أصله وهو النصب حتى تكون الباء زائدة بخلاف اللام فإن خبر المبتدأ على أصله وإن لم تكن اللام زائدة ـ انتهى.

مسئلة

امتناع تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية ولا في جواب القسم عليها وعدم امتناع التقديم في لن ولم ولما

قال ابن عصفور في (شرح المقرب).

فإن قيل لأي شيء امتنع تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية أو لا في جواب القسم عليها ولم يمتنع ذلك في لن ولم ولما مع أنها حروف نفي كما أن ما ولا كذلك.

فالجواب: أن الفرق أن لن لنفي مستقبل فهي في مقابلة السين في سيفعل فأجروها لذلك مجراها في جواز التقديم، فيقال زيداً لن أضرب، كما يقال زيداً سأضرب (ولم ولما) لما صارتا ملازمتين للفعل أشبهتا ما جعل كالجزء منه وهو السين وسوف فجاز التقديم فيهما، ولم يجز في ما لأنها لا تلازم الفعل الذي نفي بها كما تلازم لم ولما، ولا جعلت في مقابلة ما هو كالجزء من الفعل.

قال: وزعم الشلوبين أن العرب إنما أجازت تقديم الفعل الواقع بعد لم ولما عليهما حملا على نقيضه وهو الواجب، فكما يجوز ذلك في الواجب فكذلك يجوز في نقيضه، وهذا غير صحيح لأنه يلزم عليه تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية عليها، فيقال زيداً ما ضربت حملا على نقيضه وهو زيداً ضربت، والعرب لا تقوله، فدل على أن السبب خلاف ما ذكره.

باب كاد وأخواتها

مسئلة

الفرق بين كاد وعسى

قال ابن أياز: فإن قيل لم امتنع أن يضمر في عسى ضمير الشأن وهلا جاز فيها كما جاز في كاد؟

قيل. فرّق الرماني بينهما بأن خبر كاد لا يكون إلا جملة وخبر عسى مفرد، وقد عرف أن ضمير الشأن لا يكون خبره إلا جملة.

باب إن وأخواتها

مسئلة

تقدم المنصوب في هذا الباب

قال ابن يعيش: إنما قدم المنصوب في هذا الباب على المرفوع فرقاً بينها وبين الفعل، فالفعل من حيث كان الأصل في العمل جرى على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب إذ كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول، وهذه الحروف لما كانت فروعاً على الأفعال ومحمولة عليها جعلت بينهما بأن قدم المنصوب فيها على المرفوع حطاً لها عن درجة الأفعال، إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل أصل.

مسئلة

يجوز الجمع بين المكسورتين ولا يجوز بين المكسورة والمفتوحة

قال الأندلسي: فإن قلت كيف يجوز الجمع بين المكسورتين في التأكيد مع اتحاد اللفظ والمعنى ولا يجوز في المكسورة والمفتوحة مع أن بينهما مغايرة ما، قلت الفرق أن إحدى الكلمتين هناك زائدة أو كالزائدة وهنا بخلافه، بدليل أن كل واحد من الحرفين لا بد له من اسم وخبر ونظيره قولهم على ما قاله سيبويه إن زيداً لما ينطلق.

مسئلة

كسر إن وفتحها بعد إذا الفجائية

قال الأندلسي قال السيرافي: يجوز بعد إذا التي للمفاجأة كسر إن وفتحها بخلاف حتى، فإن المفتوحة لا تقع بعدها، والفرق أن ما بعد إذا لا يلزم أن يكون ما قبلها ولا بعضاً ويجوز أن يكون مصدراً وغير مصدر كقولك خرجت فإذا أن زيداً صائح فهنا تفتح أن لأن التقدير خرجت فإذا صياح زيد، وتكسر إذا أردت فإذا زيد صائح، وأما حتى فإن ما بعدها يكون جزءاً مما قبلها لأنها هنا هي العاطفة وليست التي للغاية.

باب ظن وأخواتها

الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى

قال ابن جنى في (الخاطريات) قلت لأبي علي: قال سيبويه: إذا كانت علمت بمعنى عرفت عديت إلى مفعول واحد، وإذا كانت بمعنى العلم عديت إلى مفعولين، فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى؟

فقال: لا أعلم لأصحابنا في ذلك فرقاً محصلاً، والذي عندي في ذلك أن عرفت معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس، يدلك على ذلك في عرفت قوله تعالى: ﴿يُعرف المجرمون بسيماهم﴾ [1] والسيما تدرك بالحواس وبالمشاعر.

قلت له: أفيجوز أن يقال عرفت ما كان ضده في اللفظ أنكرت وعلمت ما كان ضده في اللفظ جهلت، فإذا أريد بعلمت العلم المعاقبة عبارته للإنكار تعدت إلى مفعول واحد، وإذا أريد بها العلم المعاقبة عبارته للجهل تعدت إلى مفعولين، ويكون هذا فرقاً بينهما صحيحاً، لأن أنكرت ليس بمعنى جهلت، لأن الإنكار قد يضام العلم، والجهل لا يضام العلم، ولأن الجهل يكون في القلب فقط والإنكار يكون باللسان وإن وصف القلب به كقولنا أنكره قلبي كان مجازاً، وكون الإنكار باللسان دلالة على أن المعرفة متعلقة بالمشاعر، فقال هذا صحيح - انتهى.

---

(١) سورة الرحمن: آية ٤١.

باب المفعول فيه

مسئلة

اشتراط توافق مادتي الظرف المصاغ من الفعل وعامله

اشترطوا توافق مادتي الظرف المصاغ من الفعل وعامله نحو قعدت مقعد زيد وجلست مجلسه، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي، بخلاف المصدر فاكتفوا فيه بالتوافق المعنوي نحو قعدت جلوساً. والفرق أن انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصاً. فينبغي أن لا يتجاوز به محل السماع، وأما نحو قعدت جلوساً فلا دافع له من القياس. ذكره في (المغنى).

باب الاستثناء

مسئلة

جواز إيصال الفعل إلى غير بدون واسطة

قال ابن النحاس في (التعلبقة) فإن قيل كيف جاز أن يصل الفعل إلى غبر من غبر واسطة وهو لا يصل إلى ماب عد (إلا) إلا بواسطة.

فالجواب أن (غبر) أشبهت الظروف بإبهامها، والظرف يصل الفعل إليه واسطه فوصل أيضاً إلى غبر بلا واسطة لذلك.

فإن قبل· فلمَ لم تبن غبر لتضمنها معنى الحروف وهو إلا؟

فالحواب· أن (غير) لم تقع الاستتناء لتضمنها معنى إلا، بل لأنها تقتضي معابرة ما بعدها لما قبلها، والاستتناء إخراج، والإخراج مغايرة فاشترك إلا وغبر فى المغابرة، فالمعنى الدي صارت به غير استثناء هو لها في الأصل لا لنصمها معنى إلا فلم تبن.

باب الحال

مسئلة

فروق بين الصفة والحال

قال في (البسيط): لم يستضعف سيبويه مررت برجل أسداً بنصب أسد على الحال أي جريئاً أو شديداً قوياً، واستضعف مررت برجل أسد على الوصف والفرق بينهما من وجهين.

أحدهما: أن الوصف أدخل في الاشتقاق من الحال.

والثاني: أن الحال تجري مجرى الخبر، وقد يكون خبراً ما لا يكون صفة.

قال: والقياس التسوية بينهما لأنه يرجع بالتأويل إلى معنى الوصف أو بحذف مضاف أي مثل أسد.

وقال ابن يعيش: الحال صفة في المعنى ولذلك اشترط فيها ما يشترط في الصفات من الاشتقاق، فكما أن الصفة يعمل فيها عامل الموصوف فكذلك الحال يعملي فيها العامل في صاحب الحال، إلا أن عمله في الحال على سبيل الفضلة لأنها جارية مجرى المفعول، وعمله في الصفة على سبيل الحاجة إليها إذ كانت مبينة للموصوف فجرت مجرى حرف التعريف، وهذا أحد الفروق بين الصفة والحال، وذلك أن الصفة تفرق بين اثنين مشتركين في اللفظ والحال زيادة في الفائدة والخبر وإن لم يكن الاسم مشاركاً في لفظه.

قال: وقد ضعف سيبويه مررت برجل أسد على أن يكون نعتاً، لأن أسداً اسم جنس جوهر، ولا يوصف بالجوهر، لو قلت هذا خاتم حديد لم يجز، وأجاز هذا زيد أسداً على أن يكون حالا من غير قبح، واحتج بأن الحال مجراها مجرى الخبر وقد يكون خبراً ما لا يكون صفة، ألا ترك تقول هذا مالك درهما وهذا خاتمك حديداً، ولا يحسن أن يكون وصفاً، وفي

الفرق بينهما نظر، وذلك أنه ليس المراد من السبع شخصه وإنما المراد أنه في الشدة مثله، والصفة والحال في ذلك سواء، وليس كذلك الحديد والدرهم فإن المراد جوهرهما.

باب التمييز

مسئلة

جواز تقديم التمييز على الفعل

قال ابن النحاس في (التعليقة): أجاز المازني والمبرد والكوفيون تقديم التمييز على الفعل قياساً على الحال، ومنعه أكثر البصريين، والقياس لا يتجه لأن الفرق بين الحال والتمييز ظاهر لأن التمييز مفسر لذات المميز والحال ليس بمفسر، فلو قدمنا التمييز لكان المفسر قبل المفسر وهذا لا يجوز.

وقال الأبذي في (شرح الجزولية): التمييز مشبه للنعت فلم يتقدم، وإنما تقدمت الحال لأنها خبر في المعنى ولتقديرها بغي فأشبهت الظرف، وأيضاً فالحال لبيان الهيئة لا لبيان الذات ففارقت النعت.

وقال الفارسي في (التذكرة): إنما لم يجز تقديم التمييز لأنه مفسِّر ومرتبة المفسر أن تقع بعد المفسر، وأيضاً فأشبه عشرون، وأما الحال فحملت على الظرف.

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل): سيبويه لا يرى تقديم التمييز على عامله فعلا كان أو معنى، أما إذا كان معنى غير فعل فظاهر لضعفه، ولذلك يمتنع تقديم الحال على العامل المعنوي، وأما إذا كان فعلاً متصرفاً فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله، إلا أن منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعاً في المعنى من حيث كان الفعل مسنداً إليه في المعنى والحقيقة. ألا ترى أن التصبب والتفقؤ في قولنا تصبب زيد عرقاً

وتفقأ زيد شحماً في الحقيقة للعرق والشحم، والتقدير تصبب عرق زيد وتفقأ شحمه، فلو قدمناهما لأوقعناهما موقع لا يقع فيه الفاعل، لأن الفـاعـل إذا قدمناه خرج عن أن يكون فاعلا، وكذلك إذا قدمناه لم يصح أن يكون في تقدير فاعل فعل عنه الفعل إذ كان هذا موضعاً لا يقع فيه الفاعل.

فإن قيل: فإذا قلت جاء زيد راكبا جاز تقديم الحال وهو المرفوع في المعنى، فما الفرق بينهما؟

قيل: نحن إذ قلنا جاء زيد راكبا فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ومعنـى وبقي المنصوب فضلة فجاز تقديمه، وأما إذا قلنا طاب زيد نفساً فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً لا معنى فلم يجز تقديمه كما لم يجز تقديم المرفوع ـ انتهى.

باب الإضافة

مسئلة

إضافة الفم إلى ياء المتكلم

إذا أضيف الفم إلى ياء المتكلم رد المحذوف فيقال هذا فيّ وفتحت فيّ ووضعته في فيّ، وذلك لأنك تقول هذا فوك ورأيت فاك ونظرت إلى فيك، فتكون الحركة تابعة لحركة ما بعدها من الحروف فإذا جاءت ياء الإضافة لزم أن تكسر الفاء لتكون تابعة لها.

قال ابن يعيش: فإن قيل لم قلبتم الألف هنا ياء مع أنها دالة على الإعراب وامتنعتم من قلب ألف التثنية وما الفرق بينهما؟.

فالجواب: أن في ألف التثنية وجد سبب واحد يقتضي قلبها ياء وعارضه الإخلال بالإعراب، وههنا وجد سببان لقلبها ياء وهو وقوعها موقع مكسور

وانكسار ما قبلها في التقدير من حبث إن الفاء تكون تابعة لما بعدها فقوي سبب قلبه ولم يعتد بالعارض.

باب أسماء الأفعال

مسئلة

لا يجوز تقديم معمولات أسماء الأفعال عليها عند البصريين، وجوّزه الكوفيون قياساً على اسمي الفاعل والمفعول، والفرق على الأول أنهما في قوة الفعل لشدة شبههما به وأسماء الأفعال ضعيفة، قاله في (البسيط).

باب النعت

مسئلة

يشترط في الجملة الموصوف بها أن تكون خبرية

قال في (البسيط): يشترط في الجملة الموصوف بها أن تكون خبرية لوجهين؛ لأن المقصود من الوصف بها إيضاح الموصوف وبيانه، وما عداها من الجمل الأمرية والنهيية والاستفهامية وغيرها لا إيضاح فيها ولا بيان، ولذلك لم تقع صلة لعدم إيضاحها وبيانها. ألا ترى أنك لو قلت مررت برجل اضربه أو برجل لا تشتمه أو برجل هل ضربته لم تفد النكرة إيضاحاً ولا بياناً.

قال: فإن قيل هذا بعينه يصح وقوعه خبرا للمبتدأ ولا يمتنع كقولك زيد اضربه وخالد لا تهنه ويكر هل ضربته، فهلا صح وقوعه في الوصف.

قلنا الفرق بينهما من وجهين.

أحدهما: أن الخبر محذوف تقديره مقول فيه والجملة محكية الخبر، وجاز

ذلك لجواز حذف الخبر، ولم يجز ذلك في الصفة لأنه لا يجوز حذفها لأن حذفها ينافي معناها.

والثاني: أن المبتدأ يجوز نصبه بالفعل إما على حذف الضمير أو على التفسير ولا يتغير المعنى، فإن زيد اضربه واضرب زيدا سواء في المعنى، وأما الصفة فلا يصح عملها في الموصوف سواء حذف منها ضميره أم لا، لأنه معمول لغيرها، فإنك إذا قلت مررت برجل اضربه لم يصح نصب رجل باضربه، ولأن الصفة تابعة للموصوف ولا يعمل التابع في المتبوع.

مسئلة

لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف

قال الأبذي لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لأنهما كشيء واحد، بخلاف المعطوف والمعطوف عليه.

مسئلة

تثنية الصفة الرافعة للظاهر وجمعها

قال الخفاف في (شرح الإيضاح): وقع (في كتاب المهذب) لأبي إسحاق الزجاج أن تثنية الصفة الرافعة للظاهر وجمعها فصيح في الكلام لا كضعف لغة أكلوني البراغيث.

قال: والفرق أن أصل الصفة كسائر الأسماء التي تثنى وتجمع، وإنما يمتنع فيها بالحمل على الفعل فيجوز فيها وجهان فصيحان.

أحدهما: أن يراعى أصلها فتثنى وتجمع.

والثاني: أن يراعى شبهها بالفعل فلا تثنى ولا تجمع.

قال الخفاف: وهذا قياس حسن لو ساعده السماع، والذي حكى أئمة النحويين أن تثنية الصفة وجمعها إذا رفعت الظاهر ضعيف كأكلوني البراغيث، وينبغي على قياس قوله أن يجيز في المضارع الإعراب والبناء لأن أصله البناء وأعرب لشبه الاسم، وكذلك في الاسم الذي لا ينصرف تصرف باعتبار الأصل والمنع باعتبار شبه الفعل ـ انتهى.

مسئلة

لم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ولم يصح ذلك في الموصول

قال ابن الحاجب في (أماليه):

فإن قيل: لم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ولم يفعل ذلك في الموصول؟

قلنا: لأن الصفة تدل على الذات التي دل عليها الموصوف بنفسها باعتبار التعريف والتنكير لأنها تابعة للموصوف في ذلك، والموصول لا ينفك عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرف، فلو حذف لكانت الجملة نكرة فيختل المعنى.

باب العطف

مسئلة

لا يعطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار

لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار عند البصريين بخلاف المنصوب، وجوزه الكوفيون قياسا على الضمير المنصوب، والجامع بينهما الاشتراك في الفضلة.

قال في (البسيط): والفرق على الأول من أوجه.

أحدها: أن ضمير المجرور كالجزء مما قبله لشدة ملازمته له ولذلك لا يمكن استقلاله.

والثاني: أنه يشابه التنوين من حيث إنه لا يفصل بينه وبين ما يتصل به ويحذف في النداء نحو يا غلام.

والثالث: أنه قد يكون عوضا من التنوين في نحو غلامي وغلامك وغلامه، فكما لا يعطف على التنوين كذلك على ما حل محله وناسبه في شدة الاتصال بالكلمة، وهذه الأوجه معدومة في المنصوب.

وقال الحريري في (درة الغواص):

فإن قيل: كيف جاز العطف على المضمرين المرفوع والمنصوب من غير تكرير، وامتنع العطف على المضمر المجرور إلا بالتكرير.

فالجواب: أنه لما جاز أن يعطف ذانك المضمران على الاسم الظاهر جاز أن يعطف الظاهر عليهما ولما لم يجز أن يعطف الظاهر على المضمر إلا بتكرير الجار في قولك مررت بزيد وبك، لم يجز أن يعطف الظاهر على المضمر إلا بتكريره أيضا نحو مررت بك وبزيد، وهذا من لطائف علم العربية ومحاسن الفروق النحوية ـ انتهى.

مسئلة

هل يجوز العطف مع التأكيد إذا أكد ضمير المجرور؟

إذا أكد ضمير المجرور كقولك مررت بك أنت وزيدا اختلف فيه فذهب الجرمي إلى جواز العطف مع التأكيد قياسا على العطف على ضمير الفاعل إذا أكد، والجامع بينهما شدة الاتصال بما يتصلان به، وذهب سيبويه إلى منع العطف، والفرق من أوجه:

أحدها: أن تأكيده لا يزيل عنه العلل المذكورة في المنع، بخلاف تأكيد الفاعل فإنه يزيل عنه المانع من العطف.

الثاني: أن تأكيد ضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف القياس وتأكيد ضمير الفاعل بضمير المرفوع جار على القياس، فلا يلزم حمل الخارج عن القياس على الجاري على القياس.

الثالث: أن ضمير المجرور أشد اتصالا من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند إرادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين ضمير المجرور وعامله، فلما اشتد اتصاله قوى شبهه بالتنوين فلم يؤثر التأكيد في جواز العطف، بخلاف الفاعل فإنه لما لم يشتد اتصاله أثر التوكيد في جواز العطف عليه.

الرابع: أنه يلزم من العطف مع تأكيد المجرور بالمرفوع نحو مررت به هو وزيد مخالفة اللفظ والمعنى.

أما اللفظ: فإن قبله ضمير المرفوع، ولم يحمل العطف عليه.

وأما المعنى: فإن معنى المجرور غير معنى المرفوع ولا يلزم من العطف على تأكيد ضمير الفاعل لا مخالفة اللفظ ولا مخالفة المعنى. ذكر ذلك في (البسيط).

مسئلة

لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد وفاصل ما

هذا عند البصريين وجوزه الكوفيون قياسا على البدل، والفرق على الأول أن البدل هو المبدل منه في المعنى فلذلك جاز من غير شرط التأكيد، وأما العطف فالثاني مغاير للأول، فلا بد من تقوية للأول تدل على أن المعطوف المغاير متعلق به دون غيره، فخلاف البدل فإنه لا يحتاج إلى تقوية لعدم المغايرة.

باب النداء

مسئلة

ما يجوز في وصف المنادى المضموم

يجوز في وصف المنادى المضموم نحو يا زيد الطويل أن ترفع الصفة حملا على اللفظ وتنصبها على الموضع.

قال ابن يعيش: فإن قيل فزيد المضموم في موضع منصوب فلم لا يكون بمنزلة أمس في أنه لا يجوز فيه حمل الصفة على اللفظ لو قلت رأيت زيداً أمس الدابر بالخفض على النعت لم يجوز، وكذلك قولك مررت بعثمان الظريف لم تنصب الصفة على اللفظ.

قيل: الفرق بينهما أن ضمة النداء في يا زيد ضمة بناء مشابهة لحركة الإعراب، وذلك لأنه لما اطرد البناء في كل اسم منادى منفرد صار كالعلة لرفعه وليس كذلك أمس، فإن حركته متوغلة في البناء، ألا ترى أن كل اسم مفرد معرفة يقع منادى فإنه يكون مضموما، وليس كل ظرف يقع

موقع أمس يكون مكسوراً؛: ألا تراك تقول فعلت ذلك اليوم واضرب عمرا غدا فلم يجب فيه من البناء ما وجب في أمس، وكذلك عثمان فإنه غير منصرف، وليس كل اسم ممنوعا من الصرف - انتهى.

مسئلة

نداء الاشارة وعدم نداء ما فيه ال

قال ابن يعيش: فإن قيل أنتم تقولون يا هذا وهذا معرفة بالإشارة، وقد جمعتم بينه وبين النداء، فلم جاز ههنا ولم يجز مع الألف واللام، وما الفرق بين الموضعين؟

قلنا الفرق من وجهين.

أحدهما: أن تعريف الإشارة إيماء وقصد إلى حاضر ليعرفه المخاطب بحاسة النظر، وتعريف النداء خطاب لحاضر وقصد لواحد بعينه، فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتعريف الواحد، ولذلك شبه الخليل تعريف النداء بالإشارة في نحو يا هذا وشبهه لأنه في الموضعين قصد وإيماء إلى حاضر.

والوجه الثاني: وهو قول المازني: أن أصل هذا أن تشير به لواحد إلى واحد، فلما دعوته نزعت منه الإشارة التي كانت فيه وألزمته إشارة النداء فصارت (يا) عروضا من نزع الإشارة، ومن أجل ذلك لا يقال هذا أقبل بإسقاط حرف النداء.

مسئلة

المعطوف على المنادى

قال ابن الحاجب في (أماليه): إن قيل ما الفرق بين قولهم يا زيد وعمرو، فإنه ما جاء فيه إلا وجه واحد وهو قولهم وعمرو وجاء في المعطوف من باب (لا) وجهان:

أحدهما: العطف على اللفظ والثاني العطف على المحل، مثل:

لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

فالجواب: أن الفرق من وجهين، أحدهما أن قولنا يا زيد وعمرو، حرف النداء فيه مراد وهو جائز حذفه فجاز الإتيان بأثره وليس كذلك في باب لا في الصورة المذكورة لأن (لا) لا تحذف في مثل ذلك. وإنما قدر حرف النداء ههنا دون ثم لكثرة النداء في كلامهم.

الوجه الثاني: أن (لا) بني اسمها معها إلى أن صار الاسم ممتزجاً امتزاج المركبات ولا يمكن بقاء ذلك مع حذفها، ولم يبنوه بناء مبهما على امتزاجه بالأولى لأنه قد فصل بينهما بكلمتين، ولئلا يؤدي إلى امتزاج أربع كلمات.

مسئلة

يجوز الرفع والنصب في قولهم (ألا يا زيد والضحاك)

قال ابن الحاجب قولهم (الا يا زيد والضحاك) فيه جواز الرفع والنصب ولم يأت في باب (لا) إلا وجه واحد وهو الرفع لا غير، مثاله لا غلام لك ولا العباس، والفرق بينهما أن (لا) لا تدخل على المعارف لما تقرر في موضعه، ولا يمكن حمله على اللفظ لأن (لا) - إنما أتى بها لنفي المتعدد، ولا تعدد في قولك لا غلام لك ولا العباس، ولأن دخول النصب فيه فرع دخول

الفتح فيه إذا كان منفيا ولا يدخله هذا النصب الذي هو فرعه، لأن دخول الفتح إنما كان لتضمنه معنى الحرف، ألا ترى أن معنى قولك لا رجل في الدار، لا من رجل، ولا يتقدر مثل ذلك في ما ذكرناه، ألا ترى أن (لا) إذا وقع بعدها معرفة وجب الرفع والتكرير ويرجع الاسم حينئذ إلى أصله، فإذا وجب الرفع فيما يلي لا - فلم يجز فيه غيره، فلأن لا يجوز غيره في فرعه الذي هو المعطوف من باب الأولى، وليس كذلك في باب النداء في قولنا (يا زيد والضحاك) فإن حرف النداء وإن كان متعذراً كما تعذر فيما ذكرنا إلا أنه يتوصل إليه بأي وبهذا كقولك يا أيها الضحاك ويا أيهذا الضحاك، فصار له دخول وإن كان باشتراط فصل بخلاف (لا) فإنها لا تدخل بحال انتهى.

باب الترخيم

مسئلة

ترخيم الجملة

لا يجوز ترخيم الجملة عند الجمهور وجوزه بعضهم بحذف الثاني قياسا على النسب، فإنه يجوز بحذف الثاني.

قال ابن فلاح في (المغني): والفرق على الأول أن الثقل الناشيء من اجتماع ياء النسبة معها لو لم يخفف بالحذف لأدى إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد، فلذلك حذف منها في النسب لقيام يائه مقام المحذوف، وأما الترخيم فإنما لم يجز لأن شرطه مع تمييز النداء البناء في المرخم ولم يوجد هنا فلم يجز الترخيم، ولأنه اشبه بالمضاف والمضاف إليه في كون الأول عاملا في الثاني فلم يجز ترخيمها كالمضاف إليه.

باب العدد

مسئلة

عدم إعراب مجموع المركبان في العدد

قال الأندلسي في (شرح المفصل): فإن قلت الاسمان المركبان في العد يجريان مجرى الكلمة الواحدة فهلا أعرب مجموعها كما أعرب معد يكرب وأخواته؟

قلنا: الفرق من وجهين.

أحدهما: أن الامتزاج هنا أشد إذ كان أحد الاسمين منهما لم يكد يستعمل على انفراده، بل حضرموت متلا في استعماله علماً لهذه البلدة كدمشق مثلا وبغداد، فكما أن هذه معربة فكذلك حضرموت، وأما مركبات الأعداد فالمفرد منها مستعمل بمعناه كخمسة إذا أردت بها هذا القَدر، وكذلك العشرة فالعاطف المتضمن معتبر، وإذا اعتبر فقد تضمن معناه، وما تضمن معنى الحرف فلا وجه لإعرابه.

والثاني: أن العدد في الأصل موضوع على أن لا يعرب ما دام لما وضع له من تقدير الكميات فقط فإن حقه أن يكون كالأصوات ينطق بها ساكنة الأواخر وحروف التهجي، وإنما يعرب عند التباسه بالمعدود.

باب نواصب الفعل

مسئلة

الفرق بين الباء الزائدة وان الزائدة بالنسبة إلى العمل

الباء الزائدة تعمل الجر في نحو ليس زيد بقائم، وفاقا، وأن الزائدة لا تعمل النصب في الفعل المضارع على الأصح.

وقال الأخفش: تعمل قياسا على الباء الزائدة. والفرق على الأول أن الباء الزائدة تختص بالاسم وأن الزائدة لا تختص لأنها زيدت قبل فعل وقبل اسم، وما لا يختص فأصله أن لا يعمل، ذكره أبو حيان.

مسئلة

القول في معمول النواصب من جهة تقديمه عليها

لا يتقدم معمول أن عليها عند جميع النحاة إلا الفراء فلا يقال طعامك أريد أن آكل، ويجوز تقديم معمول معمول لن عليها عند جميع النحاة إلا الأخفش الصغير فتقول زيداً لن أضرب، والفرق أن (أن) حرف مصدري موصولة ومعمولها صلة لها ومعمول معمولها من تمام صلتها، فكما لا تتقدم صلتها عليها كذلك لا يتقدم معمول صلتها، ولن بخلاف ذلك، وحكم كي عند الجمهور حكم أن، لا يجوز تقدم معمولها، فلا يقال جئت النحو كي أتعلم، ولا النحو جئت كي اتعلم، لأنها أيضاً حرف مصدري موصولة كأن، فكما لا يتقدم معمول صلة الاسم الموصول كذلك لا يتقدم معمول صلة الحرف الموصول، وأما إذن فقال الفراء إذا تقدمها المفعول وما جرى مجراه بطلت فيقال صاحبك إذن أكرم، وأجاز الكسائي إذ ذاك الرفع والنصب.

قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك؛ بل يحتمل قولهم إنه يشترط في علمها أن تكون مصدرة أن لا تعمل لأنها لم تتصدر إذ قد تقدم عليها معمول الفعل، ويحتمل أيضاً أن يقال تعمل لأنها وإن لم تتصدر لفظا فهي مصدرة في النية لأن النية بالمفعول التأخير.

ولقائل أن يقول: لا يجوز تقديم معمول الفعل بعد إذن لأنها إن كانت مركبة من إذ وأن أو من إذا وأن فلا يجوز تقديم المعمول كما لا يجوز في أن وإن كانت بسيطة، وأصلها إذ الظرفية ونونت فلا يجوز أيضاً، لأن ما كان في حيز إذا لا يجوز تقديمه عليها، وإن كانت حرفا محضاً، فلا يجوز أيضاً لأن ما فيه من الجزاء يمنع أن يتقدم معمول ما بعدها عليها، ولما كان من مذاهب الكوفيين جواز تقديم معمول فعل الشرط على أداة الشرط أجازوا ذلك وإن نحو زيداً إن تضرب أضرب.

مسئلة

لم أجاز سيبويه إظهار أن مع لام كي ولم يجزه مع لام النفي

قال أبو حيان سأل محمد بن الوليد بن أبي مسهر وكانا قد قرءا كتاب سيبويه على المبرد ورأى ابن أبي مسهر أن قد أتقنه، لم أجاز سيبويه إظهار أن مع لام كي ولم يجز ذلك مع لام النفي فلم يجب بشيء ـ انتهى.

قال ابو حيان: والسبب في ذلك أن لم يكن ليقوم وما كان ليقوم إيجابه كان سيقوم، فجعلت اللام في مقابلة السين، فكما لا يجوز أن يجمع بين أن الناصبة وبين السين أو سوف كذلك لا يجمع بين أن واللام التي هي مقابلة لها.

مسئلة

سمع بعد كي وحتى الجر في الاسماء والنصب في الافعال

اختلف النحويون فقيل كل منهما جار ناصب، وقيل كلاهما جار فقط والنصب بعدهما بأن مضمرة، وقيل كلاهما ناصب والجر بعدهما بحرف جر مقدر، والصحيح وهو مذهب سيبويه في كي أنها حرف مشترك، فتارة تكون حرف جر بمعنى اللام وتارة تكون حرفا موصولا ينصب المضارع بنفسه، والصحيح من مذهبه في حتى أنها حرف جر فقط، وأن النصب بعدها بأن مضمرة لا بها.

قال أبو حيان: فإن قلت ما الفرق بينها وبين كي حيث صحح فيها أنها جارة ناصبة بنفسها؟

قلت: النصب بكيْ اكثر من الجر ولم يمكن تأويل الجر لأن حرفه لا يضمر فحكم به، وحتى ثبت جر الأسماء بها كثيرا وأمكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدرنا من الإضمار، والاشتراك خلاف الأصل، ولأنها بمعنى واحد في الفعل والاسم، بخلاف كي فإنها سبكت في الفعل وخلصت للاستقبال.

مسئلة

لماذا عملت أن في المضارع ولم تعمل ما

قال الأندلسي في (شرح المفصل): قال علي بن عيسى: إنما عملت أن في المضارع ولم تعمل ما - لأن (أن) نقلته نقلين إلى معنى المصدر والاستقبال (وما) لم تنقله إلا نقلا واحداً إلى معنى المصدر فقط، وكل ما كان أقوى على تغيير معنى الشيء كان أقوى على تغيير لفظه.

وقال السيرافي: إنما لم ينصبوا (بما) إذا كانت مصدراً لأن الذي يجعلها اسماً وهو الاخفش فإن كانت معرفة فهي بمنزلة الذي فيرتفع الفعل بعدها كما يرتفع في صلة الذي، وإن كانت نكرة فيكون الفعل بعدها صفة فلا تنصبه، وأما سيبويه فجعلها حرفاً وجعل الفعل بعدها صلة لها.

والجواب على مذهبه: أن المعنى الذي نصبت به أن هو شبهها بأنّ المشددة لفظاً ومعنى، ولذلك لم يجمعوا بينهما فلا تقول أن أن تقوم كما يستقبحون إن إن زيداً قائم وهذا مفقود في ما، وأيضاً فما يليها الاسم مرة والفعل أخرى فلم تختص - انتهى.

وقال ابن يعيش الفرق بين أن وبين (ما) أن ما تدخل على الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر (وأن) مختصة بالفعل فلذلك كانت عاملة فيه، ولعدم اختصاص (ما) لم تعمل شيئاً.

باب الجوازم

مسئلة

يجوز تسكين لام الأمر لا لام كي بعد الواو والفاء

يجوز تسكين لام الأمر بعد واو وفاء نحو ﴿وليوفوا نذورهم﴾[1] ﴿فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي﴾[2] ولا يجوز ذلك في لام الأمر، وفرق ابن مالك بأن لام الأمر أصلها السكون فردت إلى الأصل ليؤمن دوام تقوية الأصل، بخلاف لام كي فإن أصلها الكسر لأنها لام الجر.

---

(١) سورة الحج: آية ٢٩.

(٢) سورة البقرة: آية ١٨٦.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مسئلة

اختلف في لم ولما هل غيرتا صيغة الماضي إلى المضارع أو معنى المضارع إلى الماضي على قولين

ونسب أبو حيان الأول إلى سيبويه، ونقل عن المغاربة أنهم صححوه لأن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ، والثاني مذهب المبرد وصححه ابن قاسم في (الجني الداني) وقال: إن له نظيراً وهو المضارع الواقع بعد لو، وأن الأول لا نظير له، ولا خلاف أن الماضي بعد أن غير فيه المعنى إلى الاستقبال لا صيغة المضارع إلى لفظ الماضي، والفرق كما قال أبو حيان: أن (أن) لا يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدها فلم يكن لدعوى تغير اللفظ موجب، بخلاف لم ولما فإنهما يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدهما، فلهذا قال قوم بأنه غيرت صيغته.

مسئلة

صيغة الأمر مرتجلة بخلاف النهي

- الأمر صيغة مرتجلة على الأصح لا مقتطع من المضارع، ولا خلاف أن النهي ليس صيغة مرتجلة وإنما يستفاد من المضارع المجزوم الذي دخلت عليه لا للطلب، وإنما كان كذلك لأن النهي يتنزل من الأمر منزلة النفي من الإيجاب، فكما احتيج في النفي إلى أداة احتيج في النهي إلى ذلك، ولذلك كان (بلا) التي هي مشاركة في اللفظ (للا) التي للنفي.

مسئلة

لا تدخل على (لا) التي للنهي اداة الشرط

(فلا) في قولهم إن لا تفعل أفعل للنفي المحض، ولا يجوز أن تكون للنهي لأنه ليس خبراً والشرط خبر فلا يجتمعان.

وقال بعضهم: هي (لا) التي للنهي وإذا دخل عليها أداة الشرط لم تجزم وبطل عملها وكان التأثير لأداة الشرط وذلك بخلاف لم، فإن التأثير لها لا لأداة الشرط في نحو «فإن لم تفعلوا» والفرق أن أداة الشرط لم تلزم العمل في كل ما تدخل عليه إذ تدخل على الماضي، فلم يكن لها إذ ذاك اختصاص بالمضارع فضعفت، فحيث دخل عامل مختص كان الجزم له. ذكره أبو حيان في (شرح التسهيل).

مسئلة

لم جزمت متى وشبهها ولم تجزم الذي إذا تضمنت معنى الشرط نحو الذي يأتيني فله درهم

فالجواب: أن الفرق من وجوه.

أحدها: أن (الذي) وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل فأشبه لام التعريف الجنسية، فكما أن لام التعريف لا تعمل فكذا الذي.

والثاني: أن الجملة التي يوصل بها لا بد أن تكون معلومة للمخاطب، والشرط لا يكون إلا مبهماً.

والثالث: أن الذي مع ما يوصل به اسم مفرد والشرط مع ما يقتضيه جملتان مستقلتان. نقلت ذلك من خط ابن هشام في بعض تعاليقه، وذكره ابن الحاجب في أماليه.

مسئلة

كيف تعمل ان في شيئين

قال ابن أياز: إن قيل حرف الجزم أضعف من حرف الجر وحرف الجر لا يعمل في شيئين فكيف عملت إن في شيئين.

قيل: الفرق بينهما الاقتضاء، فحرف الجر لما اقتضى واحداً عمل فيه، وحرف الجزم لما اقتضى اثنين عمل فيهما - انتهى.

باب الحكاية

مسئلة

حكاية الأعلام بمن دون باقي المعارف

تحكي الأعلام بمن دون سائر المعارف، هذا هو المشهور، والفرق بينها وبين غيرها من المعارف من ثلاثة أوجه.

أحدها: أن الأعلام تختص بأحكام لا توجد في غيرها من الترخيم والإمالة نحو الحجاج، وعدم الإعلال في نحو مكوزة وحيوة وحبب، وحذف التنوين منها إذا وقع ابن صفة بين علمين، فالحكاية ملحقة بهذه الأحكام المختصة بها.

والثاني: أن أكثر الأعلام منقول عن الأجناس مغير عن وضعه الأول، والحكاية تغير مقتضى من، والتغيير يأنس بالتغيير.

والثالث: أن الأعلام كثيرة الاستعمال ويكثر فيها الأشتراك فرفع الحكاية يوهم أن المستفهم عنه غير السابق لجواز أن السامع لم يسمع أول الكلام، ذكر ذلك (صاحب البسيط).

وقال: والفرق بين (من) حيث يحكي بها العلم وبين أي حيث لا يحكي بها بل يجب فيها الرفع، فإذا قيل رأيت زيداً أو مررت بزيد يقال أي زيد من غير حكاية أن من لما كانت مبينة لا يظهر فيها إعراب جاءت الحكاية معها على حذف ما يقتضيه خبر المبتدأ، وأما أي فإنها معربة يظهر فيها فاستقبح لظهور رفعها مخالفة ما بعدها لها.

ونظيره قول العرب: إنهم أجمعون ذاهبون، لما لم يظهر إعراب النصب في الضمير أكدوه بالمرفوع، ومنعهم: إن الزيـديـن أجمعـون ذاهبـون لما ظهـر إعراب النصب ألزموا التأكيد بالنصب.

مسئلة

حكاية المتبع بتابع

لا يحكي المتبع بتابع غير العطف من نعت أو بيان أو تأكيد أو بدل اتفاقاً، وأما المتبع بعطف النسق ففيه خلاف حكاه في (التسهيل) من غير ترجيح، ورجح غيره جواز حكايته.

قال أبو حيان: والفرق بين العطف وبين غيره من التوابع أن العطف ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلاف غيره من التوابع فإن فيه بياناً أن المتبوع هو الذي جرى ذكره في كلام المخبر، وأما في العطف فلا يبين ذلك بياناً ثابتاً إلا الحكاية وإيراد لفظ المخبر في كلام الحاكي على حاله من الحركات.

وقال صاحب (البسيط): يشترط لجوازها أن يكون المعطوف عليه علماً والمعطوف غير علم فنقل ابن الدهان منع الحكاية وهو الأقوى، ونقل ابن بابشاذ جوازها تبعاً، أو بعكسه لم تجز الحكاية اتفاقاً.

باب النسب

مسئلة

قال أبو حيان: فإن قلت لم أجزت بيضات وجوزات بالتحريك ولم تجز طولِيّ بالتحريك في النسبة إلى طويلة؟

قلت: بينهما فرق وهو أن الحركة في بيضات وجوزات عارضة فلم يعتد بها والنسبة بناء مستأنف.

باب التصغير

مسئلة

الفرق بين تصغير أرؤس إذا سميت به امرأة وتصغير هند

قال أبو حيان أرؤس إذا سميت به امرأة ثم خففت الهمزة بحذفها ونقل حركتها إلى الراء فقيل أرس وصغرتها قلت أريس، ولا تدخل الهاء وإن كان قد صار ثلاثياً، وإذا صغرت هنداً قلت هنيدة بالهاء، والفرق بينهما أن تخفيف الهمزة بالحذف والنقل عارض فالهمزة مقدرة في الأصل، وكأنه رباعي لم ينقص منه شيء.

فإن قلت لم لا تلحقه بتصغير سماء إذا قلت سمية أليس الأصل مقدراً؟

قلت: لا يشبه تصغير سماء لأن التخفيف جائز في أرؤس عارض بخلاف سماء، فإن الحذف لها لازم فيصير على ثلاثة أحرف إذا صغرت فتلحقها الهاء، وبهذا الفرق بين أرؤس وسماء أجاب أبو إسحاق الزجاج بعض أصحاب أبي موسى الحامض حين سأل أبا إسحاق عن ذلك، وكان أبو موسى الحامض قد دس رجلا فطناً على أبي إسحاق فسأله عن مسائل فيها غموض، هذه المسئلة منها، وكان في هذا المجلس المشوق الشاعر فأخذ

ورقة وكتب من وقته يمدح أبا إسحاق، ويذم من يحسده من أهل عصره فقال:

صبرا أبا إسحاق عن قدرة ... فذو النهى يمتثل الصبرا
واعجب من الدهر وأوغاده ... فإنهم قد فضحوا الدهرا
لا ذنب للدهر ولكنهم ... يستحسنون المكر والغدرا
نبئت بالجامع كلبا لهم ... ينبح منك الشمس والبدرا
والعلم والحلم ومحض الحجا ... وشامخ الأطواد والبحرا
والديمة الوطفاء في سحها ... إذا الربا أضحت بها خضرا
فتلك أوصافك بين الورى ... يأبين والتيه لك الكبرا
يظن جهلا والذي دسه ... أن يلمسوا العيوق والغفرا
فأرسلوا النزر إلى غامر ... وغمرنا يستوعب النزرا
فاله أبا إسحاق عن جاهل ... ولا تضق منك به صدرا
وعن خشار غدر في الورى ... خطيبهم من فمه يخرا

مسئلة

لم لا يجوز إثبات همزة الوصل في نحو استضراب إذا صغر

قال أبو حيان: فإن قلت لم لا يجوز إثبات همزة الوصل في نحو استضراب إذا صغر وإن كان ما بعدها متحركاً، لأن هذا التحريك عارض بالتصغير فلم يعتد بهذا العارض كما لم يعتد به في قولهم الحمر بإثبات همزة الوصل مع تحريك اللام بحركة النقل.

فالجواب: أن بين العارضين فرقاً وهو أن عارض التصغير لازم لا يوجد في لسانهم ثاني مصغر غير متحرك أبداً، وعارض الحمر غير لازم لأنه يجوز أن لا تحذف الهمزة ولا تنقل الحركة فيقال الأحمر، ولا يمكن ذلك في المصغر في حال من الأحوال.

باب الوقف

مسئلة

الوقف على المقصور والمنقوص المنونين

إذا وقف على المقصور المنون وقف عليه بالألف اتفاقاً نحو رأيت عصى، واختلف في الوقف على المنقوص المنون، فمذهب سيبويه أنه لا يوقف عليه بالياء بل تحذف نحو هذا قاض ومررت بقاض، ومذهب يونس إثباتها.

قال ابن الخباز: فإن قلت فما بالهم اختلفوا في إعادة ياء المنقوص واتفقوا على إعادة ألف المقصور؟

قلت: الفرق بينهما خفة الألف وثقل الياء.

باب التصريف

مسئلة

الزائد يوزن بلفظه وزيادة التضعيف توزن بالأصل

قال أبو حيان: والفرق أن زيادة التضعيف مخالفة لزيادة حروف سألتمو فيها من حيث إنها عامة لجميع الحروف ففرقوا بينهما بالوزن وجعلوا حكم المضاعف حكم ما ضوعف منه فضعفوه في الوزن مثله، فلو نطقوا في الوزن بإحدى دالي قردد لم يتبين من الوزن كيف زيادتها، فلما لم تزد منفردة أصلا لم يجعلوها منفردة في الوزن.

بعون الله وحسن توفيقه انتهى الفن الرابع وبانتهائه تم الجزء الثاني من كتاب

الأشباه والنظائر النحوية

ويليه ـ إن شاء الله ـ الجزء الثالث وأوله الفن الخامس وهو فن (الطراز في الألغاز) أعان الله على إتمامه.

فهرس

الجزء الثاني

من كتاب

الاشباه والنظائر النحوية

الفن الثالث وهو فن بناء المسائل بعضها على بعض